التقرير السنوي

2020

بنك الاردن
Bank of Jordan

bankofjordan.com

قائمة المحتويات

	رقم الصفحة
مجلس الإدارة	8
كلمة رئيس مجلس الإدارة	9
تقرير مجلس الإدارة 2020	14
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020	44
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2020	202
الحاكمية المؤسسية	236
الإفصاح والشفافية	273
شبكة فروع بنك الأردن	276

شبكة فروع بنك الأردن 276

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960, سجل تجاري رقم 13.

رأس المال المكتتب به 200,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140, عمان 11181 الأردن, هاتف: 5609200 6 962+ فاكس: 5696291 6 962+

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com

Contact Center: +962 6 580 7777

2020

حضرة صاحب الجلالة
الملك عبداللّـه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ
ولي العهد الأمير حسين بن عبداللّـه الثاني

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة, ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا, وتعظيم العوائد للمساهمين, والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة, وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن

الأعضاء
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار
السيد محمد أنور مفلح حمدان
السيد حسام راشد رشاد مناع
السيد وليد محمد جميل الجمل / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
السيد وسام ربيع صعب
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله اعتباراً من 2020/10/18
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة لغاية 2020/3/4 (وافته المنية)

المدير العام
السيد صالح رجب عليان حماد

مدققو الحسابات
السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

إلى السيدات والسادة مساهمي وعملاء
مجموعة بنك الأردن الكرام
إلى فريق موظفي مجموعة بنك الأردن
إلى شركائنا في الدول التي نعمل فيها

على الرغم من التحديات التي واجهتها مجموعة بنك الأردن عام 2020 والتي أفرزتها جائحة كورونا، إلا أننا فخورون بإنجازات المجموعة وبما قدمناه لعملائنا ولمجتمعاتنا على حد سواء. فقد استطاع البنك التعامل مع هذه التحديات بفضل قوة مركزه المالي ومتانة قاعدته الرأسمالية وكفاية مخصصاته ونسب سيولته المرتفعة، وعمل على استدامة عملياته وتوفير خدماته ومنتجاته المصرفية عبر مختلف القنوات الإلكترونية والرقمية والتقليدية، وبجهود متواصلة من فريق موظفيه حتى في ظل أصعب الظروف التي عايشناها.

ودّعنا عام 2020 الأب والمؤسس توفيق فاخوري "أبو شاكر" بعد حياة مليئة بالعطاء والإنجاز وبشواهد اقتصادية مرموقة، كان مؤسسها، عبر سنوات حياته. ونحن على العهد بمواصلة النهج ذاته والاستمرار بالثوابت التي أرسى ركائزها، وسنكمل مسيرة التميز ونعمل بروح العائلة الواحدة لنصل بمؤسستنا، بنك الأردن، إلى المزيد من التقدم والنجاح.

السادة الكرام،،،

شهد الاقتصاد العالمي عام 2020 تراجعاً غير مسبوق نتيجة جائحة كورونا وآثارها السلبية، إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث طالت الإغلاقات معظم القطاعات الاقتصادية، وأشارت التوقعات إلى أن التراجع الاقتصادي على مستوى العالم سيكون أعلى من التراجع الذي شجّل خلال الأزمة المالية العالمية، فمن المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي عام 2020 تراجعاً بمعدل 3.5%، ليعود إلى النمو عام 2021 بحدود 5.5% مدفوعاً بتوقع بدء انحسار هذه الجائحة وتخفيف القيود على عمل القطاعات الاقتصادية وبدء التعافي الاقتصادي. يدعم ذلك إعلان طرح اللقاحات والبدء بحملات التطعيم منذ نهاية العام الماضي 2020.

لقد كان البنك قادراً على مواكبة تحديات هذه الجائحة بفعل قوة مركزه المالي ومؤشرات المتانة والملاءة المالية التي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي الأردني ومتطلبات الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 19.08% وهي أعلى من النسبة المقرة والبالغة 14.5% لعام 2020 حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية. كما سجلت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) 107.2% وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي، وبلغت نسبة السيولة القانونية للمجموعة 130.7% كما في نهاية عام 2020، هذا في ظل تواضع فرص التوظيفات الجيدة خلال عام 2020.

وقد تصدّر الاهتمام بالملف الصحي الأولويات لدى الحكومات على مستوى دول العالم، مع الموازنة كذلك بالاهتمام بالجانب الاقتصادي، حيث قامت الحكومات والبنوك المركزية باتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي عملت على تخفيف حدة الجائحة على القطاعات الاقتصادية. فعمل البنك خلال عام 2020 على تسيير أعماله بكل كفاءة واقتدار وانتهج استراتيجية عمل تحوطية تكفل استدامة الأعمال وتحافظ على ديمومة النمو والاستقرار بأعلى معايير إدارة المخاطر. وقام البنك باتخاذ العديد من الإجراءات التي كان من شأنها التخفيف من الآثار الاقتصادية على عملاء الشركات والأفراد، بما فيها إعادة الهيكلة أو الجدولة أو تأجيل الأقساط أو التخفيض من أعباء خدمة الدين من خلال تخفيض الفوائد والمشاركة في برامج التمويل التي استهدفت القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة، وخاصة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أطلقه البنك المركزي الأردني. كما ساهم أيضاً في المبادرات المجتمعية التي تم إطلاقها في الأردن وفلسطين لمواجهة آثار الجائحة ولتخفيف الأعباء والهموم، خاصة عن كاهل الفئات الأكثر تضرراً، حيث تجاوز المبلغ المدفوع 1.15 مليون دينار لصندوق "همة وطن" في الأردن وصندوق "وقفة عز" في فلسطين، مشكلاً ما نسبته حوالي 72% من إجمالي مبالغ المسؤولية المجتمعية المدفوعة عام 2020.

إن تراكم الخبرة والتخطيط المسبق للتعامل مع الظروف الاستثنائية مكّن البنك من تقديم الخدمات لعملائه في ظل جائحة كورونا، خاصة في فترات الإغلاق، حيث كان في مقدمة البنوك ضمن أعلى مستويات الجاهزية لتقديم خدماته للعملاء خلال الأزمة. وذلك من خلال امتلاكه لبنية تكنولوجية متطورة مكنته من تقديم خدماته المصرفية إلكترونياً دون حاجة العملاء لزيارة الفروع. كل ذلك تعزز من خلال الإدارة الحصيفة للمخاطر على المستوى المؤسسي والارتقاء بمنظومة أمن المعلومات والأمن السيبراني وتفعيل أنماط العمل المرن. كما فرضت جائحة كورونا سرعة استجابة من البنك لاستحقاقات التحول الرقمي؛ فعمل على مواصلة الارتقاء بالخدمات المقدمة للعملاء عبر القنوات الرقمية والإلكترونية من خلال التحديثات المستمرة التي يطبقها على قنوات تقديم الخدمة، بما يلبي احتياجات وتطلعات العملاء، إلى جانب استحداث قنوات بديلة لتقديم الخدمات وبصورة استباقية في السوق المصرفي. كما تم العمل على المشاريع والمبادرات التي تتعلق بإطلاق حلول رقمية ووسائل دفع متطورة تواكب التوجهات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية. وضمن هذا السياق يعمل البنك أيضاً على استكمال مراحل تطبيق مشروع نظام إدارة المحتوى الإلكتروني على المستوى المؤسسي باعتباره الأساس الاستراتيجي لعدد من المشاريع المهمة والتي يجب أن يتم ربطها به والتي سوف تعمل على تهيئة بنية البنك التحتية في جانب ترشيق العمليات وخفض تكاليفها.

السادة الكرام،،،

لقد جاءت نتائج أعمال البنك للعام 2020 منسجمة مع الظروف الاقتصادية التي أفرزتها جائحة كورونا والتي كان لها تداعيات على تراجع الأنشطة الاقتصادية وانخفاض أسعار الفوائد وتراجع في حجم التجارة العالمية وأسعار النفط أيضاً، حيث حقق البنك صافي ربح عائد لحقوق مساهميه بمبلغ 35.8 مليون دينار مقابل 40.2 مليون دينار خلال عام 2019 بتراجع بلغ 10.9%. وجاء تراجع الربحية بشكل رئيس بأثر زيادة المخصصات المرصودة بالعام 2020، فقد حرص البنك على التحوط لبعض الحسابات والقطاعات التي شهدت ارتفاعاً في احتمالية التعثر سواء من ناحية تأثر هذه القطاعات بالجائحة أو انخفاض القيمة التقديرية للضمانات، مما استوجب رصد المزيد من المخصصات في سبيل التحوط نتيجة للأوضاع الاقتصادية الراهنة وحالة عدم اليقين التي سيطرت على المشهد الاقتصادي في ظل الجائحة وتبعاتها المستقبلية. ونتيجة لذلك فقد ارتفع مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية من 18.6 مليون دينار عام 2019 إلى 31.9 مليون دينار عام 2020، وهذا ينسجم مع سياسة البنك التحوطية لتغطية المخصصات للديون غير العاملة بنسبة تتجاوز 100%. هذا بالإضافة إلى الانعكاسات على انخفاض هوامش البنك نتيجة انخفاض العوائد على التسهيلات الائتمانية حيث شهدت أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية انخفاضاً بمقدار 150 نقطة أساس، وبلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 127.8 مليون دينار بتراجع 8.8% عن نهاية عام 2019، وبالرغم من تراجع الربحية فلا تزال نسب العوائد ضمن مستويات جيدة ومقبولة في ظل الظروف التي عصفت باقتصادات الدول التي نعمل فيها وحجم المخصصات التي تم رصدها، حيث بلغ العائد على متوسط الأصول 1.31%، والعائد على متوسط حقوق مساهمي البنك 8.24% في نهاية عام 2020، كما إن قاعدة رأسمال البنك كافية لمواجهة الصدمات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

وعلى صعيد المركز المالي للبنك، سجّل إجمالي الأصول 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2020 بارتفاع بلغت نسبته 0.2% مقارنة بنهاية عام 2019. كما سجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 454.8 مليون دينار بارتفاع بنسبة 9.8%. وفي جانب توظيفات واستثمارات مصادر الأموال، فقد بلغت محفظة البنك الائتمانية (بالتكلفة المطفأة) حوالي 1.5 مليار دينار بارتفاع بنسبة 4.1% مقارنة بعام 2019، كما نمت محفظة الموجودات المالية بحوالي 26.6% لتسجل 448.1 مليون دينار. وسجلت ودائع العملاء تراجعاً بنسبة 0.5% لتصل إلى 1.9 مليار دينار، بما لم يكن له أثر على متطلبات العملاء التمويلية واحتياجات السيولة للبنك.

ونتيجة للتحديات الاقتصادية الناتجة عن أزمة جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على الأسواق التي يعمل فيها بنك الأردن، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين حول مدى استمرارية وعمق التبعات الفعلية للأزمة بصورتها الشاملة على القطاعات الاقتصادية، فقد تقرر التحول إلى التخطيط التشغيلي (قصير المدى) واعتماد السنة القادمة 2021 امتداداً للاستراتيجية السابقة 2018-2020 لاستكمال الإنجاز وخاصة على مستوى المشاريع ذات الأولوية العالية، وللتمكن من قراءة الأثر الفعلي للأزمة، واعتبار التحديات الناتجة عن الأزمة فرصة للعمل على إعادة تنظيم وترتيب الأعمال ومعالجة التحديات الداخلية.

السادة الكرام،،

سعى بنك الأردن عام 2020 إلى تطوير نماذج أعماله في سبيل تحقيق السرعة والجاهزية والارتقاء بتقديم خدماته للعملاء ومركزية العمليات في ظل توسع البنك الإقليمي، وعليه تم إعادة تقييم النموذج المطبق حالياً لإدارة وقياس الأداء لقطاعات الأعمال وتصميم نماذج أعمال تناسب متطلبات البنك الحالية والمستقبلية على المستوى المالي والمنتجات والعملاء والقنوات المتنوعة وصولاً إلى نضج عمليات التسعير لموجودات ومطلوبات البنك واحتساب الربحية للمنتجات والخدمات على مستوى المجموعة، بما يعكس رؤيتنا للمخاطر والكلف الفعلية وتطوير مؤشرات الأداء، وبالتالي فقد استوجب ذلك مراجعة وتطوير البنية التحتية لأنظمة الإدارة المالية وهيكلية الميزانية وتركيبتها وتوزيع الكلف من خلال تطبيق الممارسات الفضلى في هذا المجال، حيث عمل البنك بالمباشرة بتطبيق مشروع Performance Management Framework. يدعم ذلك أيضاً الاستمرار بتعزيز إدارة المخاطر بمفهوم شمولي من خلال استكمال تطبيق مشروع تطوير منظومة إدارة المخاطر على مستوى مجموعة بنك الأردن (Enterprise Risk Management) ومشاريع تطوير العملية الائتمانية، والارتقاء بمنظومة أمن المعلومات والمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، هذا بالإضافة إلى استكمال المشاريع المتعلقة بأنظمة البيانات الضخمة وذلك في محاولة من البنك لأتمتة عملية استخراج البيانات وجمعها ومعالجتها وعرضها بصورة أكثر فعالية وكفاءة لدعم متخذي القرار.

إن مركز البنك المالي المتين وقوة قاعدته الرأسمالية واستكمال إنجاز المشاريع الاستراتيجية، ستعزز من قدرة البنك على خوض التحديات مع انحسار الجائحة وعودة الحياة تدريجياً لطبيعتها وبدء التعافي الاقتصادي. وفي جانب موازٍ، فإن البنك قادر أيضاً على تقييم الفرص والاستفادة منها في حال استمرار الجائحة لحين عودة الحياة إلى طبيعتها، وهذا يأتي منسجماً مع سرعة استجابة البنك في مواكبة التطورات والتحديات في بيئة الأعمال، إلى جانب اقتناص الفرص من خلال الدخول لأسواق جديدة وتسخير الأدوات والتقنيات الحديثة في تقديم الخدمات لنتمكن من رسم مسار جديد أكثر تكيفاً ومرونة، فبعد تواجد البنك في البحرين، من خلال تأسيس فرع جملة تقليدي استطاع من خلاله تعزيز مركزه التنافسي الإقليمي وتنويع إيراداته وأصبح بنكاً له تواجد في دول مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا، فإنه يتجه حالياً نحو السوق العراقي حيث يتم استكمال رخص وإجراءات التأسيس لافتتاح فرع وإدارة إقليمية في بغداد.

السادة الكرام،،

فيما يتعلق بتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين، فإن مجلس إدارة بنك الأردن يوصى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 12% من رأسمال البنك وبمبلغ 24 مليون دينار.

وفي الختام، ومع نهاية فترة ولاية مجلس الإدارة، أتقدم بالشكر والتقدير للجهود المبذولة منكم على مدار السنوات الأربع الماضية، مما أسهم في تحقيق رفعة ومكانة البنك كمؤسسة رائدة في الأسواق التي يعمل فيها. وأتقدم بالشكر لمساهمينا وعملائنا على دعمهم وثقتهم بمؤسسة بنك الأردن، وكل التقدير لفريق موظفي البنك على جهودهم وعطائهم وتفانيهم في تقديم أفضل الخدمات للعملاء وفي ظل كافة الظروف. والشكر موصول للبنك المركزي الأردني لدوره ودعمه لكافة القطاعات الاقتصادية، خاصة خلال أزمة جائحة كورونا، في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2020

الأداء الاقتصادي 2020

الأنشطة والإنجازات 2020

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2020

أهداف خطتنا المستقبلية 2021

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2020

الأداء الاقتصادي 2020

سيطرت حالة عدم اليقين على أداء الاقتصادات حول العالم خلال العام 2020 جراء تبعات أزمة جائحة كورونا والتي وصفت بأنها الأسوأ منذ الكساد الكبير. حيث أنه وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي فإنه من المتوقع أن يتراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4% في عام 2020 في ظل دخول 85% من الاقتصاد العالمي في حالة إغلاق عام لعدة أسابيع. حيث أن البلدان التي تعتمد أكثر على الخدمات كثيرة المخالطة والبلدان المصدرة للنفط معرضة لضعف بمستويات التعافي أكثر من الاقتصادات المدفوعة بالصناعات التحويلية. وإقليمياً فمن المتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى انكماشاً في 2020 بمتوسط قدره 4.1%, حيث تم تعديل توقعات النمو بمزيد من التخفيض خلال العام الحالي خاصة للدول التي تعتمد اقتصاداتها على الأنشطة الخدمية أو بشكل رئيس على واردات النفط.

توقعات صندوق النقد الدولي لاقتصاد العالم 2020

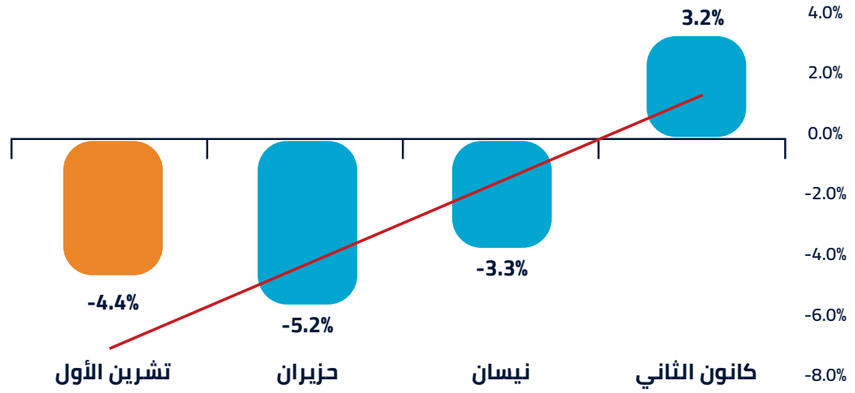

وعلى المستوى المحلي, فقد تركت جائحة كورونا على الاقتصاد الأردني تأثيراً سلبياً كبيراً كما كان متوقعاً لها من قبل الجهات الدولية والمحلية, حيث سجل الاقتصاد الأردني انكماشاً للمرة الأولى في تاريخه ليتراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 3.6% مقابل نمو بلغت نسبته 1.7% في الربع ذاته من عام 2019. وعن أداء الاقتصاد الأردني خلال النصف الأول من عام 2020, فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية حوالي 14.6 مليار دينار ليسجل بذلك انكماشاً بنسبة 1% مقارنة مع النصف الأول من عام 2019. كما سجل معدل النمو بالأسعار الثابتة انكماشاً بنسبة 1.2% خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت 1.9% في نفس الفترة من عام 2019. وفي أحدث توقعات أداء الاقتصاد الأردني التي أصدرها صندوق النقد الدولي فقد توقع انكماش الاقتصاد في عام 2020 بنسبة 5%.

توقعات صندوق النقد الدولي لاقتصاد الأردن 2020

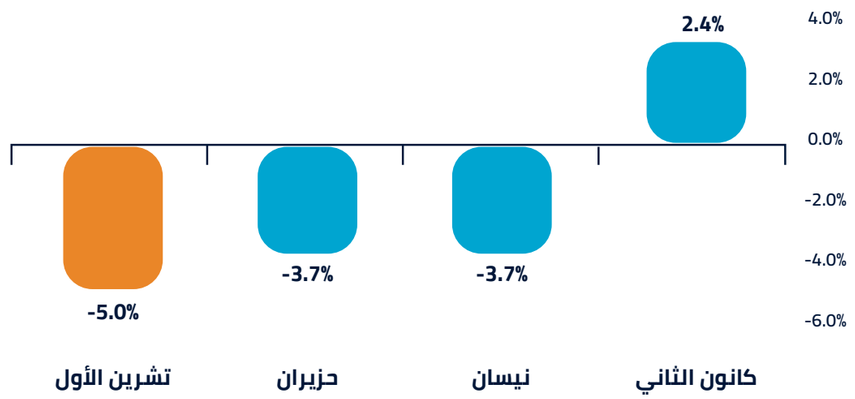

وجاء أداء أبرز مؤشرات الاقتصاد الأردني في ظل تأثر الاقتصاد بتبعات جائحة كورونا وفق التالي:

1. الدخل السياحي وحوالات العاملين وحجم تداول العقار: أظهرت الأرقام الصادرة عن البنك المركزي الأردني انخفاض الدخل السياحي بنسبة 70% في أول ثمانية أشهر من عام 2020 ليسجل 839 مليون دينار, كما أظهرت الأرقام انخفاض تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 10% في أول ثمانية أشهر لتسجل 1.6 مليار دينار. فيما أظهرت أرقام دائرة الأراضي والمساحة تراجع حجم التداول في سوق العقار في المملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 ليسجل ما قيمته 2.6 مليار دينار بانخفاضٍ بلغت نسبته 28% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019.
2. التجارة الخارجية: انخفضت الصادرات الكلية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2020 بنسبة 5.5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 لتسجل حوالي 4.2 مليار دينار, كما انخفضت المستوردات في التسعة أشهر الأولى من عام 2020 بنسبة 13.8% لتسجل حوالي 8.8 مليار دينار, مما أدى إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة 20% ليبلغ حوالي 4.7 مليار دينار حتى نهاية أيلول 2020 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019.
3. المالية العامة: انخفض إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 لتسجل ما مقداره 4.74 مليار دينار, أي بانخفاض مقداره 131.2 مليون دينار أو ما نسبته 2.7%. فيما ارتفع إجمالي الإنفاق خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 ليسجل حوالي 5.77 مليار دينار, مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 11.6 مليون دينار أو ما نسبته 0.2%. نتيجة لذلك, فقد سجل عجز الموازنة العامة بعد المساعدات خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 ما قيمته 1.035 مليار دينار مقابل عجز مالي بلغ 892.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019.
4. الدين العام: ارتفع إجمالي الدين العام (الخارجي والداخلي) في نهاية الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 ليسجل 33.2 مليار دينار أو ما نسبته 106.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر آب 2020, أي بزيادة بنسبة 10.4% عن نهاية عام 2019 وبمبلغ 3.1 مليار دينار.
5. ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2020 ليصل إلى 23.9% من إجمالي قوة العمل مقابل 19.1% في الربع الثالث من عام 2019, ويعتبر هذا الارتفاع مؤشراً خطيراً حيث تشير التقديرات المحلية والدولية لاحتمالية ارتفاع معدل البطالة ليسجل 35% في حال استمرت تداعيات فيروس كورونا بالتفاقم.
6. بخصوص مؤشرات بورصة عمان: في ظل تباطؤ نشاط الأعمال بشكل عام والتداول في بورصة عمان بشكل خاص فقد بلغ حجم التداول التراكمي بنهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 ما قيمته 867.6 مليون دينار مقابل 1,427.0 مليون دينار في نهاية تشرين الثاني من عام 2019 منخفضاً بمبلغ 559.4 مليون دينار وبنسبة 39.2%. وانخفضت القيمة السوقية الرأسمالية إلى حوالي 12,372.0 مليون دينار وبنسبة 16.2% في نهاية تشرين الثاني من عام 2020 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019.
7. ودائع وتسهيلات القطاع المصرفي الأردني: ارتفعت ودائع القطاع المصرفي لتسجل 36.3 مليار دينار في نهاية تشرين الأول من عام 2020 وبنسبة ارتفاع 2.7% عن نهاية عام 2019. حيث ارتفعت ودائع الدينار بمبلغ 766.4 مليون دينار وبنسبة 2.8%. فيما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بمبلغ 204.2 مليون دينار وبنسبة 2.5%. وفي جانب تسهيلات القطاع المصرفي, فقد ارتفعت لتسجل 28.7 مليار دينار في نهاية تشرين الأول من عام 2020 وبنسبة 6% عن نهاية عام 2019. وفي جانب إجمالي الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية تشرين الأول من عام 2020, فقد بلغ 12.1 مليار دولار مسجلاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.9% عن نهاية عام 2019.

الناتج المحلي الإجمالي:

انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من عام 2020 بفعل تأثر الاقتصاد الأردني بالتداعيات السلبية لجائحة كورونا ليسجل تراجعاً بنسبة 1.2% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019. جاء هذا التراجع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لتحقيق معظم القطاعات الاقتصادية تراجعاً في الأداء خلال النصف الأول من عام 2020. فقد سجل قطاع النقل والاتصالات تراجعاً بنسبة 4.4%, كما سجل قطاع الإنشاءات تراجعاً بنسبة 4%, في حين سجل كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التجارة والفنادق والمطاعم تراجعاً بنسبة 2.6% لكل منهما, أما قطاع التعدين والمحاجر فقد سجل تراجعاً بنسبة 1.8%, وتراجع قطاع الكهرباء والمياه بنسبة 1.2%.

في حين شهدت بعض القطاعات الاقتصادية نمواً في أدائها خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019, حيث نما قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات بنسبة 1.9%, ومن ثم قطاع الزراعة بنسبة 1.6%, في حين حقق قطاع الخدمات الحكومية نمواً بنسبة 1.4%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي 2015 – حزيران 2020

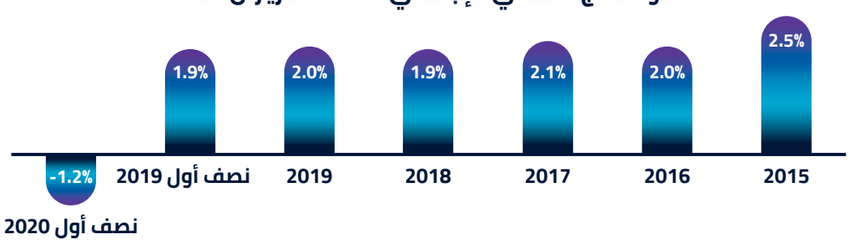

وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2020 فقد سجل ما نسبته 0.43% مقابل 0.30% خلال نفس الفترة من عام 2019. ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة الألبان ومنتجاتها, الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة, الفواكه والمكسرات والتبغ والسجائر, في حين كان من أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها مجموعة الوقود والإنارة والإيجارات والملابس.

المالية العامة:

تأثر أداء مؤشرات المالية العامة خلال عام 2020 بفعل إيقاف الأعمال الكلي والجزئي بأثر جائحة كورونا والإجراءات التي تم اتخاذها لاحتواء انتشار فيروس كورونا, حيث تراجع إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 لتسجل ما مقداره 4.74 مليار دينار مقابل 4.9 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2019, أي بانخفاض مقداره 131.2 مليون دينار أو ما نسبته 2.7%, حيث بلغت المنح الخارجيـــة خـــلال الثمانية أشهر الأولـــى من عام 2020 ما مقداره 623.3 مليون دينار مقابل 151.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019. في حين بلغت الإيرادات المحلية خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 ما مقداره 4.12 مليار دينار مقابل 4.72 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2019, أي بانخفاض مقداره 602.7 مليون دينار أو ما نسبته 12.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. وقد جاء الانخفاض في الإيرادات المحلية نتيجة لانخفاض حصيلة الإيرادات غير الضريبية بحوالي 852.9 مليون دينار وارتفاع الإيرادات الضريبية بحـوالي 250.2 مليون دينار. في حين بلغ إجمالي الإنفاق خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 حوالي 5.77 مليار دينار مقابل 5.76 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2019, مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 11.6 مليون دينار أو ما نسبته 0.2%. وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 136.7 مليون دينار أو ما نسبته 2.6%, في حين انخفضت النفقات الرأسـمالية بحوالي 125.1 مليون دينار أو ما نسبته 26.7% خلال ذات فترة المقارنة.

وبذلك فقد أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة بعد المساعدات خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 بحوالي 1,035 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 892.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019. وعلى صعيد العجز في الموازنة قبل المساعدات فقد بلغ 1,658.3 مليون دينار في نهاية الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 مقابل عجز بلغ 1,044 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019. هذا ويذكر أن نسبة تغطية الإيرادات المحلية لإجمالي النفقات الجارية قد بلغت 75.8% في نهاية شهر آب من عام 2020 مقابل 89.1% خلال نفس الفترة من عام 2019.

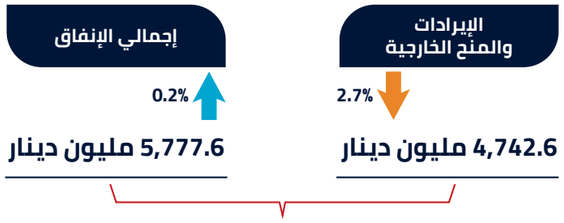

نسبة % عجز الموازنة العامة بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي

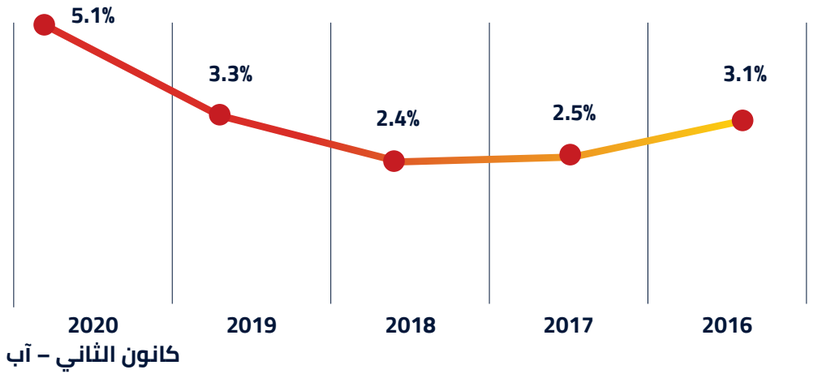

وترتيباً على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية, بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر آب من عام 2020 نحو 33.2 مليار دينار أو ما نسبته 106.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر آب من عام 2020, مقابل 30.1 مليار دينار أو ما نسبته 95.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019. علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بلغت نحو 7.6 مليار دينار في نهاية شهر آب من عام 2020. وفيما يتعلق بصافي الدين العام (الداخلي والخارجي), فقد بلغ 30.4 مليار دينار أو ما نسبته 97.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر آب من عام 2020, مقابل بلوغه حوالي 28.8 مليار دينار أو ما نسبته 91.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019.

القطاع النقدي والمصرفي:

أظهر أداء القطاع المصرفي الأردني خلال العام 2020 متانة عالية وقوة في الأداء, فبالرغم من جائحة كورونا وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة, إلا أن مؤشرات قطاع البنوك تؤكد سلامة وقوة هذا القطاع, وقدرته على التعامل مع تداعيات الجائحة دون تأثير يذكر على تلك المؤشرات, حيث جاء أداء القطاع المصرفي مدعوماً بحزمة من الإجراءات الاحترازية التي أطلقها البنك المركزي الأردني بهدف احتواء التداعيات السلبية لفيروس كورونا على أداء الاقتصاد المحلي, تمثل أبرزها في السماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات, خاصة المتوسطة والصغيرة, والتي تأثرت بتداعيات هذا الفيروس, وذلك من خلال تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات بدون عمولات وفوائد تأخير, وكذلك السماح بجدولة التسهيلات للشركات المتأثرة دون أن يؤثر ذلك على تصنيفها الائتماني في شركة المعلومات الائتمانية (كريف), بالإضافة إلى ضخ سيولة إضافية للاقتصاد الوطني بقيمة 1050 مليون دينار من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي من 7% إلى 5%, وتخفيض كلف التمويل, وزيادة آجال التسهيلات القائمة والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية, بما فيها المشاريع المتوسطة والصغيرة, من خلال برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية وبمبلغ 500 مليون دينار, إلى جانب دعم إجراءات الشركة الأردنية لضمان القروض بتخفيض عمولات برامج الشركة ورفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية, كما تم تخفيض أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية بما مجموعه 150 نقطة أساس بهدف خفض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية, كما قام البنك المركزي الأردني بتخفيض كلف التمويل لبرنامج البنك المركزي لدعم القطاعات الاقتصادية التنموية.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن	نهاية عام 2019	النصف الأول 2020
نسبة كفاية رأس المال تعتبر النسبة أعلى من متطلبات السلطات الرقابية	%18.28	%17.93
نسبة السيولة القانونية الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني 100%	%133.8	%129.9
نسبة الديون غير العاملة لإجمالي التسهيلات تعتبر النسبة منخفضة وضمن المستويات الآمنة	%5.0	%5.4

وحول أداء مؤشرات القطاع المصرفي خلال العام 2020 في ظل كافة المعطيات السابق ذكرها, فقد سجلت السيولة المحلية حتى نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2020 ارتفاعاً بنسبة 4.7% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية عام 2019 لتصل إلى حوالي 36.6 مليار دينار. وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بحوالي 970.6 مليون دينار وبنسبة 2.7% في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2020 مقارنة مع نهاية عام 2019 لتصل إلى 36.3 مليار دينار, حيث كان معظم الارتفاع في ودائع الدينار بحوالي 766.4 مليون دينار وبنسبة 2.8% لتبلغ قيمتها حوالي 27.9 مليار دينار, فيما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بقيمة 204.2 مليون دينار لنفس الفترة وبنسبة 2.5% لتبلغ حوالي 8.4 مليار دينار.

إجمالي موجودات القطاع المصرفي	55.9 مليار دينار	+4.3% مقارنة بنهاية العام 2019
إجمالي ودائع القطاع المصرفي	36.3 مليار دينار	+2.7% مقارنة بنهاية العام 2019
إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي	28.7 مليار دينار	+6.0% مقارنة بنهاية العام 2019

أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بمبلغ 1.6 مليار دينار وبنسبة 6% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2019 لتصل إلى 28.7 مليار دينار. ومن حيث نمو التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي مقارنة بنهاية عام 2019, فقد سجل رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة أعلى نسبة نمو فبلغت 22.3% وبمبلغ 75 مليون دينار, يليه قطاع السياحة والفنادق والمطاعم بنسبة نمو بلغت 11.9% وبمبلغ 76 مليون دينار, كما وارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع خدمات النقل بحوالي 8.5% وبمبلغ 29 مليون دينار, وعلى صعيد أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو المتحقق والبالغ 1.6 مليار دينار فقد ساهم قطاع أخرى (الأفراد) بنسبة 29.4% من النمو المتحقق, وقطاع التجارة العامة بنسبة 19.1%, ومن ثم قطاع الإنشاءات بنسبة 16.3%. هذا وقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفي لتصل إلى حوالي 56 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 4.3% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2019.

وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي, فقد شهد انخفاضاً خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2020, حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب في نهاية شهر تشرين الأول 2020 ما نسبته 0.25% وعلى ودائع التوفير ما نسبته 0.33% وعلى الودائع لأجل ما نسبته 3.69%, أي بانخفاض 19 نقطة أساس على ودائع الطلب, وبانخفاض 33 نقطة أساس على ودائع التوفير, وكذلك 115 نقطة أساس لودائع الأجل مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات في نهاية شهر تشرين الأول 2020 فقد بلغ 7.27% للجاري مدين بانخفاض مقداره 122 نقطة أساس مقارنة بمستواه في نهاية عام 2019, بالإضافة إلى انخفاضه على القروض والسلف بمقدار 133 نقطة أساس ليصل إلى 7.16%, وانخفاضه على الكمبيالات المخصومة بمقدار 90 نقطة أساس ليسجل 8.65% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2019.

نشاط السوق المالي:

شهدت مؤشرات بورصة عمان في ظل تباطؤ نشاط الأعمال خلال العام 2020 تراجعاً كبيراً في مؤشراتها, حيث انخفض حجم التداول بنسبة 39.2% في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2020 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2019, وعلى صعيد القيمة السوقية الرأسمالية للأسهم المدرجة في البورصة فقد انخفضت إلى 12.4 مليار دينار, أي بنسبة انخفاض 16.2% مقارنة مع القيمة السوقية الرأسمالية خلال نفس الفترة من عام 2019, وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية إلى 2,898.8 نقطة مقارنة بـ 3,479.5 نقطة خلال ذات الفترة من عام 2019, أي بنسبة انخفاض بلغت 16.7%, وبلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 ما نسبته 51.3% وهي ذات نسبة المساهمة المسجلة في نفس الفترة من عام 2019.

القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي %

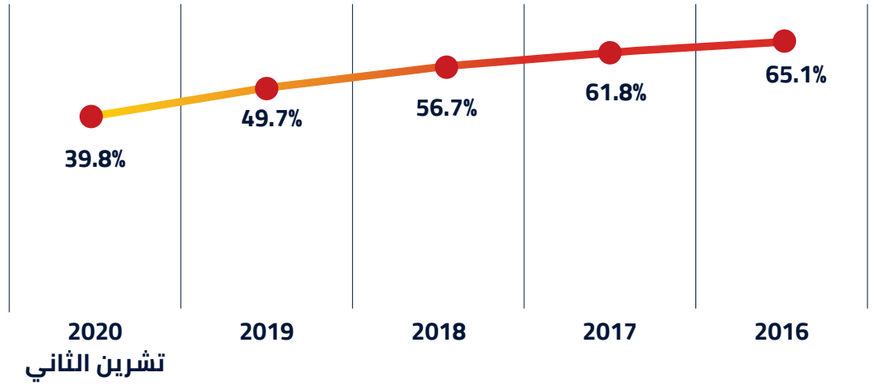

التجارة الخارجية:

انخفض إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2020 بمقدار 1.4 مليار دينار وبما نسبته 10.3% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق ليصل حجمها إلى حوالي 12.5 مليار دينار, حيث سجلت الصادرات الوطنية انخفاضاً بحوالي 27.5 مليون دينار وبنسبة 0.7% خلال نفس فترة المقارنة لتصل إلى ما يقارب 3.7 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدّر لها وبنسبة 25.2% من إجمالي الصادرات الوطنية, تلاها السوق السعودي بنسبة 11.7% والسوق الهندي بنسبة 9.8%, أما مستوردات المملكة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2020 فقد انخفضت بمبلغ 1.4 مليار دينار وبما نسبته 13.8% لتصل إلى حوالي 8.8 مليار دينار, وقد استحوذ سوق الصين الشعبية على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 15.9%

من إجمالي المستوردات, يليه السوق السعودي بنسبة 12.7% والسوق الأمريكية بنسبة 7.9%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذ النفط الخام ومشتقاته على ما نسبته 8.2% من إجمالي المستوردات, يليه وسائط النقل وقطعها بنسبة 7.6% من إجمالي المستوردات, ومن ثم مستوردات الخيوط النسيجية ومنتجاتها بنسبة 5.3% من إجمالي المستوردات, ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد انخفض عجز الميزان التجاري إلى 4.7 مليار دينار وبنسبة 20% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

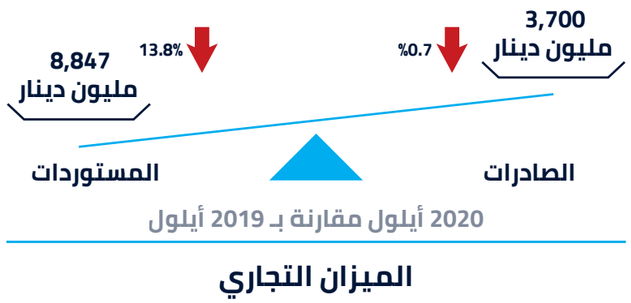

عجز الميزان التجاري
4.7 مليار دينار
-20%
مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2019

آفاق الأداء الاقتصادي 2021:

تعرض الاقتصاد العالمي لهبوط غير مسبوق خلال العام 2020 بفعل تداعيات جائحة كورونا والتي دفعت بغالبية دول العالم لاتخاذ إجراءات غير مسبوقة تمثلت بتقييد للنشاطات والأعمال وانتهاج سياسة التباعد الاجتماعي وفرض حظر تجول شامل وجزئي امتد لأشهر عدة في عدد كبير من دول العالم. وفي ظل هذه المعطيات, توقع صندوق النقد الدولي تراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4%- في عام 2020, لكنه توقع نمواً غير مسبوق للاقتصاد العالمي في العام 2021 وعند مستوى 5.2% بفعل بوادر الانفراج التي بدأت في نهاية العام 2020 الناتجة عن توصل عدد من شركات الأدوية العالمية لتطوير لقاحات, وفي هذا السياق فقد توقع صندوق النقد الدولي بأن تسجل منطقة آسيا الصاعدة والنامية في عام 2021 أعلى نمو عالمي وبنسبة 8%, وكذلك توقع أن تسجل منطقة اليورو نمواً بمعدل 5.2%, إضافة لنمو متوقع في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 3.1%.

وفي ضوء ذلك فقد اتجه النمو الاقتصادي في الأردن خلال العام 2020 نحو التباطؤ في ظل جائحة كورونا, حيث توقعت الجهات الدولية بأن ينكمش الاقتصاد الأردني بنسبة -5% خلال عام 2020 (توقعات أكتوبر 2020 – IMF) مقابل التوقع السابق بتراجع 3.7% (توقعات حزيران 2020 - IMF), وحول توقعات العام المقبل فقد تم تقدير نمو اقتصاد الأردن بنسبة 3.4%, وفق تقديرات الصندوق. وهذه التقديرات جاءت أعلى من توقعات الحكومة الأردنية في مشروع الموازنة العامة للدولة 2021 والتي افترضت تحقيق الاقتصاد الأردني نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 2.5% في عام 2021. وتم تقدير ارتفاع معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي لأسعار المستهلك إلى نحو 1.3% في عام 2021, إضافة إلى تقدير نمو الصادرات الوطنية بنسبة 6.5% ونمو المستوردات السلعية بنسبة 7.1% للعام 2021. ولكن في ظل توقع بدء انحسار الجائحة بالعام 2021 فإن توقعات النمو الاقتصادي محفوفة بالمخاطر لحين رؤية نتائج أداء القطاعات واستجابتها لحملات التطعيم محلياً وإقليمياً وبدء التعافي والعودة التدريجية لنمط الحياة الطبيعية.

أما فيما يتعلق بمشروع قانون الموازنة العامة للحكومة لعام 2021 فقد تم تقدير الإيرادات العامة بمبلغ 7.9 مليار دينار. أما في جانب النفقات, فقد قدّر إجمالي الإنفاق لعام 2021 بنحو 9.9 مليار دينار بارتفاع مقداره 565.4 مليون دينار عن المعاد تقديره 2020. وترتيباً على ذلك, قدّر العجز المالي بعد المنح الخارجية بحوالي 2.05 مليار دينار أو ما نسبته 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر مقابل 2.16 مليار دينار معاد تقديره لعام 2020 أو ما نسبته 7.1% من الناتج. أما قبل المنح, فقد قدّر العجز بنحو 2.6 مليار دينار أو ما نسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.01 مليار دينار معاد تقديره لعام 2020 أو ما نسبته 9.8% من الناتج.

وفي ظل برنامج "تسهيل الصندوق الممتد" الذي وقعه الأردن مع صندوق النقد الدولي في شهر آذار من العام 2020 كأول برنامج يمنحه الصندوق مع انتشار جائحة كورونا, والذي يمتد لمدة أربع سنوات بقيمة قدرها حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي, فقد صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على المراجعة الأولى من برنامجه مع الأردن, حيث أشاد المجلس بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء الآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كورونا, مشيراً إلى أن الجائحة قد أثرت على الاقتصاد الأردني بشكل كبير, لكن السلطات تصدت لها في الوقت المناسب, كما أشاد بقدرة وزارة المالية على تسديد جميع التزاماتها المالية والأقساط المستحقة في وقتها ونفاذها إلى الأسواق, وبرغم التحديات الجسيمة أمام السلطات, فهي لا تزال ملتزمة بإعادة البناء التدريجي للهوامش الوقائية من خلال السياسات الإصلاحية ووقف تزايد الدين العام. حيث أن البرنامج قائم على الأولويات التي وضعتها الحكومة ويحتوي على العديد من الإصلاحات الهيكلية في مجال تقليل كلفة ممارسة الأعمال كالطاقة والعمالة, وتحسين الشفافية الحكومية, وتعزيز الإيرادات عن طريق محاربة التهرب والتجنب الضريبي دون فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة أية ضرائب حالية.

الأنشطة والإنجازات 2020

تأثر أداء البنك المالي خلال عام 2020 بسبب تراجع النشاط الاقتصادي إقليمياً ومحلياً بأثر جائحة كورونا وتبعات ذلك على قطاعات الأعمال من شركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة إلى جانب قطاع الأفراد، وبأثر تخفيض أسعار الفائدة في السوق المصرفي وحالة عدم اليقين المرتفعة التي سادت بيئة الأعمال. وفي ضوء هذه التحديات والمتغيرات الاقتصادية، فقد أخذ بنك الأردن على عاتقه تسيير أعماله بكل كفاءة واقتدار وانتهاج استراتيجية عمل تحوطية تكفل استدامة الأعمال وتحافظ على ديمومة النمو والاستقرار بأعلى معايير إدارة المخاطر. رافق ذلك استمرار نهج البنك بالتطوير والتحديث المستمر لدعم مسيرة التفوق، حيث واصل البنك استحداث خدمات ومنتجات مصرفية جديدة وتطوير أخرى قائمة سعياً منه نحو مزيداً من الارتقاء بتجربة العملاء ومحاكاة تطلعاتهم من جهة وتحقيق طموحاتهم من جهة أخرى، من خلال تبني وتطبيق مشاريع وبرامج عمل تهدف إلى تبسيط إجراءاته وتطوير سير العمليات وأتمتتها لغايات تسهيل المعاملات المصرفية للعملاء ليصبح بنك الأردن الخيار الأمثل لديهم. حرص البنك كذلك على مواكبة آخر التطورات التكنولوجية في التطبيقات الإلكترونية والقنوات البديلة حيث كان لبنك الأردن بصمته في التكنولوجيا والتحول الرقمي في سبيل تحقيق الكفاءة التشغيلية، والقابلية للتوسع بمرونة. كما سيواصل البنك تركيزه على إدارة مصادر واستخدامات الأموال بالكفاءة المطلوبة.

استهدفت رؤية بنك الأردن لعام 2020 العمل على القيام بنقلة نوعية في أداء قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والعمليات من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع لتطوير البنية التحتية التقنية والخدمية للبنك وتطوير المنتجات من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية التي تشهدها الصناعة المصرفية بما يساهم في استقطاب شرائح جديدة من العملاء، وتعزيز العلاقة مع العملاء القائمين. وقد عملت قطاعات الأعمال خلال عامي 2018 و2019 على بناء خطط عملها بالاستناد إلى رؤية البنك من أجل العمل على تحقيق المستهدفات على المستوى الكلي والقطاعي وباستخدام منهجية بطاقات الأداء المتوازن لجسر الفجوة فيما بين عملية بناء الاستراتيجية وعملية التنفيذ. وقد أثمرت رؤية البنك خلال المرحلتين الأولى والثانية عن مجموعة من الإنجازات على صعيد تطوير البنية التحتية التقنية وتطوير قنوات التوزيع الإلكترونية والرقمية والتي تعتبر من أهم الركائز التنافسية على مستوى القطاع المصرفي الأردني. وفيما يتعلق بالعام 2020، فقد تم استكمال العمل على مجموعة من المشاريع الاستراتيجية مثل إدارة المحتوى الإلكتروني، وإدارة المخاطر، والارتقاء بأنظمة وقواعد البيانات، وإطلاق مشروع جديد بهدف الارتقاء بالأداء المالي المؤسسي. كما سرعت جائحة كورونا من إنجاز المشاريع والمبادرات التي تتعلق بإطلاق حلول رقمية ووسائل دفع متطورة تواكب التوجهات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية. ونتيجة للتحديات الاقتصادية الناتجة عن أزمة فيروس كورونا التي ألقت بظلالها على الأسواق التي يعمل فيها بنك الأردن، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين حول مدى استمرارية وعمق التبعات الفعلية للأزمة بصورتها الشاملة على القطاعات الاقتصادية، فقد تقرر التحول إلى التخطيط التشغيلي (قصير المدى) من خلال الإدارة بالأهداف باستخدام الموازنة التقديرية واعتماد السنة القادمة 2021 امتداداً للاستراتيجية السابقة 2018-2020 لاستكمال الإنجاز خاصة على مستوى المشاريع ذات الأولوية العالية، وللتمكن من قراءة الأثر الفعلي لأزمة فيروس كورونا، واعتبار التحديات الناتجة عن الأزمة كفرصة من أجل العمل على إعادة تنظيم وترتيب الأعمال ومعالجة التحديات الداخلية.

النتائج المالية:

في ضوء التحديات والمتغيرات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا والتي رافقها حدوث انكماش اقتصادي في الدول التي يعمل فيها البنك، وتضرر معظم قطاعات الاقتصاد وتعطل الأعمال بفعل تطبيق حظر التجول الجزئي والشامل، وانتهاج سياسة التباعد الاجتماعي، الأمر الذي مثّل تحدياً أمام البنك لأخذ مزيد من الحيطة والحذر في توجيه التسهيلات الائتمانية للقطاعات المتضررة، كذلك فإنه مثّل فرصة في التوسع في تمويل القطاعات التي ستشهد رواجاً بفعل الأزمة.

في ضوء كل المعطيات السابقة، فإن بنك الأردن أخذ على عاتقه تسيير أعماله بكل كفاءة واقتدار وانتهاج استراتيجية عمل تحوطية تكفل استدامة الأعمال وتحافظ على ديمومة النمو والاستقرار بأعلى معايير إدارة المخاطر. حيث سجل إجمالي الأصول ما قيمته 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2020 بارتفاع بلغت نسبته 0.2% مقارنة بنهاية عام 2019، كما سجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 454.8 مليون دينار، وعلى صعيد توظيفات واستثمارات مصادر الأموال، فقد بلغت محفظة البنك الائتمانية (بالتكلفة المطفأة) 1.47 مليار دينار بارتفاع بنسبة 4.1% مقارنة بعام 2019 وذلك نتيجة لنمو التسهيلات الموجهة لقطاع الأفراد بمبلغ 69.3 مليون دينار وبنسبة 14.2%، كما نمت التسهيلات الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 1.9 مليون دينار وبنسبة 0.8%، فيما تراجعت تسهيلات قطاع الشركات الكبرى بمبلغ 62.3 مليون دينار وبنسبة 14.2% عن نهاية عام 2019.

وعلى صعيد مصادر الأموال، فقد سجلت ودائع العملاء تراجعاً بنسبة 0.5% لتصل إلى 1.9 مليار دينار، بما لم يكن له أثر على متطلبات العملاء التمويلية واحتياجات السيولة للبنك، حيث ارتفعت ودائع التوفير لتصل إلى 855.3 مليون دينار، وارتفعت ودائع الطلب إلى ما قيمته 549.1 مليون دينار، فيما انخفضت ودائع الأجل لتصل إلى 470.3 مليون دينار، كذلك انخفضت شهادات الإيداع لتسجل 34.4 مليون دينار.

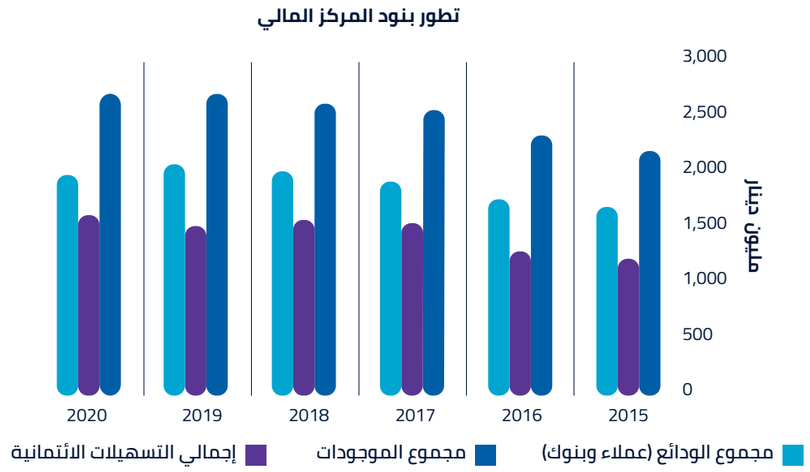

وفي ظل ما تقدم، فقد قام البنك بأخذ مزيد من المخصصات لمواجهة أيه ظروف حالية ومحتملة في ظل جائحة كورونا وحالة عدم اليقين لما ستؤول إليه الأمور نتيجة لذلك ورغبة منه في مزيد من التحصين لمحافظه الاستثمارية والائتمانية لمواجهة أية أضرار حالية أو قادمة على مستوى عملائه أفراداً وشركات ومؤسسات، حيث تم زيادة مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بمبلغ 13.2 مليون دينار وهو ما ترك الأثر الرئيسي وأدى لانخفاض الربحية ليسجل صافي الربح العائد لمساهمي البنك 35.8 مليون دينار في نهاية عام 2020 بالإضافة إلى تراجع الربح التشغيلي للبنك بنسبة 8.8% ليسجل 127.8 مليون دينار، وذلك بأثر تخفيض البنك المركزي لأسعار الفوائد على أدواته النقدية وبالتالي انخفاضها بالسوق المصرفي وتراجع الأرصدة المستغلة لقطاع الشركات بأثر ضعف نشاط الاستيراد والتصدير.

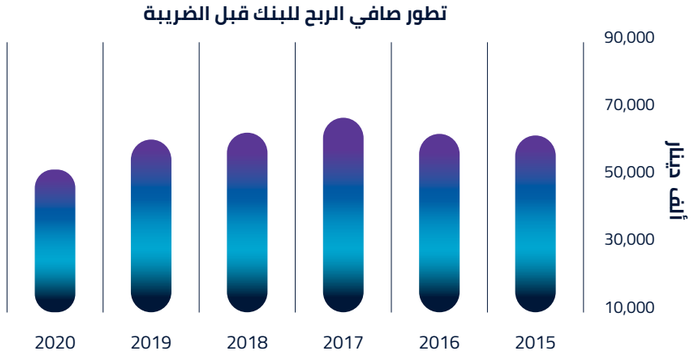

كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) ما يقارب 107.2% وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي، وعلى صعيد مؤشر السيولة، فإن البنك يمتلك مستويات سيولة مريحة تفوق النسب المطلوبة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها، فقد وصلت نسبة السيولة القانونية 130.7% كما في نهاية عام 2020. وفيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال التنظيمي، فقد بلغت 19.08% وهي أعلى من النسبة المقررة والبالغة 14.50% حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية وأعلى من متوسط القطاع المصرفي البالغ 17.93% كما في نهاية النصف الأول 2020.

المركز التنافسي:

حافظ البنك على مركزه المتقدم بين البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق التي يعمل فيها. كما واصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، ووفقاً لمتغيرات السوق. هذا وقد بلغت الحصة السوقية لبنك الأردن - الأردن لودائع العملاء في نهاية تشرين الثاني 2020 ما نسبته 4.12%، في حين سجلت في جانب التسهيلات الائتمانية ما نسبته 4.27%. أما الحصة السوقية لبنك الأردن - فلسطين مقارنة بالقطاع المصرفي الفلسطيني فقد سجلت في جانبي ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية في نهاية تشرين الثاني من عام 2020 ما نسبته 3.67% و3.83% على التوالي. وفي بنك الأردن - سورية فقد بلغت الحصة السوقية من إجمالي البنوك الخاصة التقليدية في جانبي ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية في نهاية أيلول من عام 2020 (حسب أحدث بيانات صادرة) مقارنة بنهاية العام السابق ما نسبته 1.92% و3.52% على التوالي.

منتجات وخدمات البنك:

واصل بنك الأردن تقديم منتجات وخدمات متنوعة لعملائه في قطاعات الأفراد، الشركات الكبرى، المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والأنشطة الاستثمارية. حيث عمل خلال سنة 2020 على طرح مجموعة من الحملات والبرامج لعملائه في قطاع التجزئة إلى جانب تلبية احتياجات عملائه التمويلية من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى. يدعم ذلك فريق موظفي البنك الذين يتميزون بالكفاءة والمهنية لتقديم أفضل مستوى من الخدمة للعملاء.

خدمات الأفراد وقنوات التواصل:

واصل البنك عملياته التطويرية للارتقاء بالمنتجات والخدمات المقدمة لقطاع عملاء الأفراد وتصميمها بشكل يحاكي متطلباتهم وتطلعاتهم. وكذلك الأمر استمر البنك بتوفير حلول رقمية حديثة وتحسين تجربة العملاء بما يواكب المستجدات في الصناعة المصرفية.

فعلى صعيد مواكبة أنظمة الدفع الحديثة، أطلق بنك الأردن منتج BOJ Pay Sticker للبطاقات المدينة حيث يتم إلصاقها على الأجهزة مثل الجهاز الخلوي ليتمكن العميل من إجراء حركات المشتريات على أجهزة نقاط البيع POS المدعمة بخاصية Contactless محلياً ودولياً. وتم إطلاق خدمة السحب من الصرافات الآلية لبنك الأردن دون الحاجة لاستخدام البطاقة وذلك من خلال تطبيق BOJ Mobile وفي هذا السياق تم تعديل سقف المشتريات الاتلامسية دون رقم سري على البطاقات المدينة والمدفوعة مسبقاً وبطاقات BOJ Sticker حيث أصبح السقف اليومي 150 دينار دون محدد أسبوعي ويومي لعدد الحركات. كما تم إطلاق تطبيق "بصيرة" الخاص بالعملاء المكفوفين وكبار السن وذلك بهدف تسهيل عملية إيصال المعلومات لجميع عملاء بنك الأردن بطرق عصرية ومتطورة. ومن خلال هذا التطبيق يتم تحويل لغة بريل المطبوعة على البروشورات الخاصة إلى لغة منطوقة ومسموعة بالعربية؛ وذلك لتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع للخدمات المصرفية وخاصة المكفوفين وغير المتمكنين من القراءة، والاستفادة منها دون الاستعانة بشخص أسوة بباقي شرائح المجتمع. إضافة إلى إطلاق خدمة الدفع الفوري CliQ من خلال تطبيق BOJ Mobile والذي يتيح للعملاء تحويل واستقبال الأموال من البنوك المحلية المفعلة للخدمة وباستخدام أكثر من خيار (رقم IBAN، الاسم المستعار، رقم الهاتف). وتماشياً مع سعي البنك الدائم لتقديم أفضل وأحدث الخدمات لعملائه وحفاظاً على السلامة العامة فقد تم إطلاق خدمة فتح الحسابات للعملاء الأفراد من خلال تطبيق ZOOM حيث تمكن هذه الخدمة العميل من فتح حساب بنكي من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبنك واختيار خاصية فتح الحساب عبر ZOOM وله الخيار بإتمام هذه العملية عن طريق موظفي الفروع أو مركز الخدمة الهاتفية من خلال خاصية تسجيل المكالمة واستكمال الشروط لفتح الحساب دون الحاجة لزيارة الفرع.

بدأ البنك في عام 2020 بتنفيذ خطة التحول الرقمي للفروع تدريجياً والقائمة على تحويل عمل الفرع من نظام العمليات القديم إلى نظام عمليات جديد بما يتواكب مع استراتيجية البنك المعتمدة على الجاهزية، والتركيز على العميل، بالإضافة إلى سعي البنك لتقديم كافة المنتجات والخدمات للعملاء في أي وقت وبأي مكان من خلال قنوات البنك المختلفة. حيث تم تطبيق نموذج عمليات الفرع الجديد على مجموعة من الفروع. كما تم إطلاق نظام تقييم الخدمة من العميل Dynamic Voice of Customer والذي يستهدف قياس تجربة العملاء عبر قنوات التوزيع التقليدية والإلكترونية والرقمية من خلال إرسال رسائل نصية للعملاء بشكل فوري بعد كل حركة، حيث تم تطبيقه في عدد من الفروع (28 فرعاً في المرحلة الأولى) ليتم تقييم تجربة العملاء للخدمات المقدمة من خلال هذه الفروع.

وتوافقاً مع استراتيجية البنك الخاصة بالتركيز على العميل بالإضافة إلى تطوير قنوات البنك الرقمية والإلكترونية لخدمة العملاء الحاليين والمستقبليين، وضمن توجهات البنك للارتقاء في الخدمات المقدمة للعميل، فقد استمر العمل على تطوير نظام الهاتف النقال BOJ Mobile باعتباره مشروع مستمر ضمن رؤية البنك بأن يكون هذا النظام وسيلة رئيسية لمواكبة الخدمات البنكية العصرية ومن ثم لتوجيه عملاء التجزئة له كبديل للفرع حيث تم إدخال مجموعة من التحسينات والخدمات الجديدة على تطبيق الهاتف النقال. كما تم إطلاق BOJ Mobile لمستخدمي أجهزة هواتف هواوي عبر Huawei AppGallery. كما وتم في هذا السياق تطوير الموقع الإلكتروني للبنك، من خلال إعادة تصميمه وتطويره ليتناسب مع الهوية الجديدة والاستفادة من التكنولوجيا الأحدث المتوفرة حسب أفضل الممارسات.

أما في جانب تعزيز شبكة الصراف الآلي، فقد تم استبدال مجموعة من أجهزة الصراف الآلي في الأردن بأجهزة أكثر تطوراً من ناحية المزايا والخدمات التي تقدمها، كما تم تشغيل مجموعة من الصرافات الآلية في مواقع تابعة لأمانة عمان. فيما بلغ عدد الصرافات الآلية في الخدمة ما يقارب 176 صرافاً آلياً في الأردن. وتم افتتاح فروع جديدة ضمت (المنطقة الحرة – المطار، ضاحية الأمير راشد، ضاحية الرشيد)، ونقل فرع كفرنجة إلى موقع جديد. وفي فلسطين تم الانتهاء من أعمال تحديث فرع العيزرية وفرع طولكرم. ووصل عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 45 جهازاً.

وبهدف تقديم حلول تمويلية متميزة ومرنة لعملاء البنك، فقد أطلق البنك حملة تستهدف عملاء الرواتب المحولة من الشركات المعتمدة والذين يقومون بالحصول على قروض شخصية جديدة بقيمة 20 ألف دينار فأكثر وراتب العميل المعتمد والمحول من الشركة المعتمدة بقيمة 700 دينار فأكثر، حيث تم منح العميل جائزة نقدية حسب قيمة صافي القرض الجديد الممنوح للعميل. كما تم إطلاق حملة لشراء القروض السكنية بما يعزز تنافسية البنك في هذا المنتج، وإطلاق حملة القروض العقارية بحلتها الجديدة وبمجموعة من المزايا تحت عنوان "بيتنا".

وفي ظل الظروف الصحية الصعبة بسبب تداعيات فيروس كورونا ورغبة العملاء بتوفير سيولة لتسديد المصاريف الشهرية، تم إطلاق حملة القروض الشخصية "6 أقساط" والتي تقوم بتشجيع العملاء على عمل Top-Up لقروضهم القائمة وبأقل المتطلبات وذلك لشريحة من العملاء حسب دراسة الشرائح التي قام بها البنك. وتم التعديل على طلبات القروض الشخصية Top-Up من حيث آلية التعامل مع الطلبات الواردة فيما يخص التسعير والعمولات المستوفاة ومسار العمليات.

كما تم تجديد حملة 30/70 خلال عام 2020 الخاصة بالسيارات الجديدة/الوكالات. بالإضافة إلى الاشتراك بمنصة (Tamweelna) شركة الشبكة التجارية الذكية بما يمكن البنك من الوصول للعملاء من خلال شبكة التجار والشركات التي تتعامل معها الشركة. وفي جانب البطاقات الائتمانية فقد أطلق البنك عدداً من الحملات الترويجية وحملات الاسترداد النقدي خلال عام 2020. كما طرح البنك منتج دفتر شيكات على البطاقة الائتمانية، بحيث يمكن للعميل الحصول على دفتر شيكات فئة خمس ورقات لمرة واحدة في السنة ضمن محددات وشروط معينة. بالإضافة إلى مجموعة من الخصومات والعروض لدى استخدام بطاقات الدفع والبطاقات الائتمانية لبنك الأردن.

وعلى مستوى فروع فلسطين، فقد استمر العمل على تطوير المنتجات والخدمات بما يلبي حاجات العملاء وتوقعاتهم، ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال، إطلاق حملة القروض الشخصية بمزايا تنافسية. كما تم إطلاق حملة Top-Up لعملاء رواتب القطاع العام والقطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى حملة القروض الشخصية للأطباء المختصين، ومجموعة من أصحاب المهن الحرة، والعسكريين، وحملة القروض الشخصية بضمان رهن عقار. كما عمل البنك على إطلاق مجموعة من الحملات الترويجية والخصومات على البطاقات في فروع فلسطين. بالإضافة إلى اعتماد مجموعة من صالات الانتظار (VIP) لحملة بطاقات فيزا البلاتينية. وفي جانب قروض السيارات، تم إطلاق حملات قروض السيارات الخصوصي والعمومي بمزايا متعددة وسهولة إجراءات التنفيذ. كما أطلق البنك حملة تحديث البيانات بما يسهم في تقديم المنتجات الملائمة للعملاء واستكمال قاعدة بياناتهم. هذا وقد أتاح البنك تأجيل أقساط القروض تلبيةً لاحتياجات عملائه وفقاً لدرجة تأثرهم بجائحة كورونا وحسب سياسة البنك في هذا الجانب وبما ينسجم مع الجهود الحكومية التي تم تطبيقها في الدول التي يعمل فيها.

خدمات الشركات:

استمر البنك بتعزيز نشاطه لخدمة قطاع الشركات الكبرى على الرغم من الصعوبات التي واجهت القطاع جراء تبعات أزمة كورونا. وبهدف المنافسة بقوة والحفاظ على حصة البنك السوقية، تم التركيز على عملية تجهيز مدراء العلاقة لمواجهة تحديات السوق وتطوير قدراتهم في كافة الجوانب. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2020 قطاع التجارة، الصناعة، الخدمات، الطاقة (الكهرباء والمياه).

وفي جانب تعزيز القدرات التسويقية، فقد تم اعتماد منهجية ووسائل تسويقية تمكن مدراء العلاقة من التعرف على الشركات العاملة في السوق والوصول إلى هذه الشركات. كما تم وضع آليات لتتبع النشاطات التسويقية، ومن هذه الوسائل: اعتماد نظام آلي مطور (KINZ) لإدارة الفرص التسويقية، وتفعيل دور قسم الدراسات من خلال إعداد دراسات قطاعية لدائرتي الشركات والتجارية وقوائم بأسماء أفضل العملاء في القطاع. هذا بالإضافة إلى تطوير تقارير الزيارة. كما يتم أيضاً ربط الإنتاجية بالنشاطات التسويقية ومتابعة إنجازات مدراء العلاقة.

ومن الجدير ذكره أن تواجد بنك الأردن، من خلال فرع البحرين، عمل على تعزيز تواجد البنك إقليمياً وأتاح بناء شراكات جديدة والتوسع في تقديم باقة من الحلول المالية ومنتجات التمويل التجاري للصناديق السيادية والشركات والمؤسسات المالية وذلك من خلال المشاركة بقروض التجمع البنكي واستثمارات الأوراق المالية في دول الخليج العربي ومصر. الأمر الذي يعزز مركز البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويقوي علاقاته مع المؤسسات المالية والمصرفية على حدٍ سواء.

استهدف البنك تأسيس دائرة متخصصة لإدارة المعاملات البنكية بهدف تطوير الخدمات المقدمة لقطاع الشركات والتي تُعنى بشكل رئيس بتطوير خدمة إدارة النقد وتمويل عمليات التجارة الخارجية، وتطوير الخدمات المقدمة من خلال القنوات الرقمية لعملاء الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) وفقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال. وعليه تم استكمال العملية التنظيمية وتأسيس الدائرة بحيث تُعنى بإدارة أهداف المنتجات والمعاملات البنكية لإدارة النقد والتمويل والتبادل التجاري وخدمات الأوراق المالية. إضافة إلى دراسة احتياجات ورغبات العملاء ومن ثم تطوير وبيع المنتجات والخدمات البنكية لهم.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة (SMEs):

يولي بنك الأردن أهمية كبيرة لتمويل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة باعتباره رافداً أساسياً للاقتصاد ومحركاً أساسياً لتوفير فرص العمل في الأردن وفلسطين على حدٍ سواء. فقد استمر البنك في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال التمويل الطويل والقصير الأجل للقطاعات التجارية والصناعية والخدمية, وذلك من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة وفي المحافظات الفلسطينية. حيث يعمل مدراء العلاقة في هذه المراكز على التواصل المستمر مع العملاء وتوفير الخدمات بمستوى عالي الجودة. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2020 كانت قطاع الأنشطة العقارية, قطاع التجارة, قطاع المطاعم والمقاصف, وقطاع الزراعة والصناعات التحويلية. وفي فلسطين فقد تم تقديم الخدمات الائتمانية لقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الأنشطة العقارية.

وبهدف تطوير العلاقة مع عملاء هذا القطاع فقد تم استحداث Customer Value Index (CVI) , والذي أصبح جزءاً من إدارة العلاقة وتوجيه الجهود. هذا وقد تم إعداد استراتيجية جديدة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتم وضع خطة عمل يتم تنفيذها على مراحل, مما سيعزز مركز البنك التنافسي ضمن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة SMEs.

وضمن إطار السعي الدؤوب لتصميم منتجات تحاكي متطلبات وتطلعات العملاء, تم إطلاق منتج جديد "إيجارتي " يستهدف العملاء الجدد والقائمين على اختلاف قطاعاتهم الاقتصادية. حيث يتم منح تمويل على عقود إيجارات (تجاري وسكني) لعقارات مؤجرة لكل من: البنوك المختلفة, مؤسسات وهيئات حكومية, السفارات والبعثات الدبلوماسية, شركات الاتصالات, شركات عالمية عاملة في الأردن, كبرى الشركات المساهمة العامة, بسقف قيمته 500 ألف دينار للعميل الواحد وحسب الدرجة الائتمانية لكل عميل. كما شارك بنك الأردن بدعم الشركات المتوسطة والصغيرة لمواجهة جائحة كورونا من خلال المشاركة ببرنامج البنك المركزي الأردني حيث بلغ حجم القروض الممنوحة ضمن هذه المبادرة 34.4 مليون دينار لعام 2020 لعدد 248 عميل, وشكلت هذه القروض حوالي 7.6% من إجمالي القروض الموافق عليها ضمن هذا البرنامج.

خدمات التأجير التمويلي:

يفتح بنك الأردن أمام عملائه خيارات واسعة ومتنوعة لتوفير التمويل اللازم لهم؛ حيث يستمر بتقديم خدمات التأجير التمويلي التي تقوم على أساس الإجارة المنتهية بالتملك, وذلك تلبية لاحتياجات عملائه ممن لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية, وقد استطاعت خدمات التأجير التمويلي توسيع مجموعة الخدمات المقدمة من خلالها لتشمل كافة عمليات شراء الأصول من خطوط الإنتاج والشاحنات والحافلات ومختلف أنواع الآليات والأجهزة والمعدات. من خلال شركة الأردن للتأجير التمويلي يقوم البنك بتقديم خدمة التأجير التمويلي للعقارات للأفراد والشركات من كافة القطاعات, والخدمة متاحة للأفراد والمؤسسات والشركات في قطاعات عديدة تشمل: القطاع الطبي, الصناعي, العقاري, النقل, التعليم, السياحة, المقاولات, الاتصالات والخدمات الأخرى.

التنظيم والعمليات والبنية التقنية:

واصل بنك الأردن خلال عام 2020 إنجاز مجموعة من المشاريع وبرامج العمل على صعيد التنظيم والعمليات والأنظمة الآلية, واستمر في تطوير بيئة عملياته وأنظمته التكنولوجية ومواكبة متطلباته الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركاته التابعة, بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وضمان انسيابية الخدمة على مستوى الفروع والإدارات في البنك.

فعلى صعيد المشاريع المتعلقة بإدارة العلاقة مع العملاء, تم استكمال العمل على مشروع نظام إدارة العلاقة مع العملاء (CX), حيث يعتبر مشروعاً تحويلياً للبنك يؤدي إلى تعزيز تجربة العملاء من خلال توفير بيئة موحدة لخدمتهم عبر مختلف القنوات التفاعلية, إضافة إلى توفير قاعدة بيانات تمكن البنك من خلق نظرة شمولية للعميل 360-degree view وبالتالي فهم أفضل لاحتياجاته وتجربته البنكية, حيث باشر البنك العمل على تطبيق CX – Service Module والذي ضم إطلاق مجموعة من خدمات البطاقات المدينة والمدفوعة مسبقاً للعملاء القائمين على نظام CX, كما يعمل البنك على تحديث منظومة الدفع بالبطاقات من خلال تطوير نظام الدفع بالبطاقات على الهاتف النقال (Tokenization) والذي يهدف لتمكين العميل من استخدام تطبيق الهاتف النقال لعمليات الدفع من خلال خلق محفظة إلكترونية تتفاعل مع الهاتف النقال من جهة والبطاقة من جهة أخرى, وهي لا تزال في مرحلة التطوير.

وأما في جانب المشاريع المتعلقة برفع الاعتمادية على البيانات, فقد حرص البنك على استمرارية العمل على المشاريع الاستراتيجية وتسريع عجلة التنفيذ لتطبيق المشاريع على البيئة الحية, خاصة المشاريع المتعلقة بالـ Big Data لأتمتة عملية استخراج البيانات وجمعها ومعالجتها وعرضها بصورة أكثر فعالية وكفاءة لدعم متخذي القرار, وضمن هذا السياق, تم تطبيق نظام تحليل الأعمال البنكية وقياس الأداء المتخصص بأعمال ومنتجات الخدمات المصرفية للأفراد وفروع فلسطين, كما سيساهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المدعومة بالبيانات التحليلية والمتوفرة ضمن أنظمة البنك وبشكل يومي, كما تم العمل على أتمتة العديد من الخدمات المصرفية المقدمة لعملاء البنك ليساهم ذلك برفع جودة الخدمة المقدمة والارتقاء بتوقعات العملاء, والأهم أن تلك الخدمات الإلكترونية ستلبي احتياجات العميل في أي وقت ومكان في ظل الظروف الصحية الصعبة, وتضمن الحد من التأثير السلبي على المركز المالي للبنك وسط الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن الجائحة, وعلى مستوى المشاريع المتعلقة بتطوير كفاءة العمليات, فإن العمل جارٍ على تطوير نظام إدارة المحتوى الإلكتروني والذي يعتبر من أهم المشاريع على مستوى قطاع العمليات وعلى مستوى استراتيجية البنك, حيث إن الحاجة التاريخية للبنك كانت تتمثل بإدارة المحتوى الورقي

والتخفيف من أعباء التداول الورقي والذي يلبي بذات الوقت المتطلبات الرقابية والحاجة للاحتفاظ بالمستندات, كما تتم أتمتة بعض العمليات المتكررة, ويذكر أن العمل باعتماد الحوسبة السحابية استمر على عدة أنظمة رئيسية ومستحدثة.

هذا وقد تم العمل على إعداد دراسات تنظيمية وتطوير عدد من الإدارات واستحداث أو دمج دوائر وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية, بما يمكن البنك من الارتقاء في أنظمته وأعماله وتطوير بيئة خدماته. في ظل التطورات والتغيرات التي تطرأ على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، والتي تشكل تحدياً واضحاً لمجموعة بنك الأردن في سعيها الاستراتيجي للوصول لأفضل مكان على صعيد القطاع المصرفي, فقد تم استحداث هيكل تنظيمي لإدارة جديدة وبمسمى "إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع" وتتبع لها (دائرة إدارة المشاريع ودائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات) وتم تعديل الهيكل التنظيمي واعتماده, كما تم تأسيس دائرة المعاملات البنكية (Transaction Banking) تبعاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا الخصوص.

فيما يتعلق بفروع فلسطين, فقد تم إعداد دراسة تنظيمية لتطوير الهيكل التنظيمي لدائرة المبيعات في الإدارة الإقليمية, كما تم تعديل تبعية دوائر الإدارة الإقليمية التالية: (دائرة الرقابة المالية, دائرة الموارد البشرية, وحدة الخدمات الإدارية واللوازم, دائرة الأنظمة الآلية, دائرة العمليات المركزية) لتصبح تابعة للمدير الإقليمي مباشرة بدلاً من مساعد المدير الإقليمي, وذلك بعد أن تم إلغاء وظيفة مساعد المدير الإقليمي, وتم تعديل الهيكل الإداري لفروع فلسطين بما يتواءم وينسجم مع الواقع الفعلي وكافة التعديلات التي تمت على هياكل الإدارة الإقليمية, وتم اعتماده أصولياً.

فيما يتعلق بفرع البحرين, فقد تم استحداث وظيفة موظف الرقابة المالية, وذلك بهدف تطبيق خطط التعاقب الوظيفي بحسب المتطلبات الصادرة من المصرف البحريني المركزي, بالإضافة إلى تفعيل مبدأ الرقابة الثنائية, وبالتالي تقليل المخاطر بما يحمي مصالح البنك, كما تم إعداد دراسة تنظيمية لفرع البحرين وتم إضافة عدد من الوظائف بما يواكب توسع أعمال الفرع, أبرزها وظيفة محلل بيانات بحيث جاء ذلك ليتوافق مع ما هو مقترح تطبيقه على مستوى الإدارة العامة؛ من إضافة وظائف متخصصة في تحليل البيانات على مستوى مخاطر محافظ الائتمان, وبما يساعد ويساهم في تطوير وتحسين جودة القرار الائتماني على مستوى دوائر تنمية الأعمال, بالإضافة إلى وظيفة خبير اقتصادي Economist.

على مستوى تطوير منظومة إدارة الامتثال والمخاطر والارتقاء بأمن المعلومات, فقد استمر البنك بتطبيق الممارسات الفضلى في عمليات مراقبة وإدارة المخاطر, وفي هذا السياق؛ فقد استهدف البنك تطوير منظومة إدارة المخاطر على مستوى مجموعة بنك الأردن من خلال استكمال مراحل تنفيذ المشروع الشمولي ERM (Enterprise Risk Management Framework) والذي يهدف للارتقاء بكافة عناصر إدارة الائتمان والمخاطر على المستوى المؤسسي وبالتعاون مع شركة موديز, بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تطوير العملية الائتمانية.

وضمن هذا السياق, فقد تمت المباشرة بإعداد سياسة ائتمانية موحدة على مستوى المجموعة ومراجعتها والتعديل عليها, إضافة إلى العمل على إعداد سياسة الضمانات ومخففات المخاطر بصورة جديدة ومحدثة على مستوى مجموعة بنك الأردن, كما تم وضع اتفاقيات تعامل وإجراءات عمل تضبط عملية إدخال أسماء مدققي الحسابات مع الدوائر ذات العلاقة, وفحص وعمل تحقق لقائمة المدققين المعتمدة بشكل سنوي, كما وتم الانتهاء من تطوير الطلب الائتماني لعملاء الشركات والتجارية CCM في مرحلته الثانية حيث تم إضافة مجموعة من التعديلات على النظام, أبرزها إضافة مؤشر أهمية العميل (CVI) ضمن الـ CR, وإظهار جميع تفاصيل تسهيلات العميل لدى البنوك الأخرى ضمن الـ CR, كما تم تطوير إجراءات مؤشرات الإنذار المبكر (EWS) Early Warning Signals لعملاء الشركات والتجارية, وذلك لغايات اتخاذ الإجراء المطلوب في التوقيت المناسب لتفادي تعثر العملاء و/أو الاضطرار إلى كشف حساباتهم وتصنيفها ضمن الحسابات تحت المراقبة أو المشكوك في تحصيل أرصدتها بما يحمي ويحقق مصلحة البنك, كما بدأ العمل على مشروع Performance Management Framework والذي يهدف إلى قياس الأداء الحقيقي لدوائر الأعمال على المستوى المالي والمنتجات والعملاء والقنوات المتنوعة, وبخصوص مراحل الإنجاز, فقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع.

كما استمر تطبيق مشروع إدارة الخدمات الأمنية التقنية (Manage Security Services) بالتعاون مع شركة ScanWave, الأمر الذي ساهم بتمكين فرقتي أنظمة المعلومات وأمن المعلومات من التركيز على المستوى الأعلى لإدارة أمن المعلومات, حيث تم تطبيق المشروع على مستوى مجموعة بنك الأردن, والذي يشمل: المراقبة للأنظمة والتطبيقات وقواعد البيانات SIEM, إدارة منظومة الأمن السيبراني, تعليمات النظام الأوروبي العام لحماية البيانات GDPR واستكمال تطبيق مشروع COBIT إصدار 2019. كما تم التعديل تنظيمياً على وحدة معالجة شكاوى العملاء ضمن دائرة الامتثال, وفقاً لأفضل الممارسات العالمية لدى البنوك وذلك من خلال إضافة وظيفة مسؤول عن Payment Fraud, ونقل وظيفة منسق الامتثال/ دوائر العمليات لتكون تابعة لدائرة الامتثال.

ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل الدعامة الأولى والثانية, فقد تم الانتهاء من إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP عن البيانات المالية كما في 2019/12/31. هذا وأظهرت نتائج عملية التقييم بأن البنك يحتفظ بقاعدة رأسمالية مناسبة لتغطية كافة أنواع المخاطر التي من الممكن أن تواجهه, وليست فقط تلك التي تم احتسابها ضمن الدعامة الأولى. ومن الجدير ذكره أن مجلس الإدارة يلتزم بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية ويولي كامل عنايته بتطبيق أسس الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والتشريعات الناظمة لأعمال البنك. وعلى صعيد إدارة الامتثال, فإن البنك يواصل التزامه وامتثاله للقوانين والتعليمات والإجراءات والأنظمة الرقابية في كافة الدول التي يعمل داخلها.

الموارد البشرية:

انطلاقاً من إدراك البنك بأن القدرات والكفاءات المصرفية المؤهلة والمتخصصة هي ركيزة أساسية للارتقاء بمستوى البنك وتقديم الخدمة للعملاء, فقد صمم البنك خطته التدريبية لعام 2020 لتلبية الاحتياجات التدريبية للموظفين ورفع مستوى أدائهم المهني بما يتماشى مع رؤية البنك وأبرز الممارسات المصرفية في مجال التعلم والتطور. كما تم تحليل الاحتياجات التدريبية على جميع مستويات البنك وبما يتوافق مع استراتيجية الدوائر وخطط التطوير الفردية للموظفين. وفي ذات السياق, فقد استكمل البنك برنامج (البيع الاستشاري والبيع الاحترافي/ Sales Academy), بالإضافة إلى البرامج التدريبية الداخلية والخارجية الأخرى. ونظراً للظروف التي عايشناها في عام 2020 بسبب جائحة كورونا, فقد تم العمل على تنفيذ البرامج التدريبية بنظام التعلم عن بعد والتوسع بتنفيذ برامج التدريب الإلكتروني حيث تم تحويل وتصميم البرامج التدريبية الدورية لفيديوهات تعليمية وذلك من قبل دائرة التعلم والتطور. واستمر البنك بتطبيق برنامج مهنتي الذي يهدف إلى إتاحة الفرصة لطلاب الجامعات والمدارس للاطلاع على بيئة العمل بما يضمن جاهزية الطلاب للانخراط في سوق العمل, وذلك خلال الربع الأول من عام 2020 بأثر تبعات جائحة كورونا.

توزيع الدورات التدريبية لعام 2020

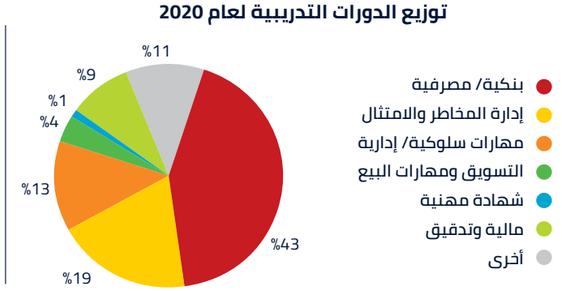

توزيع موظفي البنك حسب المؤهل العلمي لعام 2020

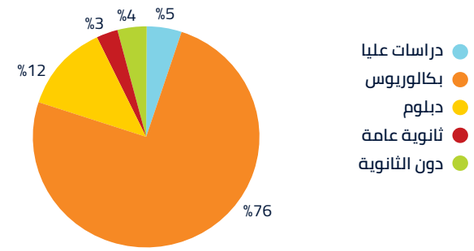

هذا وقد عمل البنك على تطبيق أفضل الممارسات الإدارية في أنظمة العمل, حيث قام بتطبيق نمط العمل المرن خلال فترات الإغلاق التي فرضتها جائحة كورونا وبعدها أيضاً, مما مكّن البنك من المحافظة على استمرارية العمل وتقديم خدماته بأعلى درجات الكفاءة حتى في ظل الإغلاق الكامل للاقتصاد, حيث أتاح مرونة العمل بنسب مختلفة وفقاً لطبيعة عمل الدائرة.

كما وفر البنك بيئة عمل صحية كفلت تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة في الإدارة العامة وكافة فروعه, إلى جانب اتخاذه كافة الإجراءات الاحترازية التي من شأنها الحد من تفشي وباء كورونا داخل أماكن العمل. هذا بالإضافة إلى الحرص على نشر تعاميم التوعية بضرورة التقيد بالإجراءات حفاظاً على صحة وسلامة موظفيه ومتعامليه. واعتباراً من بدء الأزمة قام البنك بعمل بروتوكول لتخفيض آثار العدوى تمثل في تخفيض القوى العاملة بمبنى الإدارة العامة والفروع وبتمكين العمل عن بعد لـ 70% من كادر الموظفين. كما تم متابعة ارتداء الموظفين للكمامات الجراحية التي تم توفيرها وبكثرة بكل مكان, ونقل بعض المهام ليتم إدارتها من مركز التدريب, وعقد جميع الاجتماعات الخارجية ومعظم الاجتماعات الداخلية عن طريق Zoom أو Teams.

المسؤولية المجتمعيّة:

إيماناً من رؤية بنك الأردن وتوجهاته لدعم المؤسسات الوطنية والمساهمة في تطوير وتقدم المجتمع في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية, فقد واصل البنك تقديم دعمه للعديد من المبادرات التي تعنى بتنمية المجتمع المحلي وازدهاره من خلال تقديم الدعم للجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية, حيث تمثلت المبادرات بما يلي:

•المبادرات التعليمية والثقافية

يدرك البنك أهمية دعم قطاع التعليم وذلك لتمكين المجتمعات المحلية, حيث قام البنك بتجديد الاتفاقية مع جمعية مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية من خلال دعم مبادرة "متحفنا للكل" في متحف الأطفال والتي تتيح فرصة الدخول المجاني للأطفال وعائلاتهم للمتحف في أول سبت من كل شهر, كما قدم البنك دعمه لمركز دراسات القدس وللمعهد الملكي للدراسات الدينية. وقد حرص البنك على استمرارية تنفيذ المنح الدراسية لطالبين في مدارس King's Academy, بالإضافة إلى دعم فرقة المسرح الحديث لإقامة الأداء المسرحي (إلا أنتِ).

كما وتم تقديم الدعم لمؤسسة إنجاز من خلال تقديم الرعاية الذهبية لبرنامج "تبني المدارس" الذي تم من خلاله القيام بأعمال تحديث كاملة لمبنى مدرسة الشميساني الأساسية للبنات, بالإضافة إلى تقديم مجموعة من البرامج الفرعية للطالبات وعددها (4) برامج مهنية, عُقد منها برنامجين عن طريق التعلم عن بعد, وذلك بهدف بناء قدراتهن وتزويدهن بالمهارات الشخصية والاجتماعية والمهنية اللازمة التي ستمكنهن من اتخاذ القرارات الهامة في حياتهن, وخاصة في عملية تحديد مسارات حياتهن المهنية المستقبلية.

قام البنك أيضاً بتقديم الدعم اللازم لاستكمال تنفيذ مراحل المشروع الوطني لنشر الثقافة المالية الذي أطلقه البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز في عام 2015 والذي سيستمر لعام 2021, وذلك من خلال إعداد منهاج مادة "الثقافة المالية" للطلاب من الصف السابع ولغاية الصف الثاني عشر, بهدف إكسابهم المعرفة اللّازمة لمواكبة متطلبات العصر في مجال الثّقافة الماليّة, ومنحهم المهارات والسلوكيات السليمة الخاصة بالأعمال المالية, والتي يؤمل منها تمكينهم من اتخاذ القرارات المالية الفعالة والسليمة في حياتهم اليومية ومستقبلهم العملي.

هذا وقد قام البنك مؤخراً بتجديد الشراكة الاستراتيجية مع جمعية مؤسسة إيليا نقل والتي سيتم بموجبها تقديم الدعم المادي لطالبين ولمدة 4 سنوات أكاديمية بهدف منحهم الفرصة للتعلم وتطوير مهاراتهم التي سوف تؤهلهم ليكونوا أفراداً منتجين ومبدعين وفاعلين في مجتمعاتهم.

وفي فلسطين فقد حرص بنك الأردن على مدار ستة أعوام على تجديد عضويته لدى مؤسسة التعاون, والتي تُعنى بتقديم وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع على مدار العام في مجالات (التعليم, الثقافة, رعاية الأيتام, وبرنامج القدس لإعمار البلدات القديمة).

• المبادرات المجتمعية

استمر البنك في تبني عدد كبير من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية، بما يساهم في تحقيق قيمة مضافة لخدمات المسؤولية المجتمعية التي يقدمها. وفي هذا السياق، قام البنك بتقديم الدعم المادي لصندوق "همة وطن" والذي أنشئ لدعم الجهود الرسمية لمكافحة وباء فيروس كورونا ولحماية صحة وسلامة المواطنين في الأردن، كما قدم البنك دعمه لصندوق "وقفة عز" لدعم جهود مكافحة فيروس كورونا في فلسطين، ودعم البنك كذلك تكية أم علي من خلال كفالة 15 عائلة لمدة سنة ضمن برنامج الطرود الغذائية الشهرية، كما قدم البنك دعمه لجمعية النجاة الخيرية ومحافظة رام الله والبيرة بهدف توزيع الطرود الغذائية والأضاحي للعائلات العفيفة في فلسطين خلال شهر رمضان وعيد الأضحى.

قدم البنك كذلك الدعم للجمعيات والمؤسسات الخيرية لتمكينهم من تنفيذ مبادراتهم وأهدافهم في خدمة المجتمع، ونذكر منها: (الملتقى الوطني للتوعية والتطوير، مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية، نادي العون الإنساني، النادي الأردني للصم، جمعية سكينة للإسناد الاجتماعي، جمعية الشابات المسلمات، جمعية الصحة النفسية (مركز بدوة للتربية الخاصة)، جمعية إبداع، جمعية رابطة أهالي كفر عانة وجمعية رعاية شؤون المقابر الإسلامية). وخلال شهر رمضان المبارك، قام البنك بالشراكة مع مركز هيا الثقافي بتوزيع وجبات الإفطار للعائلات الأقل حظاً والمتضررين من جائحة كورونا.

كما دعم البنك الجهات التي تُعنى بالقطاع الصحي، مثل مؤسسة الحسين للسرطان وذلك من خلال رعاية مبادرة "السبع قمم"، إضافة إلى دعم مبادرة (هدف من أجل الحياة) وبمشاركة فريق من موظفي بنك الأردن وحصولهم على المركز الأول في البطولة الإلكترونية FIFA 2020، وجمعية العون الطبي للفلسطينيين من خلال دعم عيادة "القلب والشرايين" في مخيم جرش ودعم مشروع إنشاء قسم الأشعة في المبنى الجديد لعيادات مخيم حطين، بالإضافة إلى دعم بنك الشفاء والصحة الأردني.

انطلاقاً من اهتمام البنك بدعم وتمكين المرأة في المجتمع المحلي، قدم البنك دعمه لجمعية ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني لإنشاء مختبر "الابتكار والريادة النسائي" وهو أول مختبر ابتكاري نسائي في المملكة بالتعاون مع ReThinkers.

وإيماناً بأهمية تقديم خدمات الرعاية الخاصة بفئة كبار السن والسعي لتوفير المكان المناسب لهم للإقامة أو للمشاركة في البرامج (الثقافية، الترفيهية، أنشطة اللياقة البدنية وغيرها) والتي من شأنها إدخال البهجة والسرور على نفوسهم، وزيادة قدرتهم على التفاعل الاجتماعي، فقد قام بنك الأردن بتقديم دعمه لجمعية الأسرّة البيضاء – منتدى الرواد الكبار، التي توفر للمسنين منزلاً لاستضافة النساء والرجال محدودي الموارد المادية بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهم للانتساب كأعضاء في المنتدى والمشاركة في برامجه المختلفة. وسعياً لنشر الثقافة المؤسسية الخاصة ببنك الأردن والقائمة على التكافل والعطاء، وتأكيداً على ضرورة توفير الحياة الكريمة للأطفال فاقدي السند الأسري وضمان مستقبل مشرق لهم، بشكل أقرب ما يكون للحياة ضمن العائلة الطبيعية، قدّم البنك دعمه لقرى الأطفال SOS – إربد وللسنة الثالثة على التوالي، من خلال تبنّي منزل في القرية من خلال تغطية المصاريف الجارية للمنزل لمدة عام والتي تلبّي كافة احتياجات الأطفال.

هذا وقد قام البنك بتقديم الدعم المادي في فلسطين لجمعية الياسمين الخيرية بهدف إنشاء روضة دمج نموذجية وصفوف تعليمية خاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على نفوس الأطفال ومساعدتهم على تلقي خدمات تعليمية وعلاجية احترافية، تقوم على مبدأ

الدمج بين الأطفال الأصحاء والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

• المبادرات البيئية والرياضية

حرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين للأنشطة البيئية، قام البنك بدعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة، وذلك من خلال زراعة 360 شجرة ضمن برنامج القافلة الخضراء والذي يهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر إلى جانب تحقيق أمن غذائي وتوفير مورد دخل للأسر العفيفة، بالإضافة إلى مشروع إقامة حديقة لمدرسة الإناث الإعدادية في مخيم غزة/جرش التابعة لمدارس وكالة الغوث.

ولتعزيز دور البنك في دعم الأنشطة الرياضية المختلفة من خلال التركيز على مساعدة الفئات الأقل حظاً وذوي الاحتياجات الخاصة، قدم البنك الدعم المادي للجنة البارالمبية الأردنية.

هذا وقد بلغ حجم الدعم المقدم لأنشطة المسؤولية المجتمعية لنهاية عام 2020 ما قيمته 1.6 مليون دينار أردني.

إضاءات على إجراءات البنك لمواجهة جائحة كورونا:

إن تراكم الخبرة والعمل ضمن خطط موضوعة مسبقاً للتعامل مع الظروف الاستثنائية مكنت بنك الأردن من تقديم الخدمات لعملائه في ظل الظروف الاستثنائية التي عايشناها بأثر جائحة كورونا، وخاصة في فترات الإغلاق حيث كان في مقدمة البنوك ضمن أعلى مستويات الجاهزية لتقديم خدماته للعملاء خلال الأزمة. عزز ذلك امتلاك البنك لبنية تكنولوجية متطورة مكنته من تقديم خدماته المصرفية إلكترونياً دون حاجة العملاء لزيارة الفروع. كل ذلك تعزز بدعم من إدارة المخاطر على المستوى المؤسسي والارتقاء بأمن المعلومات وتفعيل خطط الطوارئ والأزمات ونمط العمل المرن.

جاءت استجابة البنك السريعة للتعامل مع الجائحة من خلال مجموعة من الإجراءات والمبادرات وفيما يلي أبرزها:

1. **توفير خدمات البنك من خلال القنوات الإلكترونية والرقمية** دون حاجة العملاء لزيارة الفروع. مع إتاحة خدمات البنك أيضاً والتواصل مع العملاء من خلال مركز الاتصال المباشر Contact Center. هذا إلى جانب الرسائل التوعوية التي تم نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي للبنك والتي تضمنت رسائل للعملاء وتحفيزهم على تحميل واستخدام تطبيق BOJ Mobile لتعاملاتهم المصرفية وتنفيذ الخدمات المصرفية الخاصة بهم من خلال التطبيق.

2. **تواصل مدراء العلاقة بشكل مستمر** مع عملاء قطاعي الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى للاطمئنان عليهم والتعرف على احتياجاتهم وتلبيتها خاصةً في الفترة الأولى من الأزمة.

3. **تطبيق إجراءات للتخفيف من الآثار الاقتصادية على عملاء الشركات والأفراد** شملت إعادة الهيكلة أو الجدولة أو تأجيل الأقساط أو التخفيض من أعباء خدمة الدين من خلال تخفيض الفوائد. ولتوفير السيولة لتسديد المصاريف الشهرية للأفراد، تم إطلاق حملة القروض الشخصية "6 أقساط" والتي تقوم بتشجيع العملاءعلى عمل Top-up لقروضهم القائمة وبأقل المتطلبات وذلك لشريحة من العملاء حسب دراسة الشرائح التي قام بها البنك.

4. **المشاركة في برامج التمويل التي استهدفت القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة** وخاصة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أطلقه البنك المركزي الأردني. مما ساهم في تمكين العملاء من الحصول على التمويل اللازم للتعامل مع الآثار السلبية لفيروس كورونا على أعمالهم والحفاظ على الأيدي العاملة لديهم. حيث بلغ حجم القروض الممنوحة ضمن هذه المبادرة 34.4 مليون دينار لعام 2020 استفاد منها 248 عميل.

5. **المساهمة في دعم المبادرات المجتمعية التي تم إطلاقها في الأردن وفلسطين لمواجهة آثار الجائحة**, ولتخفيف الأعباء والهموم خاصة عن كاهل الفئات الأكثر تضرراً حيث تجاوز المبلغ المدفوع 1.15 مليون دينار لصندوق "همة وطن" في الأردن وصندوق "وقفة عز" في فلسطين مشكلاً ما نسبته حوالي 72% من إجمالي مبالغ المسؤولية المجتمعية المدفوعة في العام 2020.

6. **العمل على المشاريع والمبادرات التي تتعلق بإطلاق حلول رقمية ووسائل دفع متطورة** تواكب التوجهات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية. ومواصلة الارتقاء بالخدمات المقدمة للعملاء عبر القنوات الرقمية والإلكترونية من خلال التحديثات المستمرة التي يطبقها على قنوات تقديم الخدمة بما يلبي احتياجات وتطلعات العملاء. إلى جانب استحداث قنوات بديلة لتقديم الخدمات وبصورة استباقية في السوق المصرفي, يذكر منها:
   - **التحديث المستمر على تطبيق BOJ Mobile** وإطلاق الإصدارات الحديثة وإضافة خدمات جديدة وتحسينات من خلال هذه الإصدارات. حيث ارتفع عدد العملاء المشتركين في تطبيق BOJ Mobile بنسبة 74% في نهاية عام 2020 مقارنة بعام 2019. ويشكلون ما نسبته 47% من العملاء المؤهلين للاشتراك في BOJ Mobile. كما تم إطلاق BOJ Mobile لمستخدمي هواتف هواوي عبر Huawei AppGallery.
   - **إطلاق منتج BOJ Pay Sticker** للبطاقات المدينة حيث يتم الصاقها على الأجهزة مثل الجهاز الخلوي أو المحفظة ليتمكن العميل من إجراء حركات المشتريات على أجهزة نقاط البيع POS المدعمة بخاصية Contactless محلياً ودولياً.
   - **إطلاق خدمة السحب النقدي دون بطاقة (Cardless)** وذلك لسعي البنك لتقديم أفضل وأحدث الخدمات لعملائه والعمل على تطوير تجربة العملاء حيث يتم طلب الخدمة من خلال تطبيق BOJ Mobile.
   - **إطلاق خدمة الدفع الفوري CliQ** من خلال تطبيق BOJ Mobile والذي يتيح للعملاء تحويل واستقبال الأموال من البنوك المحلية المفعلة للخدمة وباستخدام أكثر من خيار (رقم IBAN, الاسم المستعار, رقم الهاتف).
   - **تعديل سقف المشتريات اللاتلامسية** دون رقم سري على البطاقات المدينة والمدفوعة مسبقاً وبطاقات BOJ Sticker حيث أصبح السقف اليومي 150 دينار, ولا يوجد محدد أسبوعي ويومي لعدد الحركات.
   - **إطلاق" تطبيق "بصيرة"** الخاص بالعملاء المكفوفين وكبار السن وذلك بهدف تسهيل عملية إيصال المعلومات لجميع عملاء بنك الأردن بطرق عصرية ومتطورة. وذلك لتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع للخدمات المصرفية وخاصة المكفوفين وغير المتمكنين من القراءة, والاستفادة منها دون الاستعانة بشخص أسوة بباقي شرائح المجتمع.
   - **إطلاق خدمة فتح الحسابات الجديدة من خلال تطبيق ZOOM** حيث تمكن هذه الخدمة العميل من فتح حساب بنكي من خلال زيارة الموقع الالكتروني للبنك واختيار خاصية فتح الحساب عبر ZOOM وله الخيار بإتمام هذه العملية عن طريق موظفي الفروع أو مركز الخدمة الهاتفية من خلال خاصية تسجيل المكالمة واستكمال الشروط لفتح الحساب دون الحاجة لزيارة الفرع.
   - **إطلاق خدمة فتح الحسابات الجديدة من خلال BOJ Mobile** في نهاية عام 2020 وذلك في ظل سعي البنك الدائم نحو توفير أحدث الخدمات التي تعمل على تحسين وتطوير تجربة العملاء وتوفير الوقت والجهد على العملاء والموظفين والتقليل من استخدام النماذج الورقية. حيث تمكن هذه الخدمة العملاء من فتح حساب جديد لأول مرة في البنك من خلال تطبيق BOJ Mobile بسهولة ودون الحاجة لزيارة الفرع.

7. **توفير بيئة عمل صحية كفلت تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة في الإدارة العامة وكافة فروعه**, إلى جانب اتخاذه كافة الإجراءات الاحترازية التي من شأنها الحد من تفشي وباء كورونا داخل أماكن العمل لحماية الموظفين والعملاء على حد سواء. فاعتباراً من بدء الأزمة قام البنك بعمل بروتوكول لتخفيض آثار العدوى تمثل في تخفيض القوى العاملة بمبنى الإدارة العامة والفروع وبتمكين العمل عن بعد لـ 70% من كادر الموظفين. كما تم حث الموظفين ومتابعتهم لارتداء الكمامات الجراحية التي تم توفيرها وبكثرة بكل مكان, ونقل بعض المهام ليتم إدارتها من مركز التدريب, وعقد جميع الاجتماعات الخارجية ومعظم الاجتماعات الداخلية عن طريق Teams أو Zoom.

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2020

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,712.4 مليون دينار في نهاية سنة 2020 مقابل 2,708.1 مليون دينار في نهاية سنة 2019 بنسبة نمو بلغت 0.2%, واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن, وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة, وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي, ونمو القوة الإيرادية للبنك.

موجودات البنك	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2020	2019	2020	2019
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	629.8	780.8	%23.2	%28.8
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	1,466.7	1,409.5	%54.1	%52.0
محفظة الموجودات المالية	448.1	354.0	%16.5	%13.1
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	60.9	58.8	%2.2	%2.2
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	106.9	105.0	%4.0	%3.9
مجموع الموجودات	**2,712.4**	**2,708.1**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2020

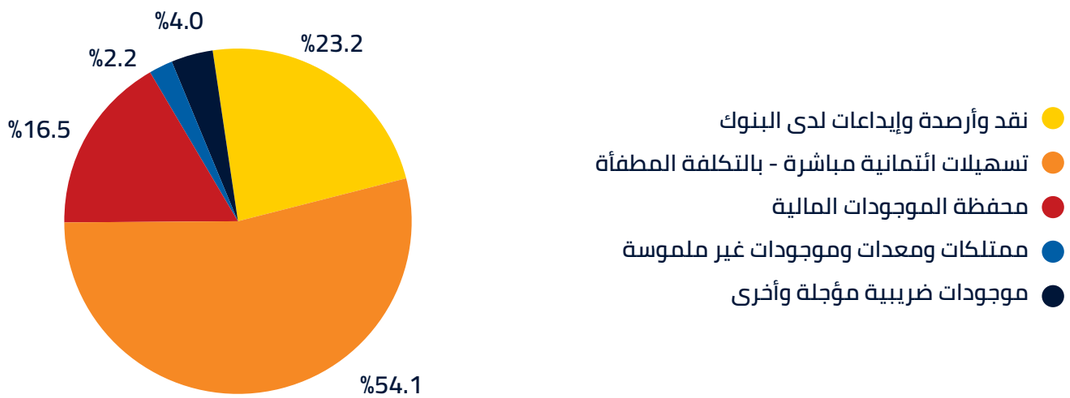

المطلوبات وحقوق الملكية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2020	2019	2020	2019
ودائع عملاء	1,909.2	1,919.1	%70.4	%70.9
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	70.8	151.2	%2.6	%5.6
تأمينات نقدية	119.8	120.6	%4.4	%4.5
مخصصات ضريبة الدخل ومتنوعة	25.2	28.8	%0.9	%1.1
مطلوبات ضريبية مؤجلة	0.049	3.1	%0.002	%0.1
أموال مقترضة ومطلوبات أخرى	125.0	65.2	%4.6	%2.4
حقوق الملكية - مساهمي البنك	454.8	414.3	%16.8	%15.3
حقوق غير المسيطرين	7.6	5.8	%0.3	%0.2
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,712.4	2,708.1	%100	%100

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2020

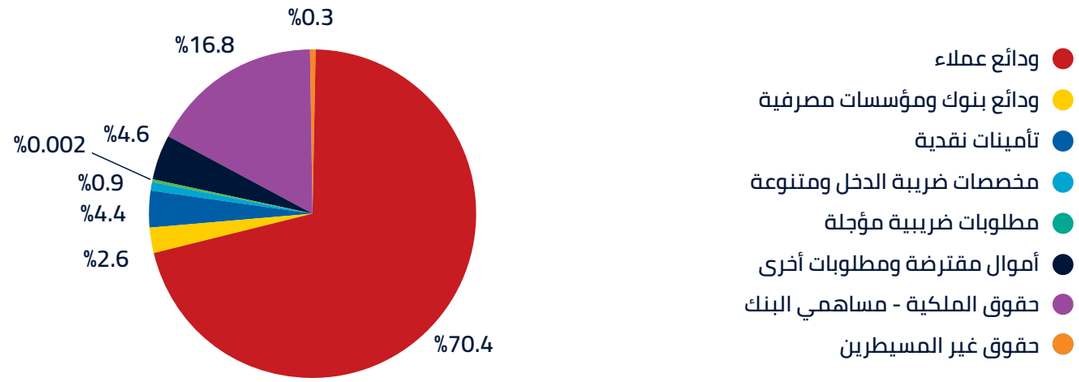

التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة:

نما إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة في سنة 2020 بمبلغ 88.1 مليون دينار وبنسبة 5.8% عن سنة 2019 ليصل إلى 1,619.6 مليون دينار, حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية, في ضوء تخفيض أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات, وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك في ظل جائحة كورونا, والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية, إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 7.8% مقابل 6.9% لسنة 2019 وهي ضمن النسبة المعيارية.

واستمر العمل على تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية منخفضة التأثر بالجائحة, وتمويل قطاع الأفراد والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام, بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2020	2019	2020	2019
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	557.7	488.4	%34.4	%31.9
القروض العقارية	259.1	238.6	%16.0	%15.6
تسهيلات الشركات الكبرى	375.8	438.1	%23.2	%28.6
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	245.6	243.7	%15.2	%15.9
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	181.4	122.7	%11.2	%8.0
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,619.6	1,531.5	%100	%100

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2020

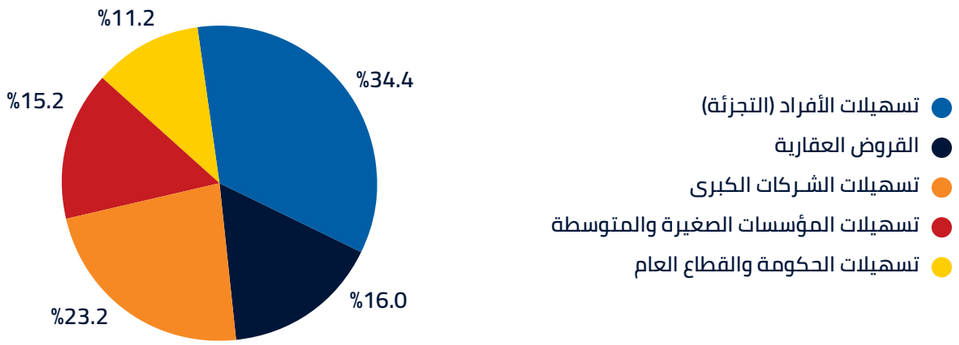

مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية:

استمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط في آلية خسارة متوقعة, وأخذ مخصص تدني للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة, وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية والسلطات الرقابية وتوصيات مدققي حسابات البنك, وتعزيزاً للمركز المالي، فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية 107.2% لسنة 2020 مقابل ما يقارب 100% لسنة 2019.

وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية 529 مليون دينار مقابل 526.2 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

ارتفعت محفظة الموجودات المالية بحوالي 94.1 مليون دينار سنة 2020 وبحوالي 26.6% عن سنة 2019. حيث ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 3.6 مليون دينار وبنسبة 4.5%. كما ارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 76 مليون دينار وبنسبة 27.9%, وهي تمثل استثمارات البنك في سندات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات وأسناد قرض شركات وبنوك وسندات حكومية خارجية. في حين ارتفعت الموجودات المالية من خلال قائمة الربح أو الخسارة بمبلغ 14.6 مليون دينار.

محفظة الموجودات المالية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2020	2019	2020	2019
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	15.2	0.6	%3.4	%0.2
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	84.5	80.9	%18.8	%22.9
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	348.4	272.5	%77.8	%77.0
المجموع	**448.1**	**354.0**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2020

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,909.2 مليون دينار في نهاية سنة 2020 مقارنة بمبلغ 1,919.1 مليون دينار في نهاية سنة 2019 وبتراجع مقداره 9.9 مليون دينار وبنسبة 0.5%. واستمر العمل على استقطاب ودائع التوفير بالحملات المستمرة والمحافظة على الودائع الثابتة وذات التكاليف الأقل, وتوسيع قاعدة المودعين, حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2020 بنسبة 8.2% عن سنة 2019 وكذلك الأمر بالنسبة للحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 17.5%, في حين انخفضت الودائع لأجل وشهادات الإيداع بنسبة 23.6%, كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 702.4 مليون دينار مقابل 641.8 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2020	2019	2020	2019
حسابات جارية وتحت الطلب	549.1	467.4	%28.8	%24.4
ودائع التوفير	855.3	790.7	%44.8	%41.2
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	470.3	554.8	%24.6	%28.9
شهادات إيداع	34.4	106.2	%1.8	%5.5
المجموع	**1,909.2**	**1,919.1**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2020

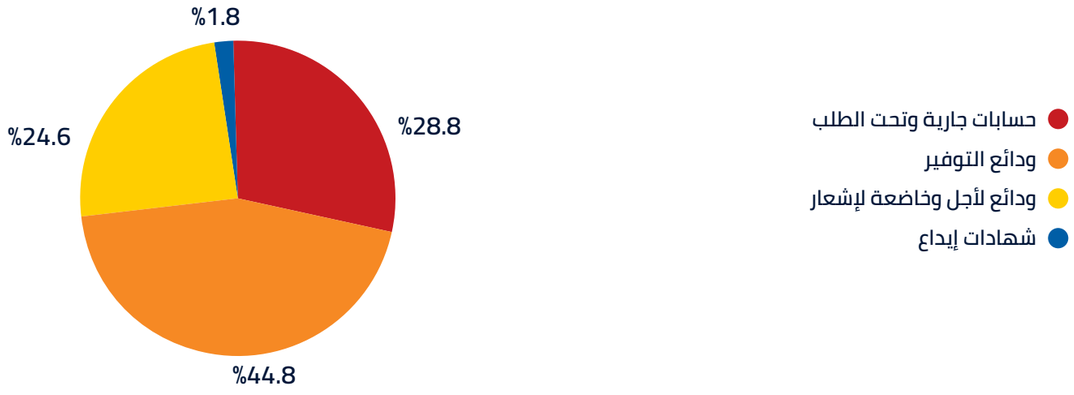

حقوق الملكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 454.8 مليون دينار سنة 2020 بارتفاع مقداره 40.5 مليون دينار وبنسبة 9.8%, حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2020 إلى 99.2 مليون دينار بزيادة مقدارها 5.1 مليون دينار وبنسبة 5.4%, فيما انخفض احتياطي القيمة العادلة بالصافي بمبلغ 31.1 مليون دينار وبنسبة 124.4% عن السنة السابقة 2019. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 12% من رأس المال وبمبلغ 24 مليون دينار, وتدوير باقي الأرباح.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.08% سنة 2020 مقابل 18.31% سنة 2019, وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليمات لجنة بازل III والبالغ 14.5%, كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) 18.6% لسنة 2020 مقابل 17.75% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 182.3 مليون دينار سنة 2020 مقابل 192.8 مليون دينار للسنة الماضية بانخفاض بلغت نسبته 5.5%, حيث بلغ إجمالي الدخل 153.5 مليون دينار مقابل 149.4 مليون دينار في سنة 2019, مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2.7%. في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 127.8 مليون دينار محققاً تراجعاً بحوالي 8.8% مقارنةً بسنة 2019.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 84.4 مليون دينار سنة 2020 مقابل 80.7 مليون دينار سنة 2019. وقد تم اقتطاع مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية ومصروف العقارات التي آلت ملكيتها للبنك والمخصصات المتنوعة وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 35.5 مليون دينار لسنة 2020 مقابل 40.4 مليون دينار سنة 2019 بانخفاض بلغت نسبته حوالي 12%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها	بالمليون دينار		مبلغ التغيّر
	2020	2019	2020
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	84.4	80.7	3.7
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	31.9	18.6	13.2
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	(0.4)	0.4	(0.8)
مخصصات متنوعة	0.8	0.5	0.3
الأرباح الصافية قبل الضريبة	52.1	61.1	(9.0)
مصروف ضريبة الدخل	16.6	20.7	(4.1)
الأرباح المتاحة بعد الضريبة	35.5	40.4	(4.9)

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2020	2019	2020	2019
الفوائد المقبوضة	136.7	159.8	%75.0	%82.9
صافي إيرادات العمولات	19.9	23.7	%10.9	%12.3
أرباح الموجودات المالية	19.2	0.7	%10.5	%0.4
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	6.5	8.6	%3.6	%4.5
المجموع	**182.3**	**192.8**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2020

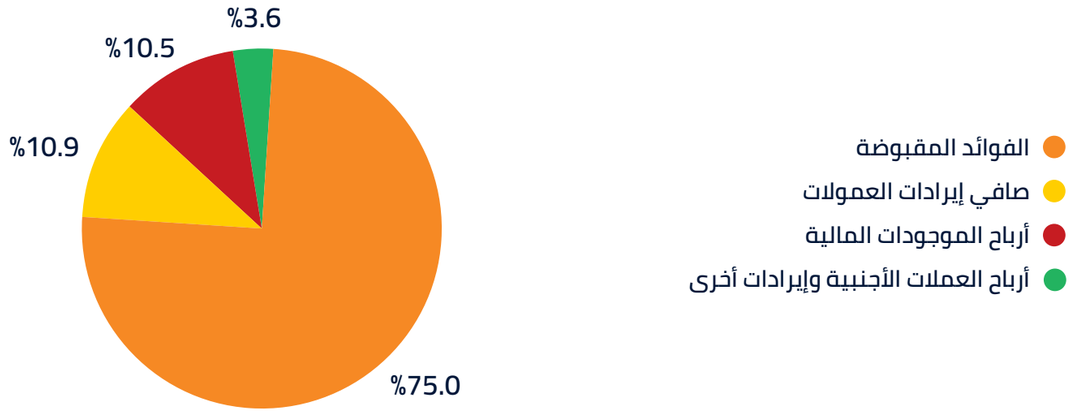

المصروفات والمخصصات:

ارتفع إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2020 ليصل إلى 101.4 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 14.9% مقارنة بسنة 2019. وكان ذلك محصلة للارتفاع في مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بمبلغ 13.2 مليون دينار, وارتفاع بند الاستهلاكات والإطفاءات بمبلغ 528.1 ألف دينار وبنسبة 6.1% في حين انخفضت نفقات الموظفين بمبلغ 2.5 مليون دينار. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 2.4 مليون دينار نظراً لارتفاع بند التبرعات, والأنظمة وصيانتها.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2020, فقد بلغت حوالي 2.6 مليون دينار, في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 135.2 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 5.6 ألف دينار, ولشركة تفوق للاستثمارات المالية بلغت 4.6 ألف دينار, ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 4.5 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2020	2019	2020	2019
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	31.9	18.6	%31.4	%21.1
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك ومخصصات متنوعة	0.4	0.9	%0.4	%1.0
نفقات الموظفين	31.0	33.5	%30.6	%38.0
مصاريف أخرى	28.9	26.5	%28.5	%30.0
استهلاكات وإطفاءات	9.2	8.7	%9.1	%9.9
المجموع	**101.4**	**88.2**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2020

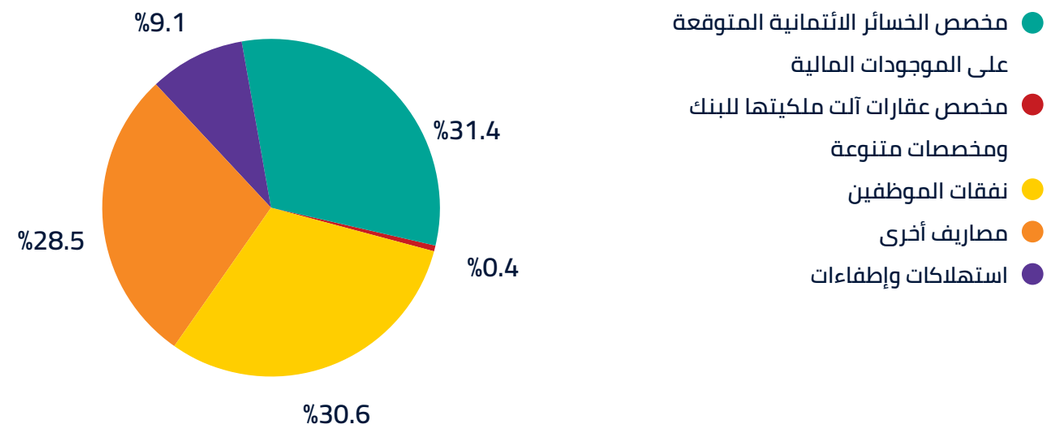

أهم النسب المالية	2020	2019
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%8.24	%9.72
العائد على رأس المال	%17.7	%20.2
العائد على متوسط الموجودات	%1.31	%1.52
ربحية الموظف بعد الضريبة	17,134 دينار	18,886 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.04	%6.00
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%0.71	%1.63
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%2.66	%4.37
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	%107.20	%99.05
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%7.80	%6.90

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2016 - 2020)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الموجودات	2,338,839	2,565,132	2,619,080	2,708,102	2,712,413
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,297,832	1,541,582	1,575,119	1,531,540	1,619,616
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,752,603	1,910,697	2,013,035	2,070,343	1,979,950
حقوق الملكية - مساهمي البنك	405,447	433,665	411,891	414,333	454,758
حقوق غير المسيطرين	6,989	5,491	5,566	5,774	7,649
صافي الربح قبل الضريبة	62,315	67,583	62,959	61,130	52,074

تطور المركز المالي

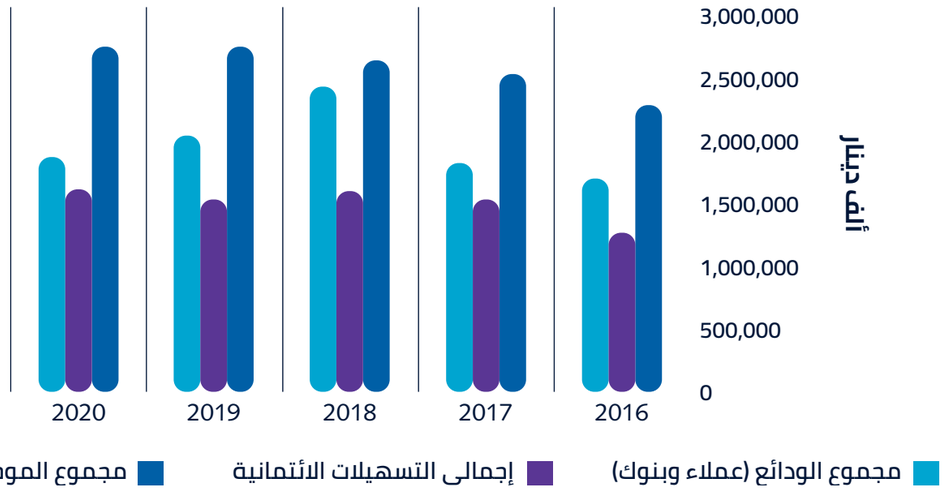

تطور حقوق المساهمين والأرباح

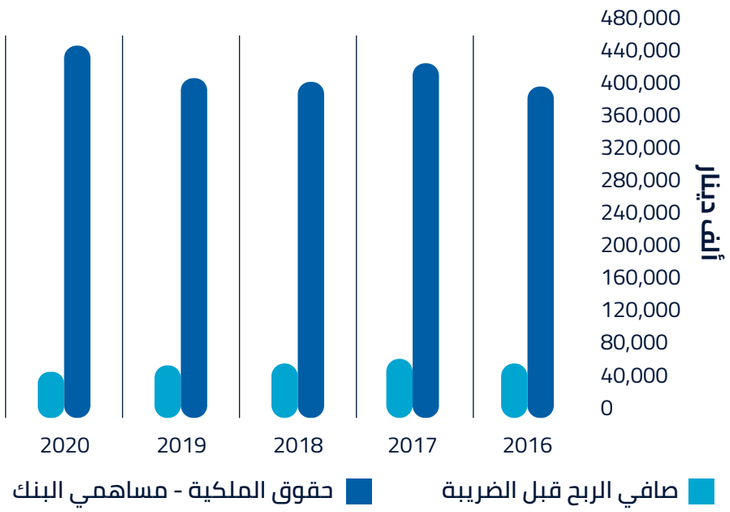

أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن 2021

▪ المسار الاستراتيجي:

نسعى في بنك الأردن إلى ترشيق عملياتنا وتطوير منتجاتنا وخدماتنا والارتقاء بقنوات التواصل التقليدية والإلكترونية والرقمية، بحيث نكون البنك الأفضل والخيار الأول للعملاء، لتحقيق أداء متوازن ومستدام لتعظيم القيمة لمساهمينا وشركائنا، وتمكين فريق عملنا، وخدمة مجتمعاتنا في الدول التي تعمل بها المجموعة، وذلك من خلال القيام بما يلي:

1. **التركيز على الاستثمار والتطوير المستمر لخدمات قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة**، بالإضافة إلى استقطاب أفضل العملاء من ذوي الجدارة الائتمانية في قطاع الشركات الكبرى، بما يساهم في إدارة المخاطر وتنويعها والتركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة في الدول التي تعمل بها المجموعة.

2. **ترشيق أعمال البنك**؛ من خلال تطوير منظومة الخدمات المقدمة للعملاء، ابتداءً من مواجهة العميل (Front Office) ومروراً بالمخاطر والامتثال (Middle Office) وانتهاءً بالعمليات الداخلية (Back Office) والتي سوف تكون العمود الفقري للارتقاء بمستوى الخدمات وتقديمها للعملاء بفعالية وكفاءة عبر مختلف قنوات التواصل وبما يساهم في ضبط النفقات.

3. **تطوير الخدمات الإلكترونية والرقمية**؛ لتعزيز تجربة العملاء على اختلاف شرائحهم والارتقاء بمفهوم الخدمة الذاتية، ولتقديم الخدمات بسهولة تناسب احتياجاتهم وتطلعاتهم في مختلف الأوقات.

▪ سوف يعمل البنك على تحقيق أهدافه من خلال تعزيز قدراته وجداراته في المجالات التالية:

- **الإبداع والريادة**: على مستوى عدة مجالات منها المدفوعات الإلكترونية من خلال تطوير مجموعة من المنتجات تحاكي احتياجات كبار العملاء، وتطوير منتجات بعملات متعددة، والبطاقات الافتراضية، وبطاقات خاصة بعملاء الشركات، وتطوير محافظ الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى الاستمرار في تطوير بنك الموبايل من خلال إطلاق الإصدارات الجديدة وتوسيع قاعدة الخدمات المقدمة عبر تطبيق بنك الأردن وتنويعها بما يلبي احتياجات كافة شرائح العملاء، بالإضافة إلى استقطاب العملاء الجدد إلكترونياً، وتطوير منصة متخصصة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت لعملاء تنمية أعمال الشركات والتجارية مع التوجه لتطوير الخدمات الإلكترونية لتصبح منصات تواصل للعملاء من خلال تعميق مفاهيم الإشراك (Engagement) والنصح (Advisory) وتطويرها من خلال هذه المنصات.

- **التقييم الفعّال للمخاطر**: من خلال استكمال تطبيق مشروع تطوير منظومة إدارة المخاطر على مستوى مجموعة بنك الأردن (Enterprise Risk Management) ومشاريع تطوير العملية الائتمانية، بالإضافة إلى الارتقاء بمنظومة أمن المعلومات والمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية لمجابهة تحديات الأمن السيبراني.

- **تطوير منظومة إدارة البيانات والتحليل**: بهدف تهيئة البنية التحتية لأنظمة المعلومات والبيانات على مستوى المجموعة من خلال استكمال العمل على تطبيق منظومة البيانات الضخمة Big Data وتحليل وعرض البيانات، لدعم عمليات صنع القرار، وتطوير مختلف جوانب العمل في البنك بالاستناد إلى المعلومات.

- **تطوير الأداء المالي المؤسسي**: من خلال إعادة تقييم النموذج المطبق حالياً في بنك الأردن لإدارة وقياس الأداء لدوائر الأعمال وتحديد فرص التحسن في هذا الأداء ومن ثم تصميم نماذج تناسب متطلبات البنك على المستوى المالي والمنتجات والعملاء والقنوات المتنوعة وصولاً إلى نضج عمليات التسعير واحتساب الربحية للمنتجات والخدمات على مستوى المجموعة.

- **ترشيد وضبط النفقات**: سيتم ذلك بشكل أساسي من خلال استكمال مراحل تطبيق مشروع نظام إدارة المحتوى الإلكتروني على المستوى المؤسسي باعتباره الأساس الاستراتيجي لعدد من المشاريع المهمة والتي يجب أن يتم ربطها به وسوف تعمل على تهيئة بنية البنك التحتية في جانب ترشيق العمليات وخفض تكاليفها، بالإضافة إلى بذل الجهد لضبط المصاريف الإدارية والعمومية وترشيد النفقات في كافة مجالات العمل، لمواجهة ضغوطات انخفاض الهوامش والعمل على زيادة الدخل من خلال العمولات والإيرادات الأخرى من غير الفوائد.

- **تمكين فريق العمل**: تم بناء خطة التدريب بالتوافق مع توجهات البنك الاستراتيجية، وخاصة تطبيق مشروع ERM، وتطبيق منظومة البيانات الضخمة Big Data وكذلك تطبيق مشروع إدارة الأداء المالي المؤسسي، حيث سيعمل البنك على توفير الفرص التدريبية اللازمة التي تتناسب والاحتياجات الفعلية بما يساهم في الارتقاء بمستويات الأداء، وسوف يستمر في تحسين بيئة العمل في البنك من خلال تطوير وأتمتة خدمات وعمليات الموارد البشرية، وبناء وتطوير أنظمة وسياسات العمل المرن والعمل عن بعد.

البيانات والإيضاحات المالية 2020

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

KPMG

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن
(شركة مساهمة عامة)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن وشركاته التابعة "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠، وكل من قوائم الربح أو الخسارة الموحدة والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ وأدائه المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم إعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، وفقا لاجتهادنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الامور:

© ٢٠٢١ شركة القرنسي وشركاه، شركة تضامن أردنية مسجلة تحت الرقم (٢٢٦) وهي عضو في شبكة الشركات المستقلة التابعة الى كي بي ام جي العالمية، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان . جميع الحقوق محفوظة.
اسم وشعار كي بي ام جي هما علامتان تجاريتان مسجلتان أو علامتان تجاريتان للشركة كي بي ام جي العالمية.

KPMG

تقرير مدقق الحسابات المستقل

١ - **كفاية مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية**

وصف أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
تعتبر التسهيلات الإئتمانية من الاصول الهامة للبنك، كما ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لأخر ومن دولة لأخرى بسبب طبيعة انتشار البنك الجغرافي وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر المتعلقة بتلك الدول ومتطلباتها القانونية والتنظيمية . إن احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ودقته يتطلب من إدارة البنك وضع افتراضات وتعريفات و إجتهادات عديدة منها "احتمالية التعثر" و"الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان" وغيرها ، كما تستلزم استخدام التقديرات حول تصنيف التسهيلات الإئتمانية على المراحل المختلفة ومدى كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية ، إن مثل هذه الأمور تجعل من مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية من الأمور الهامة للتدقيق . يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي ١,٤٦٧ مليون دينار والتي تمثل ٥٤ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (١,٤١٠ مليون دينار والتي تمثل ٥٢ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩)، هذا وبلغ مخصص الخسائر الإئتمانية مقابل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ما قيمتهُ ١٥١ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (١٢٢ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).	ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت مراجعة لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى مراجعة سياسة البنك الإئتمانية وتقييم نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان ومدى تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ومقارنتها مع تعليمات السلطات الرقابية . كما قمنا بفهم المنهجية المتبعة من قبل البنك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال الإستعانة بالخبراء حيثما كان مناسباً وتقييم نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة والذي تضمن ما يلي: - مراجعة المنهجية المتبعة في البنك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومدى توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - مراجعة إعداد منهجية الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مستوى النماذج - مراحل تصنيف الإئتماني للتعرضات الإئتمانية ومدى معقوليتها وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان - مراجعة صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية الإحتساب ومكوناته (احتمالية التعثر (PD) ونسبة الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) ونسبة الفائدة الفعالة والاستحقاقات) - مراجعة إفتراضات النظرة المستقبلية و عوامل الإقتصاد الكلي - مراجعة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة - مراجعة إكتمال المعلومات المستخدمة في عملية إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومراجعة تقارير التحقق والوثائق الداعمة لذلك - مراجعة الحاكمية حول إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الإئتمانية ومخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية والمخاطر ذات العلاقة في الإيضاحات المرفقة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٢ - احتياطي ترجمة العملات الأجنبية / استثمارات شركات تابعة خارجية

وصف أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
بسبب طبيعة انتشار الفروع الخارجية للبنك في عدة دول وتعامله بعملات اجنبية مختلفة فان ذلك قد يعرض البنك الى مخاطر تذبذب اسعار العملات نظراً للأوضاع السائدة في بعض تلك البلدان، وعليه تعتبر ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية والشركات التابعة في الخارج من العملة المحلية (الأساسية) إلى الدينار الاردني من الامور الهامة في تدقيقنا حيث تظهر فروقات العملة الناجمة عن تقييم صافي الاستثمار في الفروع الخارجية والشركات التابعة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.	شملت اجراءات التدقيق اختبار نظام الرقابة الداخلي والمتعلقة بتقييم متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ " التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح"و بتحديد اسعار الصرف للعملات الأجنبية المعتمدة من قبل الادارة بالإضافة الى مراجعة عينة من اسعار العملات الاجنبية المعتمدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع الاسعار المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني واعادة احتساب عينة من الفروقات الناجمة عن ترجمة تلك العملات والظاهرة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وكذلك الحصول على القوائم المالية للشركة التابعة، والتحقق من أسعار الصرف والمعدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع أسعار الصرف المعلنة من قبل البنك المركزي الأردني.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث نقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم إعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية الموحدة للبنك.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائما عملية التدقيق التي تمت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكٌ جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.
- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الإعتقاد بانها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

KPMG

تقرير مدقق الحسابات المستقل

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

القواسمي وشركاه
KPMG

حاتم القواسمي
إجازة رقم (٦٥٦)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
١٠ شباط ٢٠٢١

KPMG
شركة القواسمي وشركاه

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة (أ)

بنــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	إيضاح	31 كانون الأول 2020	2019
الموجودات		دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	7	349,537,989	384,396,176
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8	190,722,330	188,323,327
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	9	89,525,567	208,123,765
مشتقات أدوات مالية	41	-	38,261
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	10	15,157,042	628,716
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	11	84,526,410	80,865,636
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	12	1,466,739,098	1,409,525,437
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	13	348,454,969	272,535,799
ممتلكات ومعدات - بالصافي	14	53,993,594	52,802,587
موجودات غير ملموسة	15	6,872,445	5,986,282
موجودات ضريبية مؤجلة	21	21,808,399	22,804,298
موجودات أخرى	16	85,076,144	82,071,242
مجموع الموجودات		2,712,413,987	2,708,101,526
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	17	70,762,354	151,244,578
ودائع عملاء	18	1,909,187,576	1,919,098,107
تأمينات نقدية	19	119,819,309	120,593,921
مخصصات متنوعة	20	5,302,150	5,011,211
مخصص ضريبة الدخل	21	19,881,866	23,803,895
مطلوبات ضريبية مؤجلة	21	48,946	3,081,065
أموال مقترضة	22	84,582,326	23,667,921
مطلوبات أخرى	23	40,422,412	41,493,803
مجموع المطلوبات		2,250,006,939	2,287,994,501
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	24	200,000,000	200,000,000
الإحتياطي القانوني	25	99,190,875	94,065,645
الإحتياطي الإختياري	25	46,537	134,165
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	25	2,804,326	2,196,491
إحتياطي خاص	25	5,849,743	5,849,743
فروقات ترجمة عملات أجنبية	26	(12,855,521)	(12,268,120)
إحتياطي القيمة العادلة	27	(6,092,218)	24,954,157
أرباح مدورة	28	165,814,735	99,400,640
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		454,758,477	414,332,721
حقوق غير المسيطرين		7,648,571	5,774,304
مجموع حقوق الملكية		462,407,048	420,107,025
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		2,712,413,987	2,708,101,526

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة (ب)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 دينار	2019 دينار
الفوائد الدائنة	30	136,687,914	159,814,954
ينزل: الفوائد المدينة	31	28,779,524	43,447,831
صافي إيرادات الفوائد		107,908,390	116,367,123
صافي إيرادات العمولات	32	19,847,212	23,743,185
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		127,755,602	140,110,308
ارباح عملات أجنبية	33	2,642,709	3,233,546
أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	34	15,056,222	(15,230)
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	11	510,741	547,272
أرباح الإعتراف بموجودات مالية	11	3,652,011	-
أرباح بيع موجودات مالية - أدوات دين		-	191,679
ايرادات اخرى	35	3,865,275	5,336,976
إجمالي الدخل		153,482,560	149,404,551
نفقات الموظفين	36	30,980,308	33,497,668
استهلاكات وإطفاءات	15g14	9,254,938	8,726,851
مصاريف أخرى	37	28,881,388	26,492,603
مصروف الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	38	31,868,913	18,629,356
(المسترد من) مصروف تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	16	(357,796)	429,848
مخصصات متنوعة	20	781,231	498,064
إجمالي المصروفات		101,408,982	88,274,390
الربح قبل الضرائب		52,073,578	61,130,161
ينزل : ضريبة الدخل	21	16,606,516	20,752,116
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)		35,467,062	40,378,045
ويعود إلى :			
مساهمي البنك		35,794,598	40,163,256
حقوق غير المسيطرين		(327,536)	214,789
الربح للسنة		35,467,062	40,378,045
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
مخفض / أساسي	39	0.179	0.201

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة (ج)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 دينار	2019 دينار
الربح للسنة - قائمة (ب)	35,467,062	40,378,045
بنود الدخل الشامل الآخر :		
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة :		
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(397,243)	1,016,235
فروقات ترجمة عملات أجنبية	4,167,292	(14,208)
	3,770,049	1,002,027
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة:		
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	2,337,257	-
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	725,655	(2,730,094)
	3,062,912	(2,730,094)
إجمالي الدخل الشامل الموحد - قائمة (د)	42,300,023	38,649,978
إجمالي الدخل الشامل الموحد العائد إلى:		
مساهمي البنك	40,502,256	38,442,114
حقوق غير المسيطرين	1,797,767	207,864
	42,300,023	38,649,978

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة (د)

بنك الاردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الاردن		الاحتياطيات								
البيان	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة	خاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	إجمالي حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	94,065,645	134,165	2,196,491	5,849,743	(12,268,120)	24,954,157	99,400,640	414,332,721	5,774,304	420,107,025
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(87,628)	(87,628)	(16,828)	-	(587,401)	-	2,821,474	2,041,989	2,125,303	4,167,292
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	35,794,598	35,794,598	(327,536)	35,467,062
أرباح متحققة من بيع أدوات ماليةمدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(31,374,787)	33,712,044	2,337,257	-	2,337,257
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	(397,243)	-	(397,243)	-	(397,243)
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	725,655	-	725,655	-	725,655
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	(87,628)	(87,628)	(16,828)	-	(587,401)	(31,046,375)	72,328,116	40,502,256	1,797,767	42,300,023
المحول إلى الإحتياطيات	-	5,212,858	-	624,663	-	-	-	(5,914,021)	(76,500)	76,500	-
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	99,190,875	46,537	2,804,326	5,849,743	(12,855,521)	(6,092,218)	165,814,735	454,758,477	7,648,571	462,407,048
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019											
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	87,947,294	134,330	2,258,450	5,849,039	(12,256,254)	26,668,016	101,289,732	411,890,607	5,566,440	417,457,047
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(165)	(165)	(31)	-	(11,866)	-	4,944	(7,283)	(6,925)	(14,208)
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	40,163,256	40,163,256	214,789	40,378,045
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	1,016,235	-	1,016,235	-	1,016,235
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(2,730,094)	-	(2,730,094)	-	(2,730,094)
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	(165)	(165)	(31)	-	(11,866)	(1,713,859)	40,168,200	38,442,114	207,864	38,649,978
المحول إلى الإحتياطيات	-	6,118,516	-	(61,928)	704	-	-	(6,057,292)	-	-	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	(36,000,000)
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	94,065,645	134,165	2,196,491	5,849,743	(12,268,120)	24,954,157	99,400,640	414,332,721	5,774,304	420,107,025

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 4 أيار 2019 تقرر توزيع ما مقداره 18% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 36,000,000 دينار.

** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والإحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 21,808,399 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2020 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع الا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً , إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 439,810 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .

- يحظر التصرف بإحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية, كما يشمل رصيد الارباح المدورة مبلغ 813.437 دينار
- كما في 31 كانون الأول 2020 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الاردني والناتجة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الاردني رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي الاردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (هـ)

بنــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020	2019
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:		دينار	دينار
الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)		52,073,578	61,130,161
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات	15g14	9,254,938	8,726,851
مصروف الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	38	31,868,913	18,629,356
(أرباح) خسائر بيع ممتلكات ومعدات	35	(717,916)	6,692
(أرباح) خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة غير متحققة	34	(14,988,346)	22,192
أرباح الإعتراف بموجودات مالية	11	(3,652,011)	-
تأثير تغير في أسعار الصرف	33	(2,530,549)	(3,246,156)
مخصصات متنوعة	20	781,231	498,064
(المسترد من) مصروف مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	16	(357,796)	429,848
خسائر تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	35	-	326,702
فروقات عملات أجنبية		3,808,660	3,232
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		75,540,702	86,526,942
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
النقص (الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب		10,617,369	(1,464,875)
النقص في الايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		118,685,314	27,202,911
النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة		460,020	(481,231)
(الزيادة) النقص في تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة		(92,428,376)	43,539,293
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(3,026,481)	(4,561,114)
(النقص) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(80,000,000)	-
(النقص) الزيادة في ودائع العملاء		(9,910,531)	51,305,621
(النقص) الزيادة في تأمينات نقدية		(774,612)	3,325,004
الزيادة في أموال مقترضة		60,135,362	4,365,730
(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى		(3,013,214)	2,332,182
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		744,851	125,563,521
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل			
الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		76,285,553	212,090,463
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	20	(415,042)	(681,001)
الضرائب المدفوعة	21	(22,692,105)	(23,151,663)
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		53,178,406	188,257,799
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(138,276,286)	(132,384,857)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		61,855,877	63,646,459
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		-	(42,479,888)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		2,900,734	17,488,194
مشتقات مالية		276,515	(27,660)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(6,877,093)	(7,036,457)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		900,708	82,830
(شراء) موجودات غير ملموسة	10	(2,124,672)	(1,986,497)
صافي (الإستخدامات النقدية في) عمليات الإستثمار		(81,344,217)	(102,697,876)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		4,167,292	(14,208)
أرباح موزعة على المساهمين		(56,800)	(35,738,306)
صافي التدفقات النقدية من (الإستخدامات النقدية في) عمليات التمويل		4,110,492	(35,752,514)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	33	2,530,549	3,246,156
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(21,524,770)	53,053,565
النقد وما في حكمه في بداية السنة	40	434,442,966	381,389,401
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	40	412,918,196	434,442,966

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1. معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة اردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الاردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لاحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد, وقد تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات كان آخرها بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي والمنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016, حيث تقرر رفع رأس مال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة 13,702,858 دينار من الإحتياطي الإختياري ورسملة 31,197,142 دينار من الأرباح المدورة , وقد تم إستكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (80) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (16) فرع وفرع البنك في مملكة البحرين والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن - سورية وشركة تفوق للإستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).
- حصل البنك على كافة الموافقات اللازمة من البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في العراق على تأسيس فرع للبنك في جمهورية العراق وما زال في مرحلة التأسيس.
- تم إقـرار القوائـم الماليـة الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (629) بتاريخ 28 كانون الثاني 2021 وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني .

2. أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم إعتمادها من البنك المركزي الأردني.
- إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:
- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) «تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
  - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
  - عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويتم إعتماد النتائج الأشد.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقا لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.
- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي, ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً, كما تم اعتبارا من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017, علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2150/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017, بعد تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2020 وتعديل البند ثانياً منه, هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16628/3/10 بتاريخ 27 كانون الأول 2020, تم تمديد العمل في التعميم رقم 2510/1/15 حتى تاريخ 31 كانون الأول 2021.
- يتم احتساب مخصصات إضافية في البيانات المالية الموحدة مقابل بعض الاستثمارات الخارجية للبنك في بعض الدول المجاورة ضمن الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ان صافي محصلة الفروقات بين متطلبات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية للتقارير المالية تتمثل في قيام البنك برصد مخصصات إضافية ليتماشى مع هذه المتطلبات.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة , كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

3. العملة الوظيفية وعملة العرض

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة, كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة, وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها, ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري, ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل, ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري, كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017, علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2150/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017, بعد تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام 2020 وتعديل البند ثانياً منه, هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16628/3/10 بتاريخ 27 كانون الأول 2020, تم تمديد العمل في التعميم رقم 2510/1/15 حتى تاريخ 31 كانون الأول 2021.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة والتي يتم خصمها لتحديد قيمتها الحالية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة, ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (43).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال, يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين, ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها, والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات, يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها, وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا , وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى , أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة, ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي, لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان, وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير , يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة, ان التقديرات والمستخدمة من قبل إدرة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (43).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي , يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة , درجة مخاطر الائتمان , نوع الضمانات, تاريخ الاعتراف الأولي , الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق , الصناعة , الموقع الجغرافي للمقترض, الخ), يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة, إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان, تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب, وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر , أو العكس , ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاح رقم (43), يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج , والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأدة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة, يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد, إن أمكن وكان مناسبًا, في تاريخ كل قائمة المركز المالي الموحدة.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية, يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية, ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة, وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1), يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيميين مستقلين مؤهلين مهنيًا, ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيميين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب. قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة , يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية, ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق , إن أمكن, وفي غياب تلك البيانات السوقية , فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام, وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات, وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج. الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا, وفي حال عدم وجود الأسعار, تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة, وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق, إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة, حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك .
- نسبة خصم مناسبة للأداة, تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر, وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة, تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم, وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية, تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

عقود الإيجار:

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار, تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود, ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

عند تحديد مدة عقد الإيجار , تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد, أو عدم خيار الإنهاء, يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه), تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة , يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة, وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة , والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد, وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها, مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك , بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة, وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) , يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام سعر إعادة الخصم ومنحنى العائد, طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

نعتقد بأن تقديراتنا المعتمدة في اعداد القوائم المالية الموحدة معقولة ومتماثلة مع التقديرات المعتمدة في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 باستثناء ما يلي:

انتشرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم, مما أدى إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية, وتسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) في شكوك على الصعيد العالمي, وأعلنت السلطات المالية والنقدية, المحلية والدولية على السواء, عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة, حيث أنه في الوقت الحالي هناك زيادة كبيرة من عدم التيقن في تحديد الأثر الاقتصادي الذي يتجلى, على سبيل المثال, في حجم السيولة وتقلب أسعار الموجودات وأسعار صرف العملات الاجنبية وانخفاض ملحوظ في أسعار الفائدة الطويلة الأجل وتقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الإئتمانية وإختلاف عوامل الاقتصاد الكلي , وبناءً على ذلك قامت إدارة بنك الأردن بمراقبة الوضع عن كثب وقد قامت بتفعيل خطتها لاستمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الاخرى لإدارة أية إضطرابات محتملة التي قد يتسبب فيها تفشي فيروس كورونا (كوفيد19-) على أعمال البنك وعملياته وأدائه المالي.

كما قامت إدارة بنك الأردن بدراسة الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعترف بها للموجودات المالية وغير المالية للبنك والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة استنادا إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها, علما انه نظراً للوضع الحالي فإن الاسواق تبقى متقلبة كما تستمر المبالغ المسجلة حساسة للتقلبات نتيجة لذلك.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

تطلبت حالات عدم التأكد الناجمة عن تفشي فيروس كورونا (كوفيد - 19) تحديث المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد «الخسائر الائتمانية المتوقعة» كما في 31 كانون الأول 2020, وتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ وبالنظر إلى التطور السريع للوضع الحالي, أخذ البنك في الاعتبار تأثير التقلب العالي في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة, وقد انعكس هذا التقلب من خلال التعديل في طرق بناء السيناريوهات والأوزان الأساسية المحددة لهذه السيناريوهات, ويتم تحديد العوامل المستقبلية المستخدمة من التوزيع الإحصائي لعوامل مؤشر دورة الائتمان, والتي يمكن أن تستمد من عدد من العوامل التاريخية القابلة للملاحظة مثل عوائد المخاطر ونمو الائتمان والهوامش أو الافتراضات الائتمانية وكذلك النظرة المستقبلية.

هذا وقد قام البنك بتحديث عوامل الاقتصاد الكلي المستخدمة في إحتساب إحتمالية التعثر لتعكس التطور الناتج من جائحة كورونا (كوفيد 19) وذلك بالتنسيق مع شركة موديز (Moody's), والتي تم تحديدها من التوزيعات الإحصائية لعوامل مؤشر دورة الائتمان, و يقوم البنك بإجراء الدراسة والمراجعة الدورية لهذه العوامل والسيناريوهات بشكل مستمر.

اضافة لذلك, أولت إدارة بنك الأردن اهتماما خاصا بتأثير فيروس كورونا)كوفيد19-) على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات تدني القيمة للمخاطر في القطاعات التي يحتمل تأثرها, وقد أدى ذلك إلى خفض تصنيف بعض التعرضات الائتمانية والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات تدني القيمة على النحو المبين في الإيضاح رقم (43) من القوائم المالية الموحدة .

5. التغير في السياسات المحاسبية

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. تعديلات لم ينتج عنها اثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك:

تـم اتبـاع معاييـر التقاريـر الماليـة الدوليـة الجديـدة والمعدلـة التاليـة والتـي أصبحـت سـارية المفعـول للفتـرات الماليـة التـي تبـدأ فـي أو بعـد أول كانـون الثانـي 2020 او بعـد ذلـك التاريـخ , فـي اعـداد القوائـم الماليـة الموحـدة للبنـك, والتـي لـم تؤثـر بشـكل جوهـري علـى المبالـغ والافصاحـات الـواردة فـي القوائـم الماليـة الموحـدة للسـنة والسـنوات السـابقة , علمـاً بأنـه قـد يكـون لهـا تأثيـر علـى المعالجـة المحاسبيـة للمعامـلات والترتيبات المستقبليـة:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" **(بدأ من اول كانون الثاني 2020)**	تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية, توضيـح هـذه التعديلات تعريـف الأعمـال حيـث نشـر مجلـس معاييـر المحاسـبة الدوليـة «الإطـار المفاهيمـي لإعـداد التقاريـر الماليـة» المعـدل, يشـمل ذلـك التعريفـات المعدلـة للموجـودات والمطلوبـات بالإضافـة إلـى إرشـادات جديـدة بشـأن القيـاس وإلغـاء الاعتـراف والعـرض والإفصـاح. أصـدر مجلـس معاييـر المحاسـبة الدوليـة, إلـى جانـب الإطـار المفاهيمـي المعـدل, تعديـلات علـى المراجـع الخاصـة بالإطـار المفاهيمـي فـي معاييـر المعاييـر الدوليـة لإعـداد التقاريـر الماليـة, حيـث تحتـوي الوثيقـة علـى تعديـلات علـى المعاييـر الدوليـة لإعـداد التقاريـر الماليـة (2 و3 و6 و14) والمعاييـر المحاسـبية الدوليـة أرقـام (1 و8 و34 و37 و38) وتفسـيرات لجنـة المعاييـر الدوليـة للتقاريـر الماليـة أرقـام (12 و19) وتفسـير و (20 و22) وتفسـير اللجنـة الدائمـة لتفسـير المعاييـر رقـم (32) مـن أجـل تحديـث تلـك التصريحـات فيمـا يتعلـق بالإشـارات والاقتباسـات مـن إطـار العمـل أو للإشـارة إلـى مـا تشـير إليـه مـن نسـخة مختلفـة مـن الإطـار المفاهيمـي
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "إندماج الأعمال" (بدأ من اول كانون الثاني 2020)	يعيـد هـذا التعديـل تعريـف النشـاط التجـاري, وفقـاً للتعليقـات التـي تلقاهـا مجلـس معاييـر المحاسـبة الدوليـة, يُعتقـد أن تطبيـق الإرشـادات الحاليـة معقـد للغايـة ويـؤدي إلـى عـدد كبيـر جـداً مـن المعامـلات المؤهلـة للتصنيـف كاندماجـات أعمـال.
تعديل معيار أسعار الفائدة (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9, ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39, والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) (بدأ من اول كانون الثاني 2020,)	إصـلاح معـدل الفائـدة المعيـاري» - توفـر هـذه التعديـلات بعـض الإعفـاءات فيمـا يتعلـق بإصـلاح معـدل الفائـدة المعيـاري, وتتعلـق هـذه الإعفـاءات بمحاسـبة التحـوط ولهـا تأثيـر علـى إصـلاح سـعر الفائـدة بيـن البنـوك)ليبـور(والـذي لا يجـب أن يتسـبب بشـكل عـام فـي إنهـاء محاسـبة التحـوط, ومـع ذلـك, يجـب أن يسـتمر تسـجيل أي تحـوط غيـر فعـال فـي قائمـة الدخـل الشـامل, وبالنظـر إلـى الطبيعـة الواسـعة للتحوطـات التـي تنطـوي علـى عقـود قائمـة علـى سـعر إيبـور, فـإن الإعفـاءات سـتؤثر علـى الشـركات فـي جميـع الصناعـات.
امتيازات الإيجار **(بدأ من 1 حزيران 2020)**	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 امتيـازات الايجـار المتعلقـة بفيـروس الكورونـا (تعديـلات علـى المعيـار الدولـي لاعـداد التقاريـر الماليـة رقـم 16)

ب. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لـم يطبـق البنـك المعاييـر الدوليـة للتقاريـر الماليـة الجديـدة والمعدلـة الـواردة أدنـاه الصـادرة لكـن غيـر سـارية المفعـول بعـد كمـا بتاريـخ القوائـم الماليـة الموحـدة وتفاصيلهـا كمـا يلـي:

المعايير أو التعديلات الجديدة	تاريخ التطبيق
تعديل معيار أسعار الفائدة – المرحلة الثانية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9, ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39, والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 , والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 , والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16)	1 كانون الثاني 2021
العقود الخاسرة (عقد تكون فيه التكلفة الإجمالية المطلوبة للوفاء بالعقد أعلى من المنفعة الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها منه) - تكلفة تنفيذ العقد (تعديلات على معايير المحاسبة الدولية رقم 37)	1 كانون الثاني 2022
التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 – 2020	1 كانون الثاني 2022
الممتلكات والمعدات: المتحصل قبل الاستخدام المطلوب أو المقصود من الممتلكات والمعدات (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16)	1 كانون الثاني 2022
المرجع إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 3)	1 كانون الثاني 2022
تصنيف الالتزامات الى التزامات متداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1)	1 كانون الثاني 2023
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 ’عقود التأمين“ و التعديلات على المعيار الدولي للتقاريير المالية رقم 17 ’عقود التأمين“	1 كانون الثاني 2023
بيع أو منح الأصول بين المستثمر وشركة الحليفة أو مشروع مشترك (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28)	متاح للتطبيق الاختياري / تاريخ التطبيق مؤجل إلى أجل غير مسمى

تتوقـع الإدارة تطبيـق هـذه المعاييـر والتفسـيرات والتعديـلات الجديـدة فـي القوائـم الماليـة الموحـدة للبنـك عندمـا تكـون قابلـة للتطبيـق واعتمـاد هـذه المعاييـر والتفسـيرات والتعديـلات الجديـدة قـد لايكـون لهـا أي تأثيـر جوهـري علـى القوائـم الماليـة الموحـدة للبنـك فـي فتـرة التطبيـق ألأولـي.

6. أهم السياسات المحاسبية

إن السياسـات المحاسـبية المتبعـة فـي اعـداد القوائـم الماليـة الموحـدة متماثلـة مـع السياسـات المحاسـبية التـي تـم اتباعهـا فـي إعـداد القوائـم الماليـة الموحـدة للسـنة المنتهيـة فـي 31 كانـون الأول 2019 باسـتثناء أثـر تطبيـق معاييـر التقاريـر الماليـة الدوليـة الجديـدة والمعدلـة والتـي أصبحـت سـارية المفعـول للفتـرات الماليـة التـي بـدأت فـي أو بعـد الأول مـن كانـون الثانـي 2020 والـواردة فـي الإيضـاح (5 – أ).

أسس توحيد القوائم المالية

تتضمـن القوائـم الماليـة الموحـدة القوائـم الماليـة للبنـك والمنشـآت الخاضعـة لسـيطرته (المنشـآت التابعـة لـه) , وتتحقـق السـيطرة عندمـا يكـون للبنـك :

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمَر بها .
- تتعرض للعوائد المتغيرة , أو له الحق في العوائد المتغيرة , الناتجة من ارتباطاته مع المنشأة المستثمَر بها .
- له القدرة على استعمال سلطته للتأثير على عوائد المنشأة المستثمَر بها.

ويعيـد البنـك تقديراتـه بشـأن مـا إذا كان يسـيطر علـى المنشـآت المسـتثمر بهـا أم لا إن أشـارت الحقائـق والظـروف أن ثمـة تغيـرات علـى واحـد أو أكثـر مـن نقـاط تحقـق السـيطرة المشـار إليهـا أعـلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من المنشآت المستثمر بها , فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة المنشأة التابعة ذات الصلة من جانب واحد, ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها, ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى .
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت أخرين أو أطراف أخرى.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى . وأية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك , أو لا يترتب عليه , مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة , بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

يتم توحيد المنشأة التابعة عند سيطرة البنك على المنشأة التابعة وتتوقف عندما يفقد البنك السيطرة على المنشأة التابعة, وبالتحديد, ان نتائج عمليات المنشآت التابعة المستحوذ عليها او التي تم استبعادها خلال العام متضمنة في قائمة الربح او الخسارة الموحدة من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان السيطرة على المنشأة التابعة.

يتم توزيع الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين, يتم توزيع الدخل الشامل للمنشآت التابعة الى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين حتى وان كان هذا التوزيع سيؤدي الى ظهور عجز في رصيد حصة غير المسيطرين.

يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للمنشآت التابعة, عند الضرورة, لتتماشى سياساتها المحاسبية المستخدمة مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك. ويتم استبعاد جميع الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف المتعلقة بالمعاملات والأرصدة فيما بين البنك والمنشآت التابعة عند التوحيد.

يتم تحديد حصص غير المسيطرين في المنشآت التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية البنك في هذه المنشآت, إن حصص المساهمين غير المسيطر عليهم والموجودة حالياً بحقوق الملكية الممنوحة لمالكيهم بحصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية قد يتم قياسها في البداية بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لحقوق حصص غير المسيطرين في القيمة العادلة للصافي القابل للتعرف على الشراء, الأصول, يتم اختيار القياس على أساس الاستحواذ, يتم قياس الحصص الأخرى غير المسيطرة مبدئيًا بالقيمة العادلة, بعد الحيازة, فإن القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية, يعود إجمالي الدخل الشامل إلى حصص غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد حصص غير المسيطرين.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في المنشآت التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية, يتم تعديل القيمة الحالية لحصص البنك وحصص غير المسيطرين لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في المنشآت التابعة, يتم إثبات أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل حصص غير المسيطرين والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أوالمستلم مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مالكي البنك.

عندما يفقد البنك السيطرة على منشأة تابعة, يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في قائمة الربح أو الخسارة بالفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي حصص متبقية و(2) القيمة الحالية السابقة للأصول (بما في ذلك الشهرة) , مطروحا منها مطلوبات المنشأة التابعة وأي حصص لغير المسيطرين, يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن البنك قام مباشرة بالتخلص من الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بالمنشأة التابعة, تعتبر القيمة العادلة للاستثمار الذي يتم الاحتفاظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الإعتراف المبدئي للمحاسبة اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية عندما تنطبق احكام المعيار , أو تكلفة الإعتراف المبدئي بالإستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2020 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3,5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن - سورية *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 آيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	20 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للأعوام 2020 و2019 كما يلي:

اســم الشركــة	31 كانــــون الأول 2020		للعـــــام 2020	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	5,828,061	181,040	311,221	233,138
بنك الاردن - سورية *	47,376,307	32,379,107	1,408,044	2,050,271
شركة الأردن للتأجير التمويلي	29,359,260	4,467,660	1,877,867	464,067

اســم الشركة	31 كانــــون الأول 2019		للعـــــام 2019	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	5,780,304	211,366	540,816	328,947
بنك الاردن - سورية *	53,849,233	42,377,741	3,690,478	3,269,415
شركة الأردن للتأجير التمويلي	28,262,123	4,784,310	2,016,553	59,949

* نظراً لأن لدى البنك السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سوريا, تم توحيد حسابات بنك الأردن – سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل الادارة التنفيذية وصناع القرار في البنك,

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

صافي ايرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة في «صافي إيرادات الفوائد» كـ «إيرادات فوائد» و «مصروفات فوائد « في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة, كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة ضمن حركة القيمة العادلة خلال السنة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو, عند الإقتضاء, لفترة أقصر, إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية, كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية, وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً , تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة), أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً , فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك أيضًا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة, وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد , يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة , وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد, كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسومًا غير الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال, كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض, وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15), في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) .

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة, لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة, بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة الموحدة:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة, لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة في هذا السطر, بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في «صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة «, ومع ذلك , وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة , تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الربح أو الخسارة كبند متحوط له , وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار, تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط, بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إيراد توزيعات الارباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات, وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة, وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم, أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة , تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة .
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر , تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة , تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة, وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية, أو خصمها منها , حسب الضرورة, عند الاعتراف المبدئي , كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

- إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي, فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:
- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق , فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) .
- في جميع الحالات الأخرى , تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام) .

بعد الاعتراف الأولي, سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس منطقي, فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الأداة.

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني, ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة, يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية,

وعلى وجه التحديد:

- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية, والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة .
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين , والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة , أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.
- ومع ذلك, يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:
- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) , في الدخل الشامل الآخر.
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة) .

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي، قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين)، تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح، يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي، إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة، كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي، يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين، ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

- يأخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل، ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد»، كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر .
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة) .

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد، يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، في المقابل , بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية الموحدة .

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية -تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي، يتم تعريف «الفائدة» على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، اخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة هي :

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة باستخدام خيار القيمة العادلة .

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر، تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك، يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير، وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة , فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة .
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة ا الربح أو الخسارة الموحدة، كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات .
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والتي هي ليست جزءًا من علاقة محاسبية تحوطية محددة , فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل , يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء , يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات , أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف («عدم التطابق المحاسبي») , يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة , وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها، يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني
يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة :
- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي الموحدة خاضعة لمخاطر الإئتمان (عقود الضمان المالي الصادرة) .

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.
باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) , يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ, ويشار إليها بالمرحلة الأولى .
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي, وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى , تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان, يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية, مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة, فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل.

بالنسبة لعقود الضمان المالي, فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة, يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل, بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) «تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويتم إعتماد النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا
يعتبر الأصل المالي « متدني إئتمانياً « عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي, يشار إلى الموجودات المالية المتدني إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة, تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:
- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- إخلال في العقد , على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد .
- قيام البنك بنمح المقترض , لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض , تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد, وبدلا من ذلك , قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية , يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير, لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات, تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي , ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز , فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً , ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني , وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح , يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد, يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر, وعلى الرغم من ذلك , فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً
يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي, وبخصوص هذه الموجودات, يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة , وتستدرك أي تغييرات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد
يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة, يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة, لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:
- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول, وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني, يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية, وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل, وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات, فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود, وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة, إن المؤشرات الكمية, مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل, هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل, كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطورداخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان
يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي , إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان, سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإئتمان , نتيجةً لذلك , يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرا منذ الاعتراف الأولي, يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة , عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم, بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له, بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة, سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد, إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة. بالنسبة إلى تمويل الشركات, تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك, والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة , بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة, وبخصوص تمويل الافراد, تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية , خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة , بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد, يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية, وتعد المعلومات الكمية مؤشرًا أساسيًا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية, ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعه.
إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب, ومع ذلك, لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة, وفيما يتعلق بالإقراض للشركات, فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل, وبشأن إقراض الافراد, يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله, وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة .

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي, فإن تغييرًا معيناً, بالقيمة المطلقة, في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يومًا, يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت, ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة, بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي, يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي, بالإضافة إلى ذلك, سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد, يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية, وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة, تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض, التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة), تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات, ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي, يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف , وفقًا لسياسة البنك, فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية , مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) , أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل , أو مدى التغير في أسعار الفائدة , أو الإستحقاق , أو المواثيق, وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري , إذن .
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة , وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي, يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ , إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف , سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا, ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل, يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية, مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف , يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك, عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف , فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة , وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية , بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة, إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي, فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعه مدى الحياة, وعمومًا, يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف, يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) , ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل, أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر, أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول, يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها, أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري, فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل, يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد , مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك, يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة , ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة , يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة , والتي يتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة, ومع ذلك , يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب , ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين, يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب, تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية
تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي،

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به , أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

القروض والسلف
- تتضمن «القروض والسلف» المدرجة في بيان المركز المالي الموحدة ما يلي:
- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ والتي يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة؛
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على انها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة؛ و
- ذمم الإيجار
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سوريا وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد .
- يتم تحويل التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة, وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.
- يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة, وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو اقتراض الأسهم) , يتم احتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة, ولا يتم الاعتراف بالأصل في القوائم المالية الموحدة للبنك.

أدوات حقوق الملكية
راس المال
أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها, يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة, بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة
يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين, لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة
تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقًا لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية, إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية. في تاريخ الإصدار, تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل, وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة , يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية
تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة
تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:
- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعتراف الأولي , يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند الاعتراف الأولي إذا :

كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
كان الإلتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما , والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة , وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك , وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات , ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة , ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة, يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الربح او الخسارة الموحدة من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

ومع ذلك, فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر , ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة, وبدلاً من ذلك , تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى
يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى, بما في ذلك الودائع والقروض, مبدئيًا بالقيمة العادلة , بعد خصم تكاليف المعاملة, وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة, إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي, أو , عند الاقتضاء , فترة أقصر , إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك, كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً , فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة, وبالمثل , يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد, ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة , بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة
يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة, ومخاطر الائتمان, ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية, تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية, ومقايضات أسعار الفائدة, ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات , ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقًا إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد, يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط, وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على طبيعة علاقة التحوط, يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي) .

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية, تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهرًا, كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهرًا, تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئيًا بالقيمة العادلة لها, وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي , يتم قياسها لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك, أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة .

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة, وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , فإنها تُقاس لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك , أيهما أعلى.

تُعرض الالتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة, عقود الفائدة المستقبلية, عقود المقايضة, حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة, وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم, ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء, كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي, لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة, بالإضافة لذلك , لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط بإستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39) , أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) .

عند بداية علاقة التحوط, يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له, بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة, علاوة على ذلك, عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر, يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له , والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط ؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة, في مثل هذه الحالات , قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط , على سبيل المثال , قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءًا من علاقة التحوط , وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءًا من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء , فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط , يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط, وفي هذه الحالة , يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر , على مدى فترة التحوط , إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له وبعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية, لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية , وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط .

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية, مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس رشيد (على سبيل المثال , وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط .

في بعض علاقات التحوط , يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات , في هذه الحالة , تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات, وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى , بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية, وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات, عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف , فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الربح او الخسارة الموحدة فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, وفي هذه الحالة, يُعترف به في الدخل الشامل الآخر, لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الربح او الخسارة الموحدة, وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة, ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الربح او الخسارة الموحدة بدلاً من الدخل الشامل الآخر, عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الربح او الخسارة الموحدة، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن , إن وجدت), يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي, كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية , وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر , محصورًا بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحًا منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة , في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك, إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة , فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن, إن وجدت), ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملًا بدرجة كبيرة , ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي, تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة, عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع , فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية, ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الربح او الخسارة الموحدة بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك, يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس, بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر, وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات, يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس, يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس, وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36) .

إضافة إلى ذلك, تُصنف قياسات القيمة العادلة, لأغراض إعداد التقارير المالية, إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل, وهي محددة كما يلي:

مدخلات المستوى (1)	وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
مدخلات المستوى (2)	وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات, سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
مدخلات المستوى (3)	وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

منافع الموظفين

منافع الموظف قصيرة الأجل

يتم اثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة, يتم إثبات الإلتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على البنك إلتزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الإلتزام بصورة موثوقة,

منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل

صافي إلتزامات البنك فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة, يتم خصم تلك المنافع لتحديد قيمتها الحالية, يتم إثبات إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترة التي نشأت فيها.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة , وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك,

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها, يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي, ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد, يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

تـم اعتبـاراً مـن بدايـة العـام 2015 احتسـاب مخصـص تدريجـي لقـاء العقـارات المسـتملكة لقـاء ديـون والتـي مضـى علـى اسـتملاكها فتـرة تزيـد عـن 4 سـنوات اسـتناداً لتعميـم البنـك المركـزي الأردنـي رقـم 4076/1/15 تاريـخ 27 آذار 2014 ورقـم 2510/1/10 تاريـخ 14 شـباط 2017, علمـاً بـأن البنـك المركـزي الأردنـي قـد أصـدر تعميـم رقـم 16239/1/10 بتاريـخ 21 تشـرين الثانـي 2019 اقـر فيـه تمديـد العمـل بالتعميـم 2150/1/10 بتاريـخ 14 شـباط 2017, بعـد تأجيـل إحتسـاب المخصـص حتـى نهايـة العـام 2020 وتعديـل البنـد ثانيـاً منـه, هـذا وبموجـب تعميـم البنـك المركـزي الأردنـي رقـم 16628/3/10 بتاريـخ 27 كانـون الأول 2020, تـم تمديـد العمـل فـي التعميـم رقـم 2510/1/10 حتـى تاريـخ 31 كانـون الأول 2021.

الموجودات المالية المرهونة
وهـي تلـك الموجـودات الماليـة المرهونـة لصالـح اطـراف اخـرى مـع وجـود حـق للطـرف الاخـر بالتصـرف فيهـا (بيـع او اعـادة رهـن) يسـتمر تقييـم هـذه الموجـودات وفـق السياسـات المحاسـبية المتبعـة لتقييـم كل منهـا حسـب تصنيفـه الاصلـي.

عقود إعادة الشراء أو البيع
يسـتمر الاعتـراف فـي القوائـم الماليـة الموحـدة بالموجـودات المباعـة والتـي تـم التعهـد المتزامـن بإعـادة شـرائها فـي تاريـخ مسـتقبلي، وذلـك لاسـتمرار سـيطرة البنـك علـى تلـك الموجـودات ولأن أيـة مخاطـر أو منافـع تـؤول للبنـك حـال حدوثهـا, ويسـتمر تقييمهـا وفقـاً للسياسـات المحاسـبية المتبعـة, (هـذا وفـي حـال وجـود حـق للمشـتري بالتصـرف بهـذه الموجـودات (بيـع او اعـادة رهـن) فيجـب اعـادة تصنيفهـا ضمـن الموجـودات الماليـة المرهونـة) تـدرج المبالـغ المقابلـة للمبالـغ المسـتلمة لهـذه العقـود ضمـن المطلوبـات فـي بنـد الأمـوال المقترضـة, ويتـم الاعتـراف بالفـرق بيـن سـعر البيـع وسـعر إعـادة الشـراء كمصـروف فوائـد يسـتحق علـى مـدى فتـرة العقـد باسـتخدام طريقـة الفائـدة الفعليـة.

أمـا الموجـودات المشـتراه مـع التعهـد المتزامـن بإعـادة بيعهـا فـي تاريـخ مسـتقبلي محـدد فـلا يتـم الاعتـراف بهـا فـي القوائـم الماليـة الموحـدة, وذلـك لعـدم توفـر السـيطرة علـى تلـك الموجـودات ولأن أيـة مخاطـر أو منافـع لا تـؤول للبنـك حـال حدوثهـا , وتـدرج المبالـغ المدفوعـة المتعلقـة بهـذه العقـود ضمـن الودائـع لـدى البنـوك والمؤسسـات المصرفيـة الأخـرى أو ضمـن التسـهيلات الإئتمانيـة حسـب الحـال , ويتـم معالجـة الفـرق بيـن سـعر الشـراء وسـعر إعـادة البيـع كإيـرادات فوائـد تسـتحق علـى مـدى فتـرة العقـد باسـتخدام طريقـة الفائـدة الفعليـة.

الممتلكات والمعدات
تظهـر الممتلـكات والمعـدات بالتكلفـة بعـد تنزيـل الاسـتهلاك المتراكـم واي تدنـي فـي قيمتهـا, ويتـم اسـتهلاك الممتلـكات والمعـدات (باسـتثناء الأراضـي) عندمـا تكـون جاهـزة للإسـتخدام بطريقـة القسـط الثابـت علـى مـدى العمـر الإنتاجـي المتوقـع لهـا باسـتخدام النسـب السـنوية التاليـة:

	%
مباني	2–15
معدات وأجهزة وأثاث	9-15
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

عندمـا يقـل المبلـغ الممكـن اسـترداده مـن أي مـن الممتلـكات والمعـدات عـن صافـي قيمتهـا الدفتريـة فإنـه يتـم تخفيـض قيمتهـا إلـى القيمـة الممكـن اسـترادها وتسـجل قيمـة التدنـي فـي قائمـة الربـح او الخسـارة الموحـدة.

يتـم مراجعـة العمـر الانتاجـي للممتلـكات والمعـدات فـي نهايـة كل عـام, فـاذا كانـت توقعـات العمـر الانتاجـي تختلـف عـن التقديـرات المعدة سـابقاً يتـم تسـجيل التغيـر فـي التقديـر للسـنوات اللاحقـة باعتبـاره تغيـر فـي التقديـرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لايعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة
الشهـــرة
يتـم تسـجيل الشـهرة بالتكلفـة التـي تمثـل الزيـادة فـي تكلفـة امتـلاك او شـراء الاسـتثمار فـي الشـركة الحليفـة او التابعـة عـن حصـة البنـك فـي القيمـة العادلـة لصافـي موجـودات تلـك الشـركة بتاريـخ الامتـلاك , يتـم تسـجيل الشـهرة الناتجـة عـن الاسـتثمار فـي شـركات تابعـة فـي بنـد منفصـل كموجـودات غيـر ملموسـة, أمـا الشـهرة الناتجـة عـن الاسـتثمار فـي شـركات حليفـة فتظهـر كجـزء مـن حسـاب الاسـتثمار فـي الشـركة الحليفـة ويتـم لاحقـاً تخفيـض تكلفـة الشـهرة بـأي تدنـي فـي قيمـة الاسـتثمار.

يتم توزيع الشهرة على وحدة/وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

يتـم إجـراء اختبـار لقيمـة الشـهرة فـي تاريـخ اعـداد القوائـم الماليـة الموحـدة ويتـم تخفيـض قيمـة الشـهرة إذا كانـت هنـاك دلالـة علـى أن قيمـة الشـهرة قـد تدنـت وذلـك فـي حـال كانـت القيمـة القابلـة للاسـترداد المقـدرة لوحدة/لوحـدات توليـد النقـد التـي تعـود لهـا الشـهرة أقـل مـن القيمـة المسـجلة فـي الدفاتـر لوحـدة / وحـدات توليـد النقـد ويتـم تسـجيل قيمـة التدنـي فـي قائمـة الربـح أو الخسـارة الموحـدة.

الموجودات غير الملموسة الأخرى
الموجـودات غيـر الملموسـة التـي يتـم الحصـول عليهـا مـن خـلال الاندمـاج تقيـد بالقيمـة العادلـة فـي تاريـخ الحصـول عليهـا, أمـا الموجـودات غيـر الملموسـة التـي يتـم الحصـول عليهـا مـن خـلال طريقـة أخـرى غيـر الاندمـاج فيتـم تسـجيلها بالتكلفـة.

يتـم تصنيـف الموجـودات غيـر الملموسـة علـى اسـاس تقديـر عمرهـا الزمنـي لفتـرة محـددة أو لفتـرة غيـر محـددة, ويتـم اطفـاء الموجـودات غيـر الملموسـة التـي لهـا عمـر زمنـي محـدد خـلال هـذا العمـر ويتـم قيـد الاطفـاء فـي قائمـة الربـح أو الخسـارة الموحـدة, أمـا الموجـودات غيـر الملموسـة التـي عمرهـا الزمنـي غيـر محـدد فيتـم مراجعـة التدنـي فـي قيمتهـا فـي تاريـخ القوائـم الماليـة الموحـدة ويتـم تسـجيل أي تدنـي فـي قيمتهـا فـي قائمـة الربـح أو الخسـارة الموحـدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في نفس الفترة.

يتـم مراجعـة أيـة مؤشـرات علـى تدنـي قيمـة الموجـودات غيـر الملموسـة فـي تاريـخ القوائـم الماليـة الموحـدة, كذلـك يتـم مراجعـة تقديـر العمـر الزمنـي لتلـك الموجـودات ويتـم اجـراء أيـة تعديـلات علـى الفتـرات اللاحقـة.

برامج الحاسـوب
تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء , ويتم اطفاء قيمتها بنسبة 15% - 20% سنوياً .

التدني في الموجودات غير المالية:
يتـم مراجعـة القيمـة المدرجـة للموجـودات غيـر الماليـة للبنـك فـي نهايـة كل سـنة ماليـة مـا عـدا الموجـودات الضريبيـة المؤجلـة لتحديـد فيمـا إذا كان هنـاك مؤشـر حـول التدنـي, وفـي حـال وجـود مؤشـر حـول التدنـي يتـم تقديـر المبلـغ الممكـن اسـترداده مـن تلـك الموجـودات.

فـي حـال زادت القيمـة المدرجـة للموجـودات عـن المبلـغ الممكـن اسـترداده مـن تلـك الموجـودات, يتـم تسـجيل خسـارة التدنـي فـي تلـك الموجـودات, المبلـغ الممكـن اسـترداده هـو القيمـة العادلـة للأصـل – مطروحـا منهـا تكاليـف البيـع – أو قيمـة اسـتخدامه أيهمـا أكبـر. يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

لا يتـم عكـس خسـارة التدنـي فـي قيمـة الشـهرة, بالنسـبة للموجـودات الأخـرى, يتـم عكـس خسـارة التدنـي فـي القيمـة فقـط اذا كانـت القيمـة الدفتريـة للموجـودات لا تتجـاوز القيمـة الدفتريـة التـي تـم تحديدهـا بعـد تنزيـل الاسـتهلاك او الاطفـاء اذا لـم يتـم الاعتـراف بخسـارة التدنـي فـي القيمـة.

العملات الاجنبية
لغـرض القوائـم الماليـة الموحـدة, يُعبـر عـن النتائـج والوضـع المالـي لـكل شـركة مـن المجموعـة بوحـدة العملـة الوظيفيـة للبنـك, وعملـة العـرض للقوائـم الماليـة الموحـدة.

يتـم إعـداد القوائـم الماليـة المنفصلـة للشـركات التابعـه للبنـك, وتُعـرض القوائـم الماليـة المنفصلـة لـكل شـركة مـن المجموعـة بعملـة الوظيفيـة الاقتصاديـة الرئيسـية التـي تعمـل فيهـا , تُسـجل المعامـلات بعمـلات غيـر عملتهـا الوظيفيـة للبنـك وفقـاً لأسـعار الصـرف السـائدة فـي تواريـخ تلـك المعاملات, وفـي تاريـخ قائمـة المركـز المالـي الموحـدة, يعـاد تحويـل الموجـودات والمطلوبـات الماليـة بالعمـلات الأجنبيـة وفقـاً لأسـعار الصـرف السـائدة فـي ذلـك التاريـخ, كمـا تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقـاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة, لا يتـم اعـادة تصنيـف تحويـل البنـود غيـر النقديـة التـي تقـاس بالتكلفـة التاريخيـة بعملـة أجنبيـة.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءًا من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية) , والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحدة ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة, يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي, كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة, ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة, وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات, كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة, إن وجدت, في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند استبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية, أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا), فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

بالإضافة لذلك, فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة, تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة), فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عقود الايجار

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار, بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».

استخدم البنك الخيار الثاني لمنهج المعدل بأثر رجعي - الذي يجيز عدم إعادة عرض أرقام المقارنة والتي يتم عرضها بموجب معيار المحاسبة الدولي 17 «عقود الإيجار» - والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد ايجار على حده), تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموما بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

يحدد البنك فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار, ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العق التأجيري في المعيار.

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد, أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار, يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة, علماً بان البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الايجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.

يعترف البنك بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار, يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي بالتكلفة, التي تتضمن القيمة الأولية لإلتزام عقد الايجار معدلة لدفعات الايجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله, بالإضافة الى اي تكاليف مباشرة أولية تحققت وأية تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل وأو اعادة الأصل الى وضعه قبل العقد, مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم إستلامها.

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل بإستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية العقد بإعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أوالمتبقي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر إيهما أقل, يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس اسس تقدير العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات, كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التدني (ان وجدت) ويتم تعديلها لعكس أثر التعديلات على بند الإلتزامات المرتبطة بعقود الإيجار.

يتم قياس الإلتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصوماً بإستخدام معدل الفائدة المحدد ضمنياً في عقد الإيجار, وإذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم إستخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك, وعادةً يتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك.

يحدد البنك معدل الاقتراض من خلال تحليل قروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط الإيجار ونوع الموجودات المؤجرة.

تشمل دفعات الإيجار المأخوذة بعين الاعتبار لغايات احتساب الإلتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:

- الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جوهرية.
- الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الإعتراف المبدئي أخذاً بعين الإعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار.
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر خيار الشراء عندما تكون البنك على ثقة انها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء, دفعات الإيجار عندما يتواجد بند تجديد اختياري ولدى البنك النية بتجديد عقد الإيجار, والغرامات المتعلقة بالإنهاء المبكر للعقد ما لم تكن البنك على ثقة انها لن تقوم بالإنهاء المبكر,

يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الايجار بناءاً على التكلفة المطفأة بإستخدام معدل الفائدة الفعال, ويتم إعادة قياس الإلتزامات عندما يكون هنالك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو نسبة معينة, وعندما يكون هنالك تغير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية, أو عندما تتغير خطة البنك فيما يتعلق بممارسة خيار الشراء, التجديد او الإنهاء للعقد

عندما يتم قياس الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة, يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل او في يتم تسجيلها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة اذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم اطفاؤها بالكامل.

يقوم البنك بعرض حق إستخدام الموجودات ضمن بند الممتلكات والمعدات ويتم عرض الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار ضمن الإلتزامات الاخرى (الأموال المقترضة) في قائمة المركز المالي الموحدة.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة, حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر, فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي, لتصنيف كل عقد إيجار, يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل, إذا كان هذا هو الحال, فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك, فهو عقد إيجار تشغيلي, كجزء من هذا التقييم, يأخذ البنك في عين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل,

يطبق البنك متطلبات إلغاء الاعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على صافي الاستثمار في عقد الإيجار, يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم استخدامها في احتساب مبلغ الاستثمار الإجمالي في الإيجار.

فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل 1 كانون الثاني 2019, يحدد البنك ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناءً على تقييم ما إذا كان:

- يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة ؛
- كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

البنك كمستأجر

لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى البنك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (37) "الإيجارات", تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك, تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار, وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير, على مدى مدة عقد الإيجار.

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر, فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي, لتصنيف كل عقد إيجار, قام البنك بإجراء تقييم شامل حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل الى حد كبير المخاطر والمنفعة من استخدام الأصل الى المستأجر, اذا هذا كان هذا هو الحال, فيكون عقد الإيجار عقدًا تمويليًا, وما غير ذلك اعتبر ايجاراً تشغيلياً, كجزء من في هذا التقييم, اخذ البنك في عين الاعتبار بعض المؤشرات مثل ما إذا كان عقد الإيجار يمثل جزء كبير من عمر الأصل الإنتاجي.

النقد وما في حكمه

هـو النقـد والأرصـدة النقديـة التـي تسـتحق خـلال مـدة ثلاثـة أشـهر, وتتضمـن: النقـد والأرصـدة لـدى بنـوك مركزيـة والأرصـدة لـدى البنـوك والمؤسسـات المصرفيـة, وتنـزل ودائـع البنـوك والمؤسسـات المصرفيـة التـي تسـتحق خـلال مـدة ثلاثـة أشـهر والأرصـدة المقيـدة السـحب

الربح للسهم

يتـم احتسـاب الربـح للسـهم الأساسـي والمخفـض والمتعلـق بالأسـهم العاديـة, ويحتسـب الربـح للسـهم الأساسـي بقسـمة الربـح أو الخسـارة للسـنة العائـدة لمسـاهمي الشـركة علـى المتوسـط المرجـح لعـدد الأسـهم العاديـة خـلال السـنة, ويحتسـب الربـح للسـهم المخفـض بتعديـل الربـح أو الخسـارة للسـنة العائـدة لمسـاهمي الشـركة والمتوسـط المرجـح لعـدد الأسـهم العاديـة بحيـث تظهـر التأثيـر علـى حصـة السـهم مـن أربـاح جميـع الأسـهم العاديـة المتداولـة خـلال السـنة والمحتمـل تراجـع عائدهـا.

7. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــــــــــــون الاول 2020 دينار	2019 دينار
نقد في الخزينة	66,521,033	72,423,711
أرصدة لدى بنوك مركزية :	-	-
- حسابات جارية وتحت الطلب	78,251,193	45,510,029
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	112,910,906	95,075,098
- شهادات إيداع	282,000	69,513,000
- متطلبات الاحتياطي النقدي	91,663,345	102,130,953
	349,628,477	384,652,791
ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(90,488)	(256,615)
	349,537,989	**384,396,176**

بلغـت الأرصـدة لـدى البنـوك المركزيـة 283,107,444 دينـار كمـا فـي 31 كانـون الأول 2020 (312,229,080 دينـــار كمـا فـي 31 كانـون الأول 2019), هـذا وتوزعـت الأرصـدة وفقـا للمراحـل الائتمانيـة حسـب النحـو الآتـي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020 المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2019 الإجمالي
رصيد بداية السنة	312,229,080	-	-	312,229,080	286,177,151
الأرصدة الجديدة خلال السنة	50,576,970	-	-	50,576,970	63,185,504
الأرصدة المسددة	(79,698,606)	-	-	(79,698,606)	(37,133,575)
	283,107,444			283,107,444	312,229,080
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	283,107,444	-	-	283,107,444	312,229,080

ترتفع إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية حسب درجة تركز مخاطر التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما يلي:

البند	فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	كما في 31 كانون الأول 2020 المرحلة الأولى مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع	كما في 31 كانون الأول 2019 المجموع
1	-	-	220,427,349	-	-	-	220,427,349	247,706,557
2	-	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-	-	-
6	-	-	62,680,095	-	-	-	62,680,095	64,522,523
7	-	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	283,107,444	-	-	-	283,107,444	312,229,080

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020							
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي				
رصيد بداية السنة	256,615	-	-	-	-		256,615	194,054
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	21,966	-	-	-	-		21,966	172,243
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(54,503)	-	-	-	-		(54,503)	(109,642)
	224,078	-	-	-	-		224,078	256,655
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-		-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-		-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-		-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-		-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(133,590)	-	-	-	-		(133,590)	(40)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**90,488**	**-**	**-**	**-**	**-**		**90,488**	**256,615**

- بلغ الاحتياطي النقدي 91,663,345 دينـار كما فـي 31 كانون الأول 2020 (102,130,953 دينار كما في 31 كانون الاول 2019),
- بلغـت الأرصـدة مقيـدة السحـب بإستثنـاء الاحتياطـي النقـدي 2,275,906 دينـار كمـا فـي 31 كانـون الاول 2020 (2,440,098 دينار كما في 31 كانون الاول 2019).
- تشمل الودائع لآجل وخاضعة لإشعار 10,635,000 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2020 (10,635,000 دينار كما في 31 كانـون الاول 2019).
- لم يتم احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019 وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 فيما يخص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

8. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	بنـوك ومؤسسـات مصرفيـة محليـة		بنـوك ومؤسسـات مصرفيـة خارجيـة		المجمـوع	
	31 كانون الاول					
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	172,137,756	121,074,922	172,137,756	121,074,922
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	15,000,000	48,376,500	3,588,480	18,874,863	18,588,480	67,251,363
	15,000,000	48,376,500	175,728,356	139,949,785	190,726,236	188,326,285
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(69)	(263)	(3,837)	(2,695)	(3,906)	(2,958)
	14,999,931	48,376,237	175,722,399	139,947,090	190,722,330	188,323,327

توزع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	121,274,657	-	-	-	-	121,274,657	119,503,328
3	60,366,896	-	-	-	-	60,366,896	13,534,979
4	5,464,250	-	-	-	-	5,464,250	17,968,927
5	69,967	-	-	-	-	69,967	2,742,570
6	3,448,318	-	-	-	-	3,448,318	34,474,900
7	-	-	-	-	-	-	101,581
8	-	-	-	-	101,097	101,097	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	1,051	1,051	-
المجموع	190,624,088	-	-	-	102,148	190,726,236	188,326,285

- توزعت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	188,224,704	-	101,581	-	-	188,326,285	152,122,328
الأرصدة الجديدة خلال السنة	70,375,920	-	-	-	-	70,375,920	111,274,189
الأرصدة المسددة	(64,324,977)	-	-	-	-	(64,324,977)	(66,390,142)
	194,275,647	-	-	-	-	194,377,228	197,006,375
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(645)	-	(101,581)	-	102,226	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	625	625	50,019
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,186,955)	-	-	-	-	(1,186,955)	(8,730,109)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(2,463,959)	-	-	-	(703)	(2,464,662)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**190,624,088**	**-**	**-**	**-**	**102,148**	**190,726,236**	**188,326,285**

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	2,527	-	431	-	-	2,958	3,634
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	702	-	-	-	-	702	58
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(282)	-	-	-	-	(282)	(1,138)
	2,947	-	-	-	-	3,378	2,554
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(645)	-	(431)	-	1,076	-	-
الأثر على المخصص -كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	678	678	431
التغيرات الناتجة عن تعديلات	1,589	-	-	-	-	1,589	(25)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,036)	-	-	-	(703)	(1,739)	(2)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**2,855**	**-**	**-**	**-**	**1,051**	**3,906**	**2,958**

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 50,413,347 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (20,497,643 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 3,037,779 دينار كما في 31 كانون الاول 2020 (3,023,348 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) .

9. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الاول					
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	-	25,000,000	564,000	11,007,225	564,000	36,007,225
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر الى 9 أشهر	-	-	-	-	-	-
إيداعات تستحق خلال فترة من 9 أشهر الى سنة	-	-	-	2,051,089	-	2,051,089
إيداعات تستحق خلال فترة تزيد عن سنة	89,000,000	146,085,000	-	24,106,000	89,000,000	170,191,000
	89,000,000	171,085,000	564,000	37,164,314	89,564,000	208,249,314
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(38,428)	(88,612)	(5)	(36,937)	(38,433)	(125,549)
	88,961,572	**170,996,388**	**563,995**	**37,127,377**	**89,525,567**	**208,123,765**

توزع إجمالي الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	11,007,225
3	74,000,000	-	-	-	-	100,000,000
4	15,000,000	-	-	-	-	27,051,089
5	-	-	-	-	-	70,191,000
6	564,000	-	-	-	-	-
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	**89,564,000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**208,249,314**

- توزعت الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة	208,249,314	-	-	-	-	208,249,314	235,452,225
الأرصدة الجديدة خلال السنة	564,000	-	-	-	-	564,000	2,051,089
الأرصدة المسددة	(109,249,314)	-	-	-	-	(109,249,314)	(29,254,000)
	99,564,000	-	-	-	-	99,564,000	208,249,314
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(10,000,000)	-	-	-	-	(10,000,000)	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**89,564,000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**89,564,000**	**208,249,314**

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة	125,549	-	-	-	-	125,549	16,998
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	6,103	-	-	-	-	6,103	112,242
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(106,995)	-	-	-	-	(106,995)	(3,691)
	24,657	-	-	-	-	24,657	125,549
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	13,776	-	-	-	-	13,776	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**38,433**	**-**	**-**	**-**	**-**	**38,433**	**125,549**

- لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الاول 2020 و 2019.

10. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2020	2019
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	32,883	512,720
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة*	124,159	115,996
حق استلام موجودات مالية بالقيمة العادلة **	15,000,000	-
	15,157,042	**628,716**

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.

** يمثل هذا البند موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة متمثلة في حق مشروط لإستلام موجودات مالية تم الإعتراف بها من قبل البنك بموجب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32) و تطبيقاً للإتفاقية الموقعة بتاريخ 23 كانون الأول 2018 و التي تعتبر إمتداد لها و جزءً لا يتجزء منها و المتعلقة ببيع موجودات رأسمالية , هذا وقد تم تقييم هذه الموجودات بالقيمة العادلة لها بتاريخ القوائم المالية الموحدة و الذي نتج عنها أرباح تقييم بنفس القيمة.

11. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2020	2019
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	4,587,610	45,214,112
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة *	2,455,669	2,941,952
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	5,411,781	5,580,083
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة *	46,726,887	1,219,501
مجموع أدوات الملكية	59,181,947	54,955,648
سندات	25,344,463	25,909,988
مجموع أدوات الدين	25,344,463	25,909,988
	84,526,410	**80,865,636**

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 510,741 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (547,272 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019) .
* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها أو بإستخدام مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها.
- قام البنك خلال العام 2020 بالإستثمار في موجودات مالية غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة نتج عنها أرباح عند الإعتراف الأولي تماشياً مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بمبلغ 3,652,011 دينار.

- توزيع إجمالي أدوات الدين الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020				كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة مستوى إفرادي	المجموع	المجموع
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
1	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-
5	18,129,573	-	-	18,129,573	14,875,218
6	7,214,890	-	-	7,214,890	11,034,770
7	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-
	25,344,463	-	-	**25,344,463**	**25,909,988**

إن الحركة على أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر خلال السنة كانت على النحو الآتي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020				كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
القيمة العادلة كما في بداية السنة	25,909,988	-	-	25,909,988	-
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	25,909,988
الاستثمارات المستحقة خلال السنة	-	-	-	-	-
	25,909,988	-	-	25,909,988	25,909,988
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(565,525)	-	-	(565,525)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**25,344,463**	**-**	**-**	**25,344,463**	**25,909,988**

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020				كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
رصيد بداية السنة	77,271	-	-	77,271	-
خسارة التدني على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	77,271
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	-	-	-	-	-
	77,271	-	-	77,271	77,271
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	134,933	-	-	134,933	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة*	**212,204**	**-**	**-**	**212,204**	**77,271**

* لـم يتـم إدراج مخصـص الخسـائر الإئتمانيـة أعـلاه فـي قائمـة المركـز المالـي الموحـدة لأن القيمـة الدفتريـة للاسـتثمار فـي السـندات بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الدخـل الشـامل يمثـل قيمتهـا العادلـة ,

12. تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة

	31 كانون الاول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2020	2019
	دينار	دينار
الافراد (التجزئة)	557,702,675	488,438,680
حسابات جارية مدينة	13,786,902	12,835,949
قروض وكمبيالات *	518,981,439	451,086,250
بطاقات الائـتمان	24,934,334	24,516,481
القروض العقارية	259,123,143	238,577,717
الشركات :	621,426,028	681,832,288
الشركات الكبرى	375,831,841	438,140,685
حسابات جارية مدينة	65,042,272	74,961,948
قروض وكمبيالات *	310,789,569	363,178,737
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	245,594,187	243,691,603
حسابات جارية مدينة	50,666,441	55,061,893
قروض وكمبيالات *	194,927,746	188,629,710
الحكومة والقطاع العام	181,364,510	122,691,256
المجمـــوع	**1,619,616,356**	**1,531,539,941**
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(141,725,555)	(112,104,787)
ينزل : فوائد معلقة	(11,151,703)	(9,909,717)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	**1,466,739,098**	**1,409,525,437**

* صافـي بعـد تنزيـل الفوائـد والعمـولات المقبوضـة مقدمـــاً البالغـــة 16,427,772 دينـــار كمـا فـي 31 كانـون الأول 2020 (17,143,660 دينـار كمـا فـي 31 كانـون الأول 2019) .

- بلغـت تسـهيلات المرحلـة الثالثـة 137,962,291دينـار أي مـا نسـبته (8/5%) من رصيد التسـهيلات الإئتمانية المباشـرة للسـنة (114,630,680 دينـار أي مـا نسبتـه (7/5%) في نهاية السـنة السـابقة) .

- بلغـت تسـهيلات المرحلـة الثالثـة بعـد تنزيـل الفوائـد المعلقـة 126,812,522 دينـار أي مـا نسـبته (7/8%) مـن رصيـد التسـهيلات الإئتمانيـة المباشـرة بعـد تنزيـل الفوائـد المعلقـــة للسـنة (104,723,259 دينـار أي مـا نسـبته (6/9%) فـي نهاية السـنة السـابقة) .

- بلغـت التسـهيلات الإئتمانيـة الممنوحـة للحكومـة الأردنيـة وبكفالتهـا 12,813,252دينـار أي مـا نسـبته (0/79%) مـن إجمالـي التسـهيلات الإئتمانيـة المباشـرة للسـنة (32,598,476 دينـار أي مـا نسـبته (2/13%) فـي نهايـة السـنة السـابقة) , كمـا بلغـت التسـهيلات الممنوحـة للقطـاع العـام فـي فلسـطين 57,511,269 دينـار (46,734,985 دينـار فـي نهايـة السـنة السـابقة) بالإضافـة إلـى تسـهيلات ممنوحـة إلـى حكومـات أجنبيـة بمبلـغ 20,158,288 دينـار .

- تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي وفقا للمراحل الائتمانية كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	663,999,644	619,153,135	100,655,921	33,100,561	114,630,680	1,531,539,941
التسهيلات الجديدة خلال السنة	77,492,024	133,583,810	900,782	1,312,784	2,851,410	216,140,810
التسهيلات المسددة	(32,342,669)	(45,279,106)	(4,719,654)	(1,753,602)	(4,952,378)	(89,047,409)
	709,148,999	707,457,839	96,837,049	32,659,743	112,529,712	1,658,633,342
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	61,429,998	21,017,814	(61,429,998)	(19,765,834)	(1,251,980)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(46,520,996)	(9,287,954)	47,945,747	10,194,415	(2,331,212)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(14,702,520)	(3,161,359)	(9,622,678)	(6,464,342)	33,950,899	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(11,668,629)	(630,614)	(5,285,853)	(985,622)	(1,006,282)	(19,577,000)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(16,673,567)	10,134,796	3,296,048	(38,184)	1,817,435	(1,463,472)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(595,203)	(595,203)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(8,212,611)	(102,174)	(3,866,352)	(49,096)	(5,151,078)	(17,381,311)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**672,800,674**	**725,428,348**	**67,873,963**	**15,551,080**	**137,962,291**	**1,619,616,356**

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الأئتمانية:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	2,033,638	5,357,779	11,796,862	984,202	91,932,306	112,104,787
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	302,216	660,668	214,720	5,331,446	6,378,560	12,887,610
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(120,274)	(346,518)	(1,631,171)	(18,841)	(2,750,512)	(4,867,316)
	2,215,580	5,671,929	10,380,411	6,296,807	95,560,354	120,125,081
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	556,325	829,225	(556,325)	(182,354)	(646,871)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(104,643)	(68,643)	449,000	634,302	(910,016)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(11,888)	(36,702)	(86,163)	(66,243)	200,996	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين						
المراحل الثلاث خلال السنة	(400,893)	(728,991)	34,533	(555,607)	28,836,461	27,185,503
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(448,439)	(1,943,611)	186,924	(653,827)	386,866	(2,472,087)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(564,671)	(564,671)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,845)	(5,160)	(39,551)	(20,710)	(2,481,005)	(2,548,271)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**1,804,197**	**3,718,047**	**10,368,829**	**5,452,368**	**120,382,114**	**141,725,555**

- تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي وفقا للمراحل الائتمانية كما يلي:

البند	31 كانون الأول 2019					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	820,264,824	591,291,301	43,835,749	27,975,928	91,750,968	1,575,118,770
التسهيلات الجديدة خلال السنة	68,770,402	116,221,082	3,055,428	2,970,455	3,209,553	194,226,920
التسهيلات المسددة	(30,476,769)	(53,502,298)	(2,810,105)	(1,822,183)	(8,723,295)	(97,334,650)
	858,558,457	654,010,085	44,081,072	29,124,200	86,237,226	1,672,011,040
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	23,345,623	10,772,363	(23,345,623)	(9,724,840)	(1,047,523)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(103,952,073)	(20,996,081)	104,496,747	22,978,514	(2,527,107)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(19,079,422)	(7,322,366)	(6,191,098)	(7,864,391)	40,457,277	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	10,372,676	(1,000,688)	(17,211,679)	(936,607)	(4,888,808)	(13,665,106)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(105,236,383)	(16,309,974)	(1,165,024)	(473,819)	(1,731,953)	(124,917,153)
التسهيلات المعدومة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(1,861,964)	(1,861,964)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(9,234)	(204)	(8,474)	(2,496)	(6,468)	(26,876)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**663,999,644**	**619,153,135**	**100,655,921**	**33,100,561**	**114,630,680**	**1,531,539,941**

- افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الأئتمانية:

البند	31 كانون الأول 2019					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	1,745,391	4,086,242	14,672,544	1,114,957	75,385,510	97,004,644
التسهيلات الجديدة خلال السنة	314,666	1,023,407	169,370	814,799	12,096,632	14,418,874
التسهيلات المسددة	(97,125)	(323,776)	(3,655,207)	(445,454)	(14,537,099)	(19,058,661)
	1,962,932	4,785,873	11,186,707	1,484,302	72,945,043	92,364,857
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	108,131	1,072,667	(108,131)	(267,918)	(804,749)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(238,181)	(138,858)	564,872	1,666,490	(1,854,323)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(37,908)	(54,344)	(86,832)	(285,474)	464,558	-
الأثر على المخصص كما في نهاية الفترة نتيجة تغيير التصنيف						
بين المراحل الثلاث خلال السنة	(56,276)	(987,629)	207,575	(1,461,077)	23,890,590	21,593,183
التغيرات الناتجة عن تعديلات	294,991	680,074	32,894	(152,121)	(1,634,305)	(778,467)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(1,555,947)	(1,555,947)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(51)	(4)	(223)	-	481,439	481,161
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**2,033,638**	**5,357,779**	**11,796,862**	**984,202**	**91,932,306**	**112,104,787**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القطاع:	31 كانون الأول 2020					
		الشركات				
	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	36,194,481	7,134,274	42,395,693	26,037,867	342,472	112,104,787
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	8,480,250	2,105,683	1,367,495	897,315	36,867	12,887,610
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(1,724,671)	(680,587)	(2,325,393)	(136,665)	-	(4,867,316)
	42,950,060	8,559,370	41,437,795	26,798,517	379,339	120,125,081
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	4,213,373	1,860,072	14,492,439	6,619,619	-	27,185,503
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(2,326,083)	(248,493)	119,475	24,266	(41,252)	(2,472,087)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج المركز المالي	(82,971)	-	-	(481,700)	-	(564,671)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(134,746)	(83,297)	(2,158,565)	(171,663)	-	(2,548,271)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	44,619,633	10,087,652	53,891,144	32,789,039	338,087	141,725,555
إعادة التوزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	101,199	1,532,298	53,747,406	32,239,778	338,087	87,958,768
المخصصات على مستوى تجميعي	44,518,434	8,555,354	143,738	549,261	-	53,766,787
الرصيد في نهاية السنة	**44,619,633**	**10,087,652**	**53,891,144**	**32,789,039**	**338,087**	**141,725,555**

	31 كانون الأول 2019					
		الشركات				
	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	29,508,935	6,150,599	39,872,490	21,268,030	204,590	97,004,644
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	9,626,128	1,125,767	2,539,558	1,116,262	11,159	14,418,874
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(7,598,587)	(1,383,027)	(7,575,493)	(2,501,554)	-	(19,058,661)
	31,536,476	5,893,339	34,836,555	19,882,738	215,749	92,364,857
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	4,370,096	1,062,844	6,819,728	9,340,515	-	21,593,183
التغيرات الناتجة عن التعديلات	241,454	178,180	611,314	(1,936,138)	126,723	(778,467)
التسهيلات المعدومة والمحولة لخارج المركز المالي	(87,682)	-	-	(1,468,265)	-	(1,555,947)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	134,137	(89)	128,096	219,017	-	481,161
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	36,194,481	7,134,274	42,395,693	26,037,867	342,472	112,104,787
المخصصات على مستوى إفرادي	168,410	1,456,259	42,249,329	25,544,883	342,472	69,761,353
المخصصات على مستوى تجميعي	36,026,071	5,678,015	146,364	492,984	-	42,343,434
الرصيد في نهاية السنة	**36,194,481**	**7,134,274**	**42,395,693**	**26,037,867**	**342,472**	**112,104,787**

وفيما يلي التفاصيل على مستوى كل قطاع أعمال كما في 31 كانون الأول 2020:

أ) محفظة الافراد (التجزئة)	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-
5	842,653	-	-	-	-	842,653	56,894
6	77,876	-	-	-	-	77,876	626,042
7	-	-	-	-	-	-	51,656
8	-	-	-	-	107,946	107,946	-
9	-	-	-	-	-	-	90,319
10	-	-	-	-	612,946	612,946	599,969
غير مصنف	-	508,080,383	-	8,411,144	39,569,727	556,061,254	487,013,800
المجموع	**920,529**	**508,080,383**	**-**	**8,411,144**	**40,290,619**	**557,702,675**	**488,438,680**

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	682,936	434,486,858	51,656	17,493,817	35,723,413	488,438,680	447,634,876
التسهيلات الجديدة خلال السنة	422,689	94,290,500	-	1,154,703	981,976	96,849,868	92,429,199
التسهيلات المسددة	(31,700)	(37,850,550)	(7,216)	(1,567,723)	(1,869,530)	(41,326,719)	(44,337,373)
	1,073,925	490,926,808	44,440	17,080,797	34,835,859	543,961,829	495,726,702
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	10,221,134	-	(9,467,819)	(753,315)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(5,069,110)	-	5,557,065	(487,955)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(96,382)	(2,757,967)	-	(3,890,213)	6,744,562	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(596,330)	-	(788,740)	245,751	(1,139,319)	(1,294,648)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(19,854)	15,372,204	(15,415)	(71,624)	(24,074)	15,241,237	(5,872,190)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قامة المركز المالي الممنوحة	-	-	-	-	(90,472)	(90,472)	(120,884)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(37,160)	(16,356)	(29,025)	(8,322)	(179,737)	(270,600)	(300)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**920,529**	**508,080,383**	**-**	**8,411,144**	**40,290,619**	**557,702,675**	**488,438,680**

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	2,691	4,450,098	31	943,516	30,798,145	36,194,481	29,508,935
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	8	538,651	-	5,330,615	2,610,976	8,480,250	9,626,129
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(494)	(311,995)	(15)	(16,572)	(1,395,595)	(1,724,671)	(7,598,587)
	2,205	4,676,754	16	6,257,559	32,013,526	42,950,060	31,536,477
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	657,598	-	(127,932)	(529,666)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(45,197)	-	442,517	(397,320)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(38)	(34,868)	-	(53,130)	88,036	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(589,289)	-	(388,999)	5,191,661	4,213,373	4,370,096
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,026)	(1,590,036)	(6)	(713,419)	(21,596)	(2,326,083)	241,454
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(82,971)	(82,971)	(87,682)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(135)	(873)	(10)	(5,488)	(128,240)	(134,746)	134,136
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**1,006**	**3,074,089**	**-**	**5,411,108**	**36,133,430**	**44,619,633**	**36,194,481**

ب) محفظة القروض العقارية

البند	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	الإجمالي	
	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	391,015	-	-	-	-	391,015	-
3	541,315	-	-	-	-	541,315	187,877
4	876,982	-	-	-	-	876,982	135,577
5	7,636,921	-	206,635	-	-	7,843,556	5,510,847
6	12,373,196	-	2,644,002	-	-	15,017,198	14,005,718
7	-	-	120,098	-	-	120,098	9,046,500
8	-	-	-	-	23,834	23,834	1,246,376
9	-	-	-	-	-	-	219,057
10	-	-	-	-	1,403,064	1,403,064	941,805
غير مصنف	-	213,536,822	-	6,758,473	12,610,786	232,906,081	207,283,960
المجموع	**21,819,429**	**213,536,822**	**2,970,735**	**6,758,473**	**14,037,684**	**259,123,143**	**238,577,717**

افصاح الحركة على التسهيلات :	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	19,840,019	180,957,729	9,046,500	15,232,595	13,500,874	238,577,717	248,820,243
التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,442,888	37,823,673	-	158,081	-	39,424,642	30,805,176
التسهيلات المسددة	(2,641,569)	(6,950,462)	(496,128)	(152,363)	(1,408,866)	(11,649,388)	(21,653,378)
	18,641,338	211,830,940	8,550,372	15,238,313	12,092,008	266,352,971	257,972,041
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,758,288	10,650,172	(5,758,288)	(10,151,507)	(498,665)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(54,551)	(3,891,223)	442,936	4,290,949	(788,111)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(389,896)	(420,380)	(2,487,860)	3,298,136	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(136,943)	(23,304)	(4,005)	(123,847)	(29,882)	(317,981)	(1,407,966)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(2,388,703)	(4,554,049)	160,100	33,199	107,087	(6,642,366)	(17,985,855)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	(85,818)	-	(40,774)	(142,889)	(269,481)	(503)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**21,819,429**	**213,536,822**	**2,970,735**	**6,758,473**	**14,037,684**	**259,123,143**	**238,577,717**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	36,076	865,727	77,000	36,648	6,118,823	7,134,274	6,150,599
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	3,957	112,956	199,250	831	1,788,689	2,105,683	1,125,767
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(4,491)	(29,702)	(4,275)	(2,025)	(640,094)	(680,587)	(1,383,027)
	35,542	948,981	271,975	35,454	7,267,418	8,559,370	5,893,339
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	62,952	170,138	(62,952)	(52,933)	(117,205)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(89)	(19,254)	79,193	169,476	(229,326)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(1,770)	(5,774)	(12,018)	19,562	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(54,996)	(138,800)	(79,139)	(146,987)	2,279,994	1,860,072	1,062,844
التغيرات الناتجة عن تعديلات	15,481	(335,051)	3,678	59,928	7,471	(248,493)	178,180
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	(4,288)	-	(15,222)	(63,787)	(83,297)	(89)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**58,890**	**619,956**	**206,981**	**37,698**	**9,164,127**	**10,087,652**	**7,134,274**

ج) التسهيلات الممنوحة للشركات	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	159	-	-	-	-	159	-
2	11,145,957	-	-	-	-	11,145,957	7,619,500
3	22,460,242	-	-	-	-	22,460,242	-
4	57,414,311	-	6,348,269	-	-	63,762,580	71,595,239
5	99,001,549	-	14,757,816	-	-	113,759,365	67,964,921
6	88,677,749	-	10,769,241	-	-	99,446,990	199,728,805
7	16,307,000	-	2,422,068	-	-	18,729,068	57,712,298
8	-	-	-	-	369,051	369,051	5,811,592
9	-	-	-	-	14,527,705	14,527,705	5,923,227
10	-	-	-	-	31,035,943	31,035,943	20,867,405
غير مصنف	-	263,608	-	177,510	153,663	594,781	917,698
المجموع	**295,006,967**	**263,608**	**34,297,394**	**177,510**	**46,086,362**	**375,831,841**	**438,140,685**

افصاح الحركة على التسهيلات:	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	346,908,465	739,170	57,712,298	28,817	32,751,935	438,140,685	485,610,545
التسهيلات الجديدة خلال السنة	14,951,795	53,282	463,448	-	1,583,681	17,052,206	44,075,339
التسهيلات المسددة	(20,997,249)	(267,223)	(1,816,063)	-	(763,994)	(23,844,529)	(11,240,397)
	340,863,011	525,229	56,359,683	28,817	33,571,622	431,348,362	518,445,487
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	40,572,957	-	(40,572,957)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(27,000,812)	(183,099)	27,000,812	183,099	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(13,955,483)	-	(2,494,129)	-	16,449,612	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(10,291,853)	-	(4,866,251)	(36,181)	(1,508,973)	(16,703,258)	(6,692,334)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(28,785,023)	(78,522)	2,532,674	1,775	1,711,979	(24,617,117)	(73,589,909)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(6,395,830)	-	(3,662,438)	-	(4,137,878)	(14,196,146)	(22,559)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**295,006,967**	**263,608**	**34,297,394**	**177,510**	**46,086,362**	**375,831,841**	**438,140,685**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد في بداية السنة	978,778	7,908	11,502,371	425	29,906,211	42,395,693	39,872,490
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	145,983	456	3,870	-	1,217,186	1,367,495	2,539,558
الرصيد بداية السنة	(79,012)	(1,808)	(1,617,747)	-	(626,826)	(2,325,393)	(7,575,493)
	1,045,749	6,556	9,888,494	425	30,496,571	41,437,795	34,836,555
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	307,979	-	(307,979)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(44,224)	(2,544)	44,224	2,544	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(10,467)	-	(7,706)	-	18,173	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(198,091)	-	13,428	(812)	14,677,914	14,492,439	6,819,728
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(253,294)	(2,092)	(10,393)	(72)	385,326	119,475	611,314
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,676)	-	(39,249)	-	(2,117,640)	(2,158,565)	128,096
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**845,976**	**1,920**	**9,580,819**	**2,085**	**43,460,344**	**53,891,144**	**42,395,693**

د) التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثاني		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	4,774,931	-	-	-	-	4,774,931	-
3	18,093,131	-	1,022,525	-	-	19,115,656	1,320,597
4	39,853,505	-	660,573	-	-	40,514,078	1,835,262
5	59,196,225	-	10,303,809	-	-	69,500,034	42,237,593
6	51,771,447	-	7,510,605	-	-	59,282,052	128,483,516
7	-	-	11,108,322	-	-	11,108,322	33,845,467
8	-	-	-	-	2,727,983	2,727,983	286,695
9	-	-	-	-	2,051,371	2,051,371	11,508,303
10	-	-	-	-	32,085,936	32,085,936	20,234,405
غير مصنف	-	3,547,535	-	203,953	682,336	4,433,824	3,939,765
المجموع	**173,689,239**	**3,547,535**	**30,605,834**	**203,953**	**37,547,626**	**245,594,187**	**243,691,603**

افصاح الحركة على التسهيلات :	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	173,876,968	2,969,378	33,845,467	345,332	32,654,458	243,691,603	258,358,659
التسهيلات الجديدة خلال السنة	10,516,364	1,416,355	437,334	-	285,753	12,655,806	16,953,385
التسهيلات المسددة	(8,672,151)	(210,871)	(2,400,247)	(33,516)	(909,988)	(12,226,773)	(20,103,502)
	175,721,181	4,174,862	31,882,554	311,816	32,030,223	244,120,636	255,208,542
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	15,098,753	146,508	(15,098,753)	(146,508)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(19,465,633)	(144,522)	20,501,999	163,302	(1,055,146)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(650,655)	(13,496)	(6,708,169)	(86,269)	7,458,589	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(1,239,833)	(10,980)	(415,597)	(36,854)	286,822	(1,416,442)	(4,270,158)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	6,005,047	(604,837)	618,689	(1,534)	22,443	6,039,808	(5,502,187)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(504,731)	(504,731)	(1,741,080)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,779,621)	-	(174,889)	-	(690,574)	(2,645,084)	(3,514)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**173,689,239**	**3,547,535**	**30,605,834**	**203,953**	**37,547,626**	**245,594,187**	**243,691,603**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	673,620	34,047	217,460	3,613	25,109,127	26,037,867	21,268,030
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	115,401	8,605	11,600	-	761,709	897,315	1,116,262
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(36,277)	(3,013)	(9,134)	(244)	(87,997)	(136,665)	(2,501,554)
	752,744	39,639	219,926	3,369	25,782,839	26,798,517	19,882,738
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	185,394	1,489	(185,394)	(1,489)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(60,330)	(1,648)	325,583	19,765	(283,370)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,383)	(64)	(72,683)	(1,095)	75,225	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(147,806)	(902)	100,244	(18,809)	6,686,892	6,619,619	9,340,515
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(168,348)	(16,432)	193,645	(264)	15,665	24,266	(1,936,138)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(481,700)	(481,700)	(1,468,265)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(35)	-	(292)	-	(171,336)	(171,663)	219,017
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**560,236**	**22,082**	**581,029**	**1,477**	**31,624,215**	**32,789,039**	**26,037,867**

هـ) التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثاني		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	93,694,953	-	-	-	-	93,694,953	32,598,476
2	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-
5	13,068,288	-	-	-	-	13,068,288	-
6	74,601,269	-	-	-	-	74,601,269	90,092,780
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**181,364,510**	**-**	**-**	**-**	**-**	**181,364,510**	**122,691,256**

افصاح الحركة على التسهيلات :	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	122,691,256	-	-	-	-	122,691,256	134,694,447
التسهيلات الجديدة خلال السنة	50,158,288	-	-	-	-	50,158,288	9,963,821
التسهيلات المسددة	-	-	-	-	-	-	-
	172,849,544	-	-	-	-	172,849,544	144,658,268
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	8,514,966	-	-	-	-	8,514,966	(21,967,012)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**181,364,510**	**-**	**-**	**-**	**-**	**181,364,510**	**122,691,256**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	342,472	-	-	-	-	342,472	204,590
خسارة التدني على الارصدة خلال الفترة	36,867	-	-	-	-	36,867	11,159
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	-	-	-	-	-	-	-
	379,339	-	-	-	-	379,339	215,749
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال لسنة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(41,252)	-	-	-	-	(41,252)	126,723
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**338,087**	**-**	**-**	**-**	**-**	**338,087**	**342,472**

الفوائد المعلقة	31 كانون الأول 2020				
		الشركات			
فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,977,386	1,251,133	2,700,185	3,981,013	9,909,717
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	328,944	621,957	762,920	950,655	2,664,476
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(132,513)	(115,065)	(144,941)	(111,891)	(504,410)
فروقات ترجمة	(17,670)	(74,265)	(555,033)	(240,282)	(887,250)
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(7,500)	-	-	(23,330)	(30,830)
الرصيد في نهاية السنة	**2,148,647**	**1,683,760**	**2,763,131**	**4,556,165**	**11,151,703**

	31 كانون الأول 2019				
		الشركات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,955,428	966,577	2,286,197	3,666,265	8,874,467
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	207,268	541,503	602,034	861,393	2,212,198
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(149,508)	(256,947)	(188,046)	(276,430)	(870,931)
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(35,802)	-	-	(270,215)	(306,017)
الرصيد في نهاية السنة	**1,977,386**	**1,251,133**	**2,700,185**	**3,981,013**	**9,909,717**

تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب التوزيع الجغرافي والقطاع الاقتصادي كما يلي :

	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	
			31 كانون الأول	
			2020	2019
	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	7,633,963	-	7,633,963	8,648,647
صناعة	87,772,946	61,737,781	149,510,727	171,263,974
تجارة	240,703,965	56,546,070	297,250,035	331,362,025
عقارات	243,283,048	15,840,095	259,123,143	238,003,898
انشاءات	25,441,236	15,083,745	40,524,981	40,945,442
زراعة	5,852,154	659,342	6,511,496	4,863,462
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	63,068,128	35,025,613	98,093,741	102,410,297
أسهم	11,556,787	-	11,556,787	11,322,220
افراد	454,667,535	113,379,438	568,046,973	500,028,720
حكومة وقطاع عام	103,694,953	77,669,557	181,364,510	122,691,256
المجموع	**1,243,674,715**	**375,941,641**	**1,619,616,356**	**1,531,539,941**

13. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019
	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	219,643,092	206,307,665
سندات واسناد قرض شركات وبنوك	30,290,562	27,218,660
سندات حكومات خارجية	31,852,447	9,405,766
مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية	281,786,101	242,932,091
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات واسناد قرض شركات	66,434,000	28,192,320
اذونات حكومات خارجية	934,739	1,610,020
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية	67,368,739	29,802,340
مجموع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	349,154,840	272,734,431
ينزل : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(699,871)	(198,632)
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	348,454,969	272,535,799

- تحليل السندات والاذونات:	31 كانون الاول 2020	31 كانون الاول 2019
	دينـــــار	دينـــــار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	340,607,045	264,177,929
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	8,547,795	8,556,502
المجموع	**349,154,840**	**272,734,431**

توزعت أدوات الدين بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الإئتماني بناء على نظام البنك الداخلي كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
1	219,643,092	-	-	-	-	206,307,665
2	724,151	-	-	-	-	-
3	5,688,967	-	-	-	-	10,716,223
4	5,007,406	-	-	-	-	6,725,912
5	80,320,242	-	-	-	-	32,981,368
6	37,770,982	-	-	-	-	16,003,263
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	349,154,840	-	-	-	-	272,734,431

توزعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة	272,734,431	-	-	-	-	203,996,033
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	137,857,159	-	-	-	-	132,367,120
الإستثمارات المستحقة	(61,574,081)	-	-	-	-	(63,669,630)
	349,017,509	-	-	-	-	272,693,523
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	137,331	-	-	-	-	40,908
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	349,154,840	-	-	-	-	272,734,431

البند	كما في 31 كانون الأول 2019				المجموع
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	
رصيد بداية السنة	600,349	198,632	-	-	198,632
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	109,782	403,806	-	-	403,806
الإستثمارات المستحقة	(477,395)	(17,407)	-	-	(17,407)
	232,736	585,031	-	-	585,031
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(34,104)	114,840	-	-	114,840
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	198,632	699,871	-	-	699,871

- تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي :

	أقل من شهر	أكثر من شهر الى 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2020	6,000,640	18,070,528	20,610,042	15,598,000	247,403,862	41,471,768	349,154,840
31 كانون الأول 2019	-	8,750,010	47,369,743	860,009	156,383,614	59,371,055	272,734,431

14. ممتلكات ومعدات - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	اراضـــــي	مبانـــــــي	معدات واجهـزة واثاث	وسائـط نقـل	أجهـــــــزة الحاسب الآلي	تحسينـــات وديكـــورات	المجموع
2020	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	4,159,152	14,427,159	26,170,961	1,093,021	13,281,679	21,870,623	81,002,595
إضافات	-	764,088	985,558	1,043	3,230,589	1,238,969	6,220,247
استبعادات	(3,855)	(5,000)	(796,993)	(113)	(870,722)	(511,611)	(2,188,294)
فروقات عملات أجنبية	(103,306)	(1,128,509)	(479,280)	(24,733)	(189,643)	(341,481)	(2,266,952)
الرصيد في نهاية السنة	4,051,991	14,057,738	25,880,246	1,069,218	15,451,903	22,256,500	82,767,596
الاستهلاك المتراكم :							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	6,656,806	16,541,978	587,078	9,308,093	17,037,422	50,131,377
استهلاك السنة	-	253,447	1,657,414	121,933	1,390,855	1,385,473	4,809,122
(استبعادات)	-	-	(705,383)	(90)	(808,652)	(491,377)	(2,005,502)
فروقات عملات أجنبية	-	(192,939)	(315,486)	(17,850)	(110,861)	(308,655)	(945,791)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	6,717,314	17,178,523	691,071	9,779,435	17,622,863	51,989,206
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	4,051,991	7,340,424	8,701,723	378,147	5,672,468	4,633,637	30,778,390
دفعات على شراء موجودات ثابتة *	-	829	809,982	-	740,285	4,834,146	6,385,242
حق استخدام الأصول المستأجرة **	-	-	-	-	-	-	16,829,962
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	4,051,991	7,341,253	9,511,705	378,147	6,412,753	9,467,783	53,993,594
2019							
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	4,159,347	14,532,229	22,007,949	909,014	12,355,467	21,360,681	75,324,687
اضافات	-	20,672	5,926,447	184,053	1,263,797	1,664,165	9,059,134
(استبعادات)	-	(123,617)	(1,763,117)	-	(337,323)	(1,153,091)	(3,377,148)
فروقات عملات أجنبية	(195)	(2,125)	(318)	(46)	(262)	(1,132)	(4,078)
الرصيد في نهاية السنة	4,159,152	14,427,159	26,170,961	1,093,021	13,281,679	21,870,623	81,002,595
الاستهلاك المتراكم :							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	6,517,318	16,258,673	475,283	8,616,670	16,863,796	48,731,740
استهلاك السنة	-	253,836	2,000,766	111,826	1,027,044	1,295,423	4,688,895
(استبعادات)	-	(114,022)	(1,716,945)	-	(335,438)	(1,121,221)	(3,287,626)
فروقات عملات أجنبية	-	(326)	(516)	(31)	(183)	(576)	(1,632)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	6,656,806	16,541,978	587,078	9,308,093	17,037,422	50,131,377
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,159,152	7,770,353	9,628,983	505,943	3,973,586	4,833,201	30,871,218
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	43,556	620,808	-	2,256,266	2,807,766	5,728,396
حق استخدام الأصول المستأجرة **	-	-	-	-	-	-	16,202,973
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**4,159,152**	**7,813,909**	**10,249,791**	**505,943**	**6,229,852**	**7,640,967**	**52,802,587**

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 1,125,912 دينار لعام 2020 سيتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات.

- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 32,061,238 دينار لعام 2020 (32,518,441 دينار لعام 2019).

** يمثل هذا البند اثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) وتفاصيله كما يلي :	2020 دينار	2019 دينار
الرصيد في بداية السنة	16,202,973	-
تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)	-	13,771,577
الرصيد المعدل كما في بداية السنة	16,202,973	13,771,577
اضافات	4,995,647	5,644,292
(استبعادات)	(1,069,422)	(173,934)
(إستهلاكات)	(3,243,015)	(3,038,962)
فروقات عملات أجنبية	(56,221)	-
الرصيد نهاية السنة	**16,829,962**	**16,202,973**

15. موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاءها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي :	31 كانون الأول 2020 دينار	2019 دينار
رصيد بداية السنة	5,986,282	4,998,823
اضافات خلال السنة	2,124,672	1,986,497
الاطفاء للسنة	(1,202,801)	(998,994)
فروقات عملات أجنبية	(35,708)	(44)
رصيد نهاية السنة	**6,872,445**	**5,986,282**

16. موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول 2020 دينار	2019 دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض	10,391,109	13,059,915
مصروفات مدفوعة مقدماً	3,616,227	3,408,442
عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة *	58,067,461	53,844,537
شيكات مقاصة	2,427,148	3,697,797
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	1,692,367	1,049,107
تأمينات مدفوعة	255,912	-
دفعات ضريبية مدفوعة مقدماً	3,807,864	1,619,294
مدينون وارصدة مدينة أخرى	4,818,056	5,392,150
	85,076,144	**82,071,242**

* فيما يلي ملخص الحركة على العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة:	عقارات مستملكة 2020 دينار	2019 دينار
رصيد بداية السنة	64,202,177	59,991,327
إضافات	7,516,737	4,993,591
استبعادات	(3,651,609)	(782,741)
رصيد نهاية السنة	68,067,305	64,202,177
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك**	(9,999,844)	(10,357,640)
رصيد نهاية السنة	**58,067,461**	**53,844,537**

- بموجب قانون البنوك الأردني , يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ إستملاكها , وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين كحد أقصى, هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الاردني رقم 4076/1/10 بتاريخ 27 آذار 2014, قام البنك وإعتباراً من بداية العام 2015 بدء البنك بإحتساب مخصص تدريجي للعقارات المستملكة لقاء ديون والتي قد مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات إستناداً لذلك التعميم ولتعميم البنك المركزي الأردني رقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017, علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2510/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017 بعد تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية عام 2020 وتعديل البند ثانياً فيه, هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16628/3/10 بتاريخ 27 كانون الأول 2020 تم تمديد العمل في التعميم رقم 2510/1/10 حتى تاريخ 31 كانون الأول 2021.

**إن الحركة على مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة هي كما يلي :	2020 دينار	2019 دينار
رصيد بداية السنة	10,357,640	9,927,792
(المسترد من) إضافات	(357,796)	429,848
رصيد نهاية السنة	**9,999,844**	**10,357,640**

17. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول 2020			31 كانون الاول 2019		
	داخل المملكة دينار	خارج المملكة دينار	المجموع دينار	داخل المملكة دينار	خارج المملكة دينار	المجموع دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	9,945,487	9,945,487	-	5,766,667	5,766,667
ودائع لاجل تستحق خلال 3 شهور	1,418,000	8,461,000	9,879,000	-	14,540,044	14,540,044
ودائع لاجل تستحق من 3 - 6 شهور	-	-	-	-	10,000,000	10,000,000
ودائع لاجل تستحق من 6 - 9 شهور	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل تستحق من 9 - 12 شهر	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل يزيد إستحقاقها عن سنة	-	50,937,867	50,937,867	70,000,000	50,937,867	120,937,867
	1,418,000	**69,344,354**	**70,762,354**	**70,000,000**	**81,244,578**	**151,244,578**

18. ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول 2020				
	أفـــراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـــة والقطاع العام	المجمـــــوع
البيـــــــــــان	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	355,874,393	103,252,081	80,310,197	9,688,230	549,124,901
ودائع التوفير	844,505,660	1,201,243	9,625,103	10,377	855,342,383
ودائع لاجل وخاضعة لاشعار	345,536,736	73,476,256	31,129,822	20,195,128	470,337,942
شهادات ايداع	21,508,350	11,565,000	1,309,000	-	34,382,350
المجمـــوع	**1,567,425,139**	**189,494,580**	**122,374,122**	**29,893,735**	**1,909,187,576**

	31 كانون الأول 2019				
	أفـــراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـــة والقطاع العام	المجمـــــوع
البيـــــــــــان	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	316,215,766	64,341,378	73,812,652	13,011,528	467,381,324
ودائع التوفير	778,203,103	3,862,479	8,564,196	35,637	790,665,415
ودائع لاجل وخاضعة لاشعار	332,015,600	162,669,545	39,039,074	21,141,600	554,865,819
شهادات ايداع	93,066,189	11,359,000	1,760,360	-	106,185,549
المجمـــوع	**1,519,500,658**	**242,232,402**	**123,176,282**	**34,188,765**	**1,919,098,107**

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام الاردني داخل المملكة 22,738,668 دينـــــار أي ما نسبته 1/19% من اجمـالـي الودائع للسنة (26,131,415 دينـار، أي ما نسبته 1/4% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 702,448,649 دينار أي ما نسبته 36/79% من اجمالي الودائع للسنة (641,780,616 دينار أي ما نسبته 33/44% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع المحجوزة مقيدة السحب 16,822,597 دينار أي ما نسبته 0/88% من اجمالي الودائع للسنة (15,885,523 دينار أي ما نسبته 0/83% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع الجامدة 58,881,480 دينار للسنة (68,696,918 دينار في السنة السابقة) .

19. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول	
	2020	2019
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	95,468,703	96,998,394
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	24,350,606	23,595,527
	119,819,309	**120,593,921**

20. مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	رصيد بداية السنـــة	المخصص المكون خلال السنـــة	المخصص المستخدم خلال السنـــة	فرق عملات أجنبيـــة	رصيد نهاية السنـــة
2020	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,032,642	466,137	(245,107)	-	4,253,672
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	863,478	73,678	(104,721)	-	832,435
مخصصات متنوعة	115,091	241,416	(65,214)	(75,250)	216,043
	5,011,211	**781,231**	**(415,042)**	**(75,250)**	**5,302,150**
2019					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	3,904,765	424,311	(296,434)	-	4,032,642
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	1,032,570	74,742	(243,834)	-	863,478
مخصصات متنوعة	256,905	(989)	(140,733)	(92)	115,091
	5,194,240	**498,064**	**(681,001)**	**(92)**	**5,011,211**

21. ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:	2020 دينار	2019 دينار
رصيد بداية السنة	23,803,895	21,978,685
ضريبة الدخل المدفوعة	(22,692,105)	(23,151,663)
ضريبة الدخل المستحقة	18,770,076	24,976,873
رصيد نهاية السنة	**19,881,866**	**23,803,895**

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ما يلي :	2020 دينار	2019 دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	15,231,242	24,000,873
ضريبة دخل سنوات سابقة	379,375	976,000
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة – اضافة	(1,567,870)	(6,573,042)
اطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	2,563,769	2,348,285
	16,606,516	**20,752,116**

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في بنود قائمة الدخل الشامل الموحد ما يلي :	2020 دينار	2019 دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح بيع موجودات رأسمالية ضمن الموجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	3,538,834	-
	3,538,834	**-**

ب- موجودات ضريبية مؤجلة ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	كما في 31 كانون الأول 2020 الرصيد في بداية السنة دينار	المضاف خلال السنة دينار	المطفأ خلال السنة دينار	الرصيد في نهاية السنة دينار	2019 الضريبة المؤجلة دينار
مخصص ديون غير عاملة	10,995,348	62,831	-	11,058,179	4,178,232
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	14,727,506	-	1,145,888	13,581,618	5,344,197
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,000,512	1,219,182	243,886	4,975,808	1,159,834
فوائد معلقة	730,661	177,251	355	907,557	177,353
مخصص القضايا المقامة على البنك	863,478	294,596	104,721	1,053,353	309,708
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	10,357,640	3,557,192	357,796	13,557,036	3,693,155
تدني موجودات مؤقت للبيع	62,831	23,876	-	86,707	23,876
تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	1,815,262	318,169	977,975	1,155,456	689,800
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	19,619,395	5,685,800	4,236,413	21,068,782	7,228,143
	63,172,633	**21,808,399**	**7,067,034**	**77,913,998**	**22,804,298**
ج- موجودات ضريبية مؤجلة - 2 مرحلي					
احتياطي القيمة العادلة	32,416,772	48,946	34,506,370	2,589,075	3,081,065

- ان الحركة على حساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي :

	موجودات ضريبية مؤجلة		مطلوبات ضريبية مؤجلة	
	2020	2019	2020	2019
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	22,804,298	18,580,246	3,081,065	3,296,665
المضاف خلال السنة	1,567,870	6,573,042	2,252	6,595
المطفئ خلال السنة	(2,563,769)	(2,348,285)	(3,034,371)	(222,195)
فرق عملات أجنبية	-	(705)	-	-
رصيد نهاية السنة	**21,808,399**	**22,804,298**	**48,946**	**3,081,065**

* إن نسبة الضريبة المستخدمة في احتساب الضرائب المؤجلة وهي النسبة النافذة في البلدان المتواجد بها البنك.

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الاردن على البنوك 38% , علماً بأن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك إستثمارات وفروع فيها 15% وفي سورية (شركة تابعة) 25% والشركات التابعة في الأردن 28%.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2017 , كما قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2018 و2019 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد, هذا وبرأي الإدارة والمستشارين القانوني والضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2018, كما وقام البنك بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2019 والتي لم يتم مراجعتها بعد, هذا وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للإستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2018 بإستثناء العام 2016, كما قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للأعوام 2016 و2019 ودفع الضرائب ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد , وبرأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الالتزامات الضريبية.
- قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2017, كما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2018و2019 ودفع الضرائب المعلنة ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم احتساب الضريبة المستحقة للبنك وشركاته التابعة والفروع الخارجية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لمواجهة الالتزامات الضريبية كما في ذلك التاريخ.

ج - فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :	2020	2019
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	52,073,578	61,130,161
ارباح غير خاضعة للضريبة	(39,854,042)	(22,855,536)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	33,558,257	33,948,836
الربح الضريبي	45,777,793	72,223,461
نسبة ضريبة الدخل	%41	%33,2
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	**18,770,076**	**24,000,783**

22. أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	المبلـــغ	عدد الأقساط: الكليـــة	عدد الأقساط: المتبقيـة	دورية استحقاق الأقساط	الضمانـــات	سعر فائدة الإقتراض
31 كانون الاول 2020	دينار					
اقتراض من بنوك مركزية *	46,968,903	24 - 108	15 - 76	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	صفر – 1%
اقتراض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري**	15,000,000	1	1	دفعة واحدة	تجيير سندات رهن قروض عقارية لصالح الشركة	%4,15
اقتراض من بنوك خارجية***	7,090,000	1	1	دفعة واحدة	لا يوجد	متوسط
إلتزامات عقود الإيجار ****	15,523,423	791	491	ربع ونصف سنوي وسنوي	لا يوجد	5,75%
المجموع	**84,582,326**					
31 كانون الاول 2019	**دينار**					
اقتراض من البنك المركزي الأردني *	8,923,541	113 - 24	83 - 4	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	%1,75 -%1
إلتزامات عقود الإيجار ****	14,744,380	685	530	ربعي ونصف سنوي و سنوي	لا يوجد	%5,75 متوسط
المجموع	**23,667,921**					

* تم إعادة إقراض المبالغ أعلاه لعملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بأسعار فائدة تتراوح من 2% الى 5%.
- إن الإقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة , وبلغ رصيد الاقتراض الغير خاضع لفائدة والمتعلق بالقروض التي طرحها البنك المركزي الأردني لمواجهة جائحة كورونا مبلغ 33,128,585 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 علما انه لا يوجد إقتراض بدون فائدة كما في 31 كانون الأول 2019.

** يمثل هذا البند المبلغ المقترض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري وتستحق دفعة واحدة لأجل ثلاث سنوات.

*** يمثل هذا البند إقتراض من أحد البنوك الخارجية ويسدد القرض بموجب دفعة واحدة تستحق بتاريخ 18 شباط 2021 ويتم احتساب فائدة عليه بسعر(لايبور+ثلاث أشهر) .

** ** التزامات عقود الإيجار - مقابل حق إستخدام الأصول – المستأجرة:	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019
تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة	دينار	دينار
اقل من سنة واحدة	3,131,027	3,282,125
من سنة إلى خمس سنوات	10,518,639	9,617,803
أكثر من خمس سنوات	7,258,618	6,220,674
مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة	20,908,284	19,120,602
التزامات الإيجار المخصومة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	15,523,423	14,744,380
لغاية سنة	2,081,138	2,535,281
اكثر من سنة	**13,442,285**	**12,209,099**

23. مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول	
	2020	2019
	دينار	دينار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	5,469,474	10,391,002
شيكات مقبولة الدفع	7,521,812	7,250,887
أمانات وذمم مؤقتة	6,844,610	4,198,390
أرباح مساهمين غير موزعة	2,126,474	2,183,274
تأمينات صناديق حديدية	174,168	175,355
تأمينات عقارات مباعة	26,700	37,000
مشتقات أدوات مالية – إيضاح (41)	238,254	-
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على بنود خارج المركز المالي**	8,845,153	10,206,853
مطلوبات أخرى*	9,175,767	7,051,042
	40,422,412	**41,493,803**

* إن تفاصيل بند المطلوبات الاخرى هي كما يلي :	31 كانون الاول	
	2020	2019
	دينار	دينار
أمانات الضمان الاجتماعي	264,041	287,036
أمانات ضريبة الدخل	260,643	307,919
مصروفات مستحقة	6,839,253	5,486,915
حوالات واردة	455,931	272,766
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	1,300,899	641,406
	9,175,767	**7,051,042**

** هذا ويتم تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لأرصدة الأرباح المدورة وفق الطريقة المعدلة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفيما يلي الحركة على هذا المخصص:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	كما في 31 كانون الأول 2020				كما في 31 كانون الأول 2019			
	مستوى تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة	مستوى تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة	مستوى تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة		مستوى تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة	مستوى تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة	مستوى تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة	
البنود	الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	الموجودات المالية بالكلفة المطفأة		الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	48,633,570	546,467,533	53,033,126	648,134,229	48,633,570	546,467,533	53,033,126	648,134,229
التعرضات الجديدة خلال السنة	5,166,342	43,318,143	831,531	49,316,016	5,166,342	43,318,143	831,531	49,316,016
التعرضات المستبعدة	(5,164,839)	(149,449,044)	(18,396,150)	(173,010,033)	(5,164,839)	(149,449,044)	(18,396,150)	(173,010,033)
	48,635,073	440,336,632	35,468,507	524,440,212	48,635,073	440,336,632	35,468,507	524,440,212
التغيرات الناتجة عن تعديلات	16,576,580	(65,007,809)	6,702	(48,424,527)	16,576,580	(65,007,809)	6,702	(48,424,527)
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل خلال السنة	375,933	(8,110,801)	(921,207)	(8,656,075)	375,933	(8,110,801)	(921,207)	(8,656,075)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	407,648	26,886,685	(6,154,212)	21,140,121	407,648	26,886,685	(6,154,212)	21,140,121
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(261,573)	(28,802,500)	28,803,370	39,297	(261,573)	(28,802,500)	28,803,370	39,297
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(111,897)	(53,740)	(985,925)	(1,151,562)	(111,897)	(53,740)	(985,925)	(1,151,562)
	-	-	(407,648)	(407,648)	-	-	(26,886,685)	(26,886,685)
	-	(870)	261,573	260,703	-	(870)	28,803,370	28,802,500
	-	1,206,886	(55,324)	1,151,562	-	1,206,886	(985,925)	220,961
	(6,090)	(1,198)	(1,406,733)	(1,414,021)	(6,090)	(3,679,575)	(15,870,303)	(19,555,968)
تعديلات ترتيب ناتجة عن أثر أسعار الصرف	-	(2,271,644)	(1,406,733)	(3,678,377)	-	(1,198)	(14,809,135)	(14,810,333)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**65,621,764**	**362,976,823**	**462,355**	**429,060,942**	**65,621,764**	**468,544,523**	**11,566,466**	**545,732,753**

- كما توزع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما يلي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	1,259,826	635,663	465,483	7,912	7,837,969	10,206,853	7,598,485
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	35,774	36,129	6,445	106	386,631	465,085	1,163,920
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(160,064)	(67,915)	(184,755)	(832)	(718,707)	(1,132,273)	(242,825)
	1,135,536	603,877	287,173	7,186	7,505,893	9,539,665	8,519,580
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	179,988	5,077	(179,988)	(5,077)	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(57,124)	(3,447)	57,692	3,447	(568)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(990)	(1,630)	(18,324)	(242)	21,186	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(172,592)	846	31,249	219	103,379	(36,899)	1,337,372
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(518,521)	(144,074)	(17,303)	84	(102)	(679,916)	349,928
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	24,287	-	(1,763)	-	(221)	22,303	(27)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**590,584**	**460,649**	**158,736**	**5,617**	**7,629,567**	**8,845,153**	**10,206,853**

- هذا وتوزعت التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة وفقا للمراحل الإئتمانية بشكل افرادي كما يلي:

أ) الاعتمادات	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-	12,728,446
3	2,039,917	-	-	-	-	2,039,917	236,924
4	14,554,251	-	69,575	-	-	14,623,826	5,656,506
5	34,544,393	-	-	-	-	34,544,393	21,227,495
6	1,100,314	-	-	-	-	1,100,314	25,353,646
7	-	-	-	-	-	-	3,949,511
8	-	-	-	-	-	-	61,683
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**52,238,875**	**-**	**69,575**	**-**	**-**	**52,308,450**	**69,214,211**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	65,203,017	-	3,949,511	-	61,683	69,214,211	65,119,225
التسهيلات الجديدة خلال السنة	18,855,351	-	-	-	-	18,855,351	26,089,575
التسهيلات المسددة	(26,835,098)	-	(418,536)	-	(61,683)	(27,315,317)	(20,506,199)
	57,223,270	-	3,530,975	-	-	60,754,245	70,702,601
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,452,185	-	(3,452,185)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,834,712)	-	6,834,712	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(3,254,309)	-	(6,828,960)	-	-	(10,083,269)	1,776,422
التغيرات الناتجة عن تعديلات	1,652,441	-	(14,967)	-	-	1,637,474	(3,264,812)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**52,238,875**	**-**	**69,575**	**-**	**-**	**52,308,450**	**69,214,211**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	82,950	-	45,283	-	40,257	168,490	93,358
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,408	-	-	-	-	2,408	15,770
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(34,025)	-	(4,404)	-	(40,257)	(78,686)	(7,684)
	51,333	-	40,879	-	-	92,212	101,444
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	40,402	-	(40,402)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(15,088)	-	15,088	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(40,281)	-	(15,076)	-	-	(55,357)	60,532
التغيرات الناتجة عن تعديلات	56,387	-	(350)	-	-	56,037	6,514
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**92,753**	**-**	**139**	**-**	**-**	**92,892**	**168,490**

ب) القبولات	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-	-
3	1,385,571	-	-	-	-	1,385,571	-
4	10,815,298	-	13,105	-	-	10,828,403	1,820,830
5	1,438,633	-	882,314	-	-	2,320,947	1,137,972
6	4,015,143	-	77,386	-	-	4,092,529	7,739,181
7	-	-	-	-	-	-	8,651,156
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**17,654,645**	**-**	**972,805**	**-**	**-**	**18,627,450**	**19,349,139**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	10,697,983	-	8,651,156	-	-	19,349,139	40,294,124
التسهيلات الجديدة خلال السنة	12,114,179	-	498,105	-	-	12,612,284	6,926,872
التسهيلات المسددة	(6,598,083)	-	(7,334,232)	-	-	(13,932,315)	(8,015,543)
	16,214,079	-	1,815,029	-	-	18,029,108	39,205,453
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,246,248	-	(1,246,248)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(616,406)	-	616,406	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(796,982)	-	(174,172)	-	-	(971,154)	(323,595)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	1,607,706	-	(38,210)	-	-	1,569,496	(19,532,719)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**17,654,645**	**-**	**972,805**	**-**	**-**	**18,627,450**	**19,349,139**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	39,986	-	35,688	-	-	75,674	58,905
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	9,630	-	2,578	-	-	12,208	33,093
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(23,554)	-	(27,843)	-	-	(51,397)	(30,415)
	26,062	-	10,423	-	-	36,485	61,583
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	7,373	-	(7,373)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,066)	-	1,066	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(7,336)	-	572	-	-	(6,764)	3,913
التغيرات الناتجة عن تعديلات	8,597	-	(456)	-	-	8,141	10,178
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**33,630**	**-**	**4,232**	**-**	**-**	**37,862**	**75,674**

ج) الكفالات	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى تجميعي	
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1						-
2	199,390	-	-	-	-	199,390	3,550,260
3	9,374,204	-	365,500	-	-	9,739,704	3,929,921
4	30,068,718	-	137,818	-	-	30,206,536	24,595,539
5	36,071,134	-	966,240	-	-	37,037,374	13,969,994
6	21,187,368	-	1,245,450	-	-	22,432,818	48,660,454
7	-	-	860,622	-	-	860,622	7,164,465
8	-	-	-	-	77,030	77,030	2,483,227
9	-	-	-	-	79,684	79,684	62,913
10	-	-	-	-	11,409,752	11,409,752	9,996,239
المجموع	**96,900,814**	**-**	**3,575,630**	**-**	**11,566,466**	**112,042,910**	**114,413,012**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	94,706,168	-	7,164,465	-	12,542,379	114,413,012	132,219,991
التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,704,115	-	738	-	-	2,704,853	22,881,396
التسهيلات المسددة	(4,033,469)	-	(137,221)	-	(1,183,578)	(5,354,268)	(33,195,489)
	93,376,814	-	7,027,982	-	11,358,801	111,763,597	121,905,898
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,676,450	-	(4,676,450)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,618,462)	-	1,619,332	-	(870)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(51,000)	-	(620,419)		671,419	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	239,193	-	33,422	-	(461,686)	(189,071)	(4,193,239)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	938,420	-	1,272,468	-	-	2,210,888	(3,296,654)
التسهيلات المعدومة	-	-	-		-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(660,601)	-	(1,080,705)	-	(1,198)	(1,742,504)	(2,993)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**96,900,814**	**-**	**3,575,630**	**-**	**11,566,466**	**112,042,910**	**114,413,012**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	554,089	-	116,005	-	7,797,712	8,467,806	5,883,437
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	16,344	-	31	-	386,631	403,006	698,863
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(23,187)	-	(2,772)	-	(678,450)	(704,409)	(114,871)
	547,246	-	113,264	-	7,505,893	8,166,403	6,467,429
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	64,133	-	(64,133)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(16,076)	-	16,644	-	(568)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(970)	-	(12,144)	-	13,114	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(61,005)	-	(4,400)	-	111,451	46,046	1,692,465
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(284,709)	-	1,020	-	(102)	(283,791)	307,927
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	24,972	-	(52)	-	(221)	24,699	(15)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**273,591**	**-**	**50,199**	**-**	**7,629,567**	**7,953,357**	**8,467,806**

د) السقوف غير المستغلة

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	105,676	-	-	-	-	105,676
2	31,700,188	-	-	-	-	31,700,188
3	70,817,728	-	-	-	-	70,817,728
4	59,346,851	-	730,159	-	-	60,077,010
5	34,212,046	-	17,280,342	-	-	51,492,388
6	-	-	1,642,193	-	-	1,642,193
7	-	-	3,646,411	-	-	3,646,411
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
غير مصنفة	-	65,621,764	-	462,355	-	66,084,119
المجموع	**196,182,489**	**65,621,764**	**23,299,105**	**462,355**	**-**	**285,565,713**

افصاح الحركة على السقوف غير المستغلة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	375,860,365	48,633,570	33,267,994	637,617	-	458,399,546
التسهيلات الجديدة خلال السنة	9,644,498	5,166,342	332,688	8,632	-	15,152,160
التسهيلات المسددة	(111,982,394)	(5,164,839)	(10,506,161)	(66,295)	-	(127,719,689)
	273,522,469	48,635,073	23,094,521	579,954	-	345,832,017
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	17,511,802	407,648	(17,511,802)	(407,648)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(19,732,920)	(261,573)	19,732,920	261,573	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,740)	(111,897)	(365,506)	(55,324)	535,467	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(4,298,703)	375,933	815,498	77,098	(535,467)	(3,565,641)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(69,206,376)	16,576,580	(2,140,498)	6,702	-	(54,763,592)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,611,043)	-	(326,028)	-	-	(1,937,071)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**196,182,489**	**65,621,764**	**23,299,105**	**462,355**	**-**	**285,565,713**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى افرادي	مستوى تجميعي	مستوى افرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	582,801	635,663	268,507	7,912	1,494,883	1,562,785
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	7,392	36,129	3,836	106	47,463	416,194
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(79,298)	(67,915)	(149,736)	(832)	(297,781)	(89,855)
	510,895	603,877	122,607	7,186	1,244,565	1,889,124
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	68,080	5,077	(68,080)	(5,077)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(24,894)	(3,447)	24,894	3,447	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(20)	(1,630)	(6,180)	(242)	(8,072)	(419,538)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة تقييم تقييم المخصص بقيمة تقديرية خلال السنة	(63,970)	846	50,153	219	(12,752)	(20,824)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(298,796)	(144,074)	(17,517)	84	(460,303)	25,309
المعدومات المستردة	-	-	-	-	-	-
تعديلات تقييم عملات اجنبية	(685)	-	(1,711)	-	(2,396)	(12)
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	190,610	469,649	104,166	5,617	761,042	1,494,883

24. رأس المال المكتتب به

يبلغ رأس المال المكتتب به (200) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 .

يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (200) مليون دينار موزعاً على (200) مليون سهم قيمة السهم الواحد الإسمية دينار.

25. الاحتياطيات

- الاحتياطي القانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

- الاحتياطي الاختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة , يستخدم الاحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

- احتياطي المخاطر المصرفية العامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات السلطات الرقابية الأخرى، هذا وقد تم تحويل رصيد إحتياطي المخاطر المصرفية العامة الى الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2018 إستنادا لتعميم البنك المركزي رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 والسلطات الرقابية الأخرى .

- الاحتياطي الخاص

يمثل هذا البند إحتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين .

- ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اســـم الاحتياطـــي	المبلـغ دينار	طبيعة التقييد
الاحتياطي القانوني	99,190,875	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	2,804,326	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	5,849,743	متطلبات السلطات الرقابية

26. فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:	2020 دينار	2019 دينار
رصيد في بداية السنة	(12,268,120)	(12,256,254)
التغير في ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة خلال السنة *	(587,401)	(11,866)
الرصيد في نهاية السنة	(12,855,521)	(12,268,120)

* يشمل هذا البند التغير بعد الاخذ بعين الاعتبار صافي حصة البنك من القطع البنيوي للإستثمار في رأس مال بنك الأردن – سوريا للأعوام 2020 و2019.

27. احتياطي القيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2020	2019
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	24,954,157	26,668,016
أرباح غير متحققة – أدوات ملكية	722,343	(2,945,694)
أرباح غير متحققة – أدوات دين	(532,176)	938,964
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – أدوات دين	134,933	77,271
أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة للأرباح المدورة نتيجة البيع	(34,403,592)	-
مطلوبات ضريبية مؤجلة	3,032,119	215,600
الرصيد في نهاية السنة *	**(6,092,218)**	**24,954,157**

* بالصافي بعد الضريبة المؤجلة و البالغة 48,946 دينار .

28. أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2020	2019
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	99,400,640	101,289,732
أرباح موزعة على المساهمين	-	(36,000,000)
أرباح السنة	35,794,598	40,163,256
المحول (الى) الاحتياطيات	(5,914,021)	(6,057,292)
الأرباح المحولة نتيجة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل*	33,712,044	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية	2,821,474	4,944
الرصيد في نهاية السنة	**165,814,735**	**99,400,640**

- يشمل رصيد الارباح المدورة 21,808,399 دينار مقيد التصرف فيه مقابل موجودات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2020 (22,804,298 دينار كما في 31 كانون الاول 2019) .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 439,810 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9) , وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه , كما يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 813,437 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لاي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني والناجمة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الأردني رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018.

* بالصافي بعد ضريبة الدخل.

29. أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة خلال العام 2021 على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 12% من رأس المال وبمبلغ 24 مليون دينار عن العام 2020 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين .

30. الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2020	2019
	دينار	دينار
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة:		
للافراد (التجزئة) :	**45,729,532**	**48,474,467**
حسابات جارية مدينة	1,335,160	1,650,601
قروض وكمبيالات	39,983,762	42,549,301
بطاقات الائتمان	4,410,610	4,274,565
القروض العقارية	**16,662,155**	**18,961,088**
الشركات :	**44,053,951**	**55,954,995**
الشركات الكبرى :	27,426,194	36,370,792
حسابات جارية مدينة	5,091,169	5,372,250
قروض وكمبيالات	22,335,025	30,998,542
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :	16,627,757	19,584,203
حسابات جارية مدينة	3,688,834	4,131,069
قروض وكمبيالات	12,938,923	15,453,134
الحكومة والقطاع العام	**7,667,306**	**8,715,135**
البنود الأخرى:		
أرصدة لدى بنوك مركزية	2,446,563	4,108,507
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6,591,623	13,570,149
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	12,282,740	10,030,613
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	1,254,044	-
المجمـــوع	**136,687,914**	**159,814,954**

31. الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2020	2019
	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2,606,147	6,173,919
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	11,452	9,498
ودائع توفير	2,188,283	4,189,378
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	15,390,904	20,476,569
شهادات إيداع	3,166,341	7,049,635
أموال مقترضة	247,236	106,111
تأمينات نقدية	1,728,108	1,728,632
رسوم ضمان الودائع	2,597,671	2,966,421
فوائد إلتزامات عقود إيجار	843,382	747,668
	28,779,524	**43,447,831**

32. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2020	2019
	دينار	دينار
عمولات دائنة :		
عمولات تسهيلات مباشرة	4,263,344	5,263,633
عمولات تسهيلات غير مباشرة	2,810,037	3,262,080
عمولات أخرى	13,888,986	15,809,462
المجموع	**20,962,367**	**24,335,175**
ينزل : عمولات مدينة	1,115,155	591,990
صافي ايرادات العمولات	**19,847,212**	**23,743,185**

33. أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2020	2019
	دينار	دينار
ناتجة عن التداول/ التعامل	112,160	(12,610)
ناتجة عن التقييم	2,530,549	3,246,156
	2,642,709	**3,233,546**

34. أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العـــام 2020	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	63,580	(11,654)	4,296	56,222
حق إستلام موجودات مالية بالقيمة العادلة (إيضاح 10)	-	15,000,000	-	15,000,000
	63,580	**14,988,346**	**4,296**	**15,056,222**

العـــام 2019	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	518	(22,192)	6,444	(15,230)
	518	**(22,192)**	**6,444**	**(15,230)**

35. إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2020	2019
	دينار	دينار
ايرادات مستردة من سنوات سابقة	626,233	409,696
أرباح بيع عقارات آلت ملكيتها للبنك	338,603	673,459
ايرادات البريد والهاتف وسويفت	572,822	593,325
ايجارات مقبوضة من عقارات البنك	181,851	256,909
أرباح (خسائر) بيع ممتلكات ومعدات	717,916	(6,692)
فوائد معلقة معادة للإيرادات	504,410	870,931
(خسائر) تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	-	(326,702)
ايرادات أخرى	923,440	2,866,051
	3,865,275	**5,336,976**

36. نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2020	2019
	دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	25,436,637	27,095,023
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	2,089,018	2,254,086
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,661,669	1,651,959
نفقات طبية	1,117,072	1,327,592
تدريب الموظفين	246,455	365,630
مياومات سفر وتنقلات	359,825	732,575
تأمين حياة	69,632	70,803
	30,980,308	**33,497,668**

37. مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2020	2019
	دينار	دينار
ايجارات	949,703	1,201,201
قرطاسية ومطبوعات	803,214	865,873
بريد وهاتف وسويفت	2,136,325	1,925,033
أنظمة و صيانة وتصليحات وتنظيفات	5,762,135	4,392,534
رسوم ورخص وضرائب	3,569,617	3,842,973
اعلانات واشتراكات	6,584,749	6,672,140
رسوم تأمين	3,402,643	2,549,649
انارة وتدفئة	608,593	713,212
تبرعات واعانات	1,602,697	681,566
ضيافة	198,647	442,381
أتعاب مهنية وقانونية وإستشارات	1,918,133	1,749,460
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	55,000	55,000
متفرقة أخرى	1,289,932	1,401,581
	28,881,388	**26,492,603**

38. مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	للسنة المنتهيـة في 31 كانون الأول 2020	2019
	دينار	دينار
الأرصدة لدى بنوك مركزية	(32,537)	62,601
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	2,687	(674)
الايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	(87,116)	108,551
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل – أدوات الدين	134,933	77,271
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة	32,733,710	16,174,929
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	501,239	(401,717)
بنود خارج قائمة المركز المالي	(1,384,003)	2,608,395
	31,868,913	**18,629,356**

39. حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2020	2019
	دينار	دينار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	35,794,598	40,163,256
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	200,000,000	200,000,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساســي	**0,179**	**0,201**
مخفــض	**0,179**	**0,201**

40. النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــــــــــــــون الأول 2020	2019
	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	338,993,477	374,017,791
يضاف : أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	190,726,236	188,326,285
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(19,824,487)	(20,306,711)
أرصدة مقيدة السحب	(96,977,030)	(107,594,399)
	412,918,196	**434,442,966**

41. مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي :	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الإعتبارية (الإسمية) حسب الإستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهر	المجموع
2020	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات اجنبية	58,931	(297,185)	16,057,213	15,056,023	1,001,190	16,057,213
المجمـــــــــوع	**58,931**	**(297,185)**	**16,057,213**	**15,056,023**	**1,001,190**	**16,057,213**
2019						
عقود شراء عملات اجنبية	41,020	(2,759)	5,919,885	2,812,250	3,107,335	5,919,585
المجمـــــــــوع	**41,020**	**(2,759)**	**5,919,885**	**2,812,250**	**3,107,335**	**5,919,585**

- تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان .

تتمثل المعاملات مع الشركات التابعة والشركة الام والشركات الشقيقة والمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في التسهيلات الائتمانية والودائع والرواتب والمكافآت وبدل التنقلات والحضور. إن جميع المعاملات مع الجهات ذات العلاقة تتم وفق أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

42. المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

الجهة ذات العلاقة	المدراء التنفيذيين دينار	صندوق ادخار موظفي البنك دينار	أطراف أخرى دينار	المجموع 31 كانون الأول 2020 دينار	المجموع 31 كانون الأول 2019 دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:					
القروض والسلف:					
- أعضاء مجلس الإدارة	-	-	-	-	45,415,294
- الشركة الأم	-	-	45,415,294	45,415,294	45,415,294
- أعضاء الإدارة العليا	1,384,103	-	-	1,384,103	1,852,744
- شركات تابعة	-	-	576,234	576,234	576,234
- أخرى	-	-	3,982,000	3,982,000	3,982,000
الودائع:					
- أعضاء مجلس الإدارة	1,195,943	14,072,994	36,021,101	143,604,775	55,317,831
- الإدارة العليا	-	-	8,659,272	8,659,272	8,659,272
- أخرى	-	-	3,561,616	3,561,616	3,561,616
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:					
كفالات	300	726,000	-	8,542,344	5,820,436
قبولات واعتمادات	-	-	-	3,391,097	2,302,281
				المجموع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
				2019	2020
				دينار	دينار
عناصر قائمة الربح او الخسارة الموحدة:					
فوائد وعمولات دائنة	102,192	11,732		3,609,254	450,371
فوائد وعمولات مدينة	19,109	786,468		6,515,201	3,349,129

أسعار الفائدة

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بالدينار من 1.5% (يمثل السعر الأدنى هامش الفائدة مقابل تأمينات نقدية مقدارها 100%) إلى 9.25%.
- لا يوجد فوائد الدائنة بالأجنبي.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالدينار من 0.0025% إلى 5.75%.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالأجنبي من 0.06% الى 1.06%.

* إن الأرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة يتم استبعادها من القوائم المالية الموحدة وتظهر للتوضيح فقط.

- يتم اظهار الاستثمار في الشركة التابعة سوريا بالكلفة, علماً ان البنك قد قام بالتحوط للإنخفاض في قيمة الاستثمار في سجلاته.
- بلغ عدد الأطراف ذات العلاقة الذين تم منحهم تسهيلات ائتمانية 43 عميل كما في 31 كانون الاول 2020.

- فيما يلي ملحق لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) للإدارة التنفيذية للبنك:	2020 دينار	2019 دينار
رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية	2,587,570	2,395,460
تنقلات وأمانة سر	36,032	27,000
بدل عضوية وتنقلات ومكافآت مجلس الإدارة	595,031	665,421
المجموع	**3,218,633**	**3,087,881**

43. ادارة المخاطر

أولاً: الافصاحات الوصفية :

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها , ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لافضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ) .

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن ادائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* تتولى اجهزة ادارة المخاطر مسؤولية ادارة مختلف انواع المخاطر من حيث :
- اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الادارة ,
- تحليل جميع انواع المخاطر (ائتمان، سوق، سيولة, عمليات, أمن المعلومات, ,,,) .
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر ,
- تزويد مجلس الادارة والاداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

* قام البنك بتطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية لقياس وضبط المخاطر مثل نسب كفاية رأس المال, مخاطر ونسب السيولة (LCR/ NSFR), مخاطر العمليات والأحداث التشغيلية, ومخاطر السوق.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى الحاق خسائر مالية للبنك .

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الاطر المؤسسية التي تحكم ادارة الائتمان من خلال ما يلي :

1. مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقله لادارة مخاطر الائتمان وكما يلي :

- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان الشركات) .
- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيره (SME's) «تعنى بادارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة».
- دائرة ائتمان الافراد (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للافراد) .
- دائـرة مخاطـر محافـظ الائتمـان: والتـي تعنـى بشـكل اساسـي فـي الحفـاظ علـى نوعيـة الائتمـان الممنـوح لعمـلاء البنـك (الشـركات SME, وأفـراد) ودراسـة مؤشـرات المخاطـر Key Risk Indicators ودراسـة مؤشـرات الاداء Key Performance Indicators وذلـك مـن خـلال اعـداد دراســات وتقاريرتعنـى بـأداء القطاعـات الاقتصاديـة والصناعـات ومقارنتهـا بـأداء المحافـظ والمخصصـات واعـداد التوصيـات اللازمـة بخصـوص ذلـك بحيـث تسـاعد فـي توجيـه دوائـر تنميـة الاعمـال نحـو التوسـع فـي القطاعـات الاقتصاديـة و/أو الصناعـات الواعـده او فـي عـدم التوسـع فيهـا، كمـا تقـوم باعـداد دراسـات و تقاريـر دوريـة تهتـم بمـا يلـي:
  - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى النشاط الاقتصادي.
  - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى المنتج.
  - تقارير تعنى بنسب التعثر ونسب التغطية ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي.
  - تقاريـر تعنـى بـأداء المحافـظ الائتمانيـة حسـب المحفظـة (شـركات،حكومة،SME و افـراد) ومقارنـة نسـب النمـو و الربحيـة بـأداء القطـاع المصرفـي.
  - تطبيـق المعيـار المحاسـبي فـي التقاريـر الماليـة IFRS9 مـن خـلال التقاريـر والسـيناريوهات اللازمـة للامتثـال فـي تطبيـق المعيـار فـي بدايـة العـام 2018.
  - تطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء الى عشره مستويات وفقاً لما يلي:
- تصنيف مخاطر المقترض Obligor Risk Rating (القطاع الاقتصادي، الادارة، الوضع المالي، الخبره,,, الخ) .
- تصنيف مخاطر الائتمان Facility Risk Rating (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان) .
- تصنيـف الضمـان (يتـم اعطـاء وزن مخاطـر حسـب طبيعـة ونـوع الضمانـة المقدمـة) والـذي يؤثـر بشـكل مباشـر علـى نسـبة التغطيـة Recovery Ratio بالتالـي احتسـاب نسـبة الخسـارة الناتجـة عـن التعثـر Loss Given Default LGD.

2. الفصل ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان .

3. منظومة من السياسات والاجراءات المعتمدة التي تحدد اسس تعريف وقياس وادارة هذا النوع من المخاطر.

4. تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان , القطاع الاقتصادي , التوزيع الجغرافي , المحافظ الائتمانية ,,, الخ) , وتتولى ادارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات .

5. نظام الصلاحيات وادارة العلاقة :

يعتمد بنك الاردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وادارة العلاقة لمختلف انشطة الائتمان .

6. تحديد اساليب تخفيف المخاطر :

يتبع بنك الاردن اساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي :

- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لاي مخاطر بهذا الخصوص .
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول .
- لجان متخصصه للموافقه على الائتمان .

7. دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالاضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

8. تطبيق انظمة الية لادارة الائتمان (Crems,E-loan) .

9. دوائر متخصصه لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة .

10. لجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الإئتمان والإستثمار والمخاطر .

11. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها الى الادارة العليا ومجلس الادارة

12. تحليل التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية .

13. اعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing)

14. التقاريـر الرقابيـة :

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعـة مـن الكشوفـات الرقابيـة:

- المراقبـة اليوميـة :

التجاوزات الائتمانية, السقوف المستحقة غير المجددة, الحسابات المستحقة وغيرها .
- مراقبـة جـودة وتوزيـع المحفظـة الائتمانيـة .
- تصنيف المخاطر الائتمانية , القطاع الاقتصادي , نوع الائتمان , الضمانات, التركزات , اتجاهات جودة الاصول الائتمانية ,,,,,, وغيرها.
- مراقبــة التعــرض الائتمانــي (Total Exposure) علــى مســتوى العميل,المنطقــة الجغرافيــــة, نــوع الائتمــان, القطــاع الاقتصــادي, تاريــخ الاســتحقاق, نــوع الضمــان وغيرهــا.

ورفـع هـذه التقاريـر بشـكل شـهري الـى لجنـة إدارة المخاطـر المنبثقـه عـن مجلـس الادارة, امـا بالنسـبة للعمليـات اليوميـة فترفـع الـى المديـر العـام أولاً بـأول .

مخاطـر التشغيــل

وهـي المخاطـر التـي تنشـأ عـن عـدم كفـاءة او فشـل العمليـات الداخليـة والموظفيـن والانظمـة او تنشـأ نتيجـة أحـداث خارجيـة بمـا فـي ذلـك المخاطـر القانونيـة وقـد تـم تأسـيس دائـرة مخاطـر العمليـات فـي البنـك منـذ عـام 2003 وتـم رفدهـا بالكـوادر البشـرية المؤهلـة والانظمـة الاليـة منـذ ذلـك التاريـخ وتتبـع اداريـا الـى ادارة المخاطـر.

ويتولـى البنـك ادارة مخاطـر العمليـات ضمـن الاسس التاليـة :

1. اعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالاضافة الى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لادارة مخاطر العمليات (CAREWeb) .
3. تحديث ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) بحيث تتضمن كافة انواع مخاطر العمليات والاجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك , ويتم رفع تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر لإقرار هذه الملفات.
4. تتولى ادارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها اولاً بأول , يتم إعداد تقرير يبين نتائج التقييم الذاتي ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لكافة وحدات البنك ورفعه للجنة التدقيق بشكل ربع سنوي.
5. التقييم المستمر لملفات مخاطر العمليات (Risk Profile):

تطبيـق منهجيـة التقييـم الذاتـي للمخاطـر والإجـراءات الرقابيـة (CRSA) كأداه لادارة المخاطـر التشـغيلية وتقييمهـا بإسـتمرار للتعـرف علـى المخاطـر الجديـدة بالاضافـة للتأكـد مـن كفـاءة عمـل الاجـراءات الرقابيـة للحـد مـن هـذه المخاطـر وتحديـث هـذه الملفـات اولاً بـاول ليعكـس الواقـع الفعلـي لبيئـة العمـل.

6. بناء قاعدة بيانات بالاخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الاخطاء ونوعيتها الى لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة .
7. تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن اسس ومعايير دولية حسب البيئـة الرقابية.
8. بناء وتحديد ومراقبة مؤشرات الاداء Key Risk Indicators على مستوى البنك ورفع تقارير لوحدات البنك المعنية بنتائج هذه المؤشرات ليتم متابعتها من قبلهم و تطبيق الاجراءات التصحيحية لمعالجة المخاطر قبل حدوثها.
9. اعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر التشغيل.
10. تزويد لجنة إدارة المخاطر / مجلس الادارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.
11. تقييم اجراءات و سياسات العمل والتاكد من تحديد وتصحيح اي ضعف Control Gaps في الاجراءات الرقابية.
12. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر التشغيل وكيفية ادارتها لتحسين البيئة الرقابية في البنك.
13. تم تحديث ملف مخاطر المنشأة بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي للتعرف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وتؤثر سلباً على تحقيق أهداف واستراتيجية المنشأة وأرباحها, يتم عرض أية تعديلات على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم, وتتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية للمنشأة وعرض نتائج الفحصوصات على لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر.
14. تم تحديث ملف مخاطر العمليات على مستوى المنشأة لمخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب بالتنسيق مع دائرة الامتثال بحيث يتم التعرف على المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحد منها, يتم عرض أية تعديلات على ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب – المنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم, تتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية وعرض نتائج الفحوصات على لجنة إدارة المخاطر.

مخاطر السيولة:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

مخاطر تمويل السيولة (Funding liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – او الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق او بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة او الطلب في السوق.

مخاطر السوق:
وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:
- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.
- مخاطر البضائع.

وتنشأ مخاطر السوق من:
التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق،
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعا وشراء.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق ما يلي:
- قيمة نقطة الأساس (Basis Point Value)
- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)
- اختبار الحساسية (Stress Testing)

ويتولى البنك إدارة مخاطر السوق والسيولة ضمن المعطيات التالية :
- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطرالسيولة.
- تطبيق نظام لادارة الموجودات والمطلوبات Assetes and Liabilities Management System لضبط وقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن :
- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan .

تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق و السيولة من خلال:
- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- مراقبة سقوف, وجودة المحفظة الاستثمارية.
- تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها.
- مراقبة عملية تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وإمتثال النسبة للحدود الدنيا.
- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
- الموائمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- عمل الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق العالمية والمحلية.
- مراقبة الأدوات الاستثمارية ودراسة مدى توافقها مع الحدود الاستثمارية المقررة في السياسة الاستثمارية وحدود وقف الخسارة المسموح بها.
- دراسة الحدود والسقوف الاستثمارية والتوصية بتعديلها بما يتناسب مع التطورات وأوضاع الأسواق العالمية والمحلية والمخاطر

المحيطة بها وتنويع الاستثمار بما يحقق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة.
- دراسة التركزات الاستثمارية على مستوى كل أداة.
- مراجعة وتقييم محافظ الموجودات والمطلوبات.
- دراسة التصنيف الائتماني للبنوك المحلية والعالمية حسب الوضع المالي ومدى تأثره بالأزمات الاقتصادية ومدى الانتشار عالميا.
- مراقبة حجم الودائع ومدة ربطها وتاريخ الاستحقاق ومعدلات الفوائد عليها.
- إعداد تقرير عن مستوى التجاوز في الأدوات الاستثمارية.
- مراقبة تغيرات اسعار الفوائد على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.
- مراقبة حساسية الأدوات الاستثمارية لتغيرات اسعار الفوائد على مستوى كل أداه استثمارية.
- مراقبة تسعير عمليات الإقراض والاقتراض /السقوف الاستثمارية.
- مراقبة التركزات على مستوى السوق / الأداة والتوزيع الجغرافي.
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار, ولجنة إدارة المخاطر والامتثال/مجلس الإدارة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات
وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability, و قد تأسست وحدة أمن و حماية المعلومات للعمل على توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء عن طريق توفير السياسات والإجراءات التي تضمن ديمومة تحقيق الحماية ومن خلال استخدام وسائل ومستلزمات تعمل على كشف وفحص وتطوير بيئة العمل الى بيئة أكثر أماناً.

وحرصا على تعزيز أمن و حماية المعلومات, يتولى البنك ادارة مخاطر أمن وحماية المعلومات ضمن الاسس التالية:
- مراجعة سياسات أمن المعلومات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير العالمية.
- الامتثال لمتطلبات PCI-DSS
- المراقبة الدورية للأنظمة والسيرفرات والاجهزة الطرفية عن طريق برامج متخصصة والتصدي لأي تهديد.
- مراجعة ومراقبة الصلاحيات وتوزيعها وفق ما يتناسب مع السياسات وطبيعة الأعمال والمسمى الوظيفي والموافقات اللازمة.
- عمل فحوصات دورية على الأنظمة ومراجعة الثغرات الأمنية
- مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الإخلاء وتجهيز دراسات تبيّن الوضع الحالي.
- الاستمرار في إجراء المتابعات والتقييم الدوري المتخصص بنواحي الأمن المادي.
- تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذا الموضوع من خلال اعطاء دورات تدريبية والنشرات التوعوية.
- رفع التقارير الى لجنة ادارة المخاطر /مجلس الادارة بشكل دوري لمواكبة الاعمال والمستجدات.
- العمل على تلبية متطلبات SWIFT-CSP.
- عمل دليل حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ونشره على موقع البنك.
- العمل على تطبيق إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT 2019

مخاطر الامتثال
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذه الاطار فقد تم تاسيس دائرة الامتثال كدائرة مستقلة تتبع للجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث ترفع الدائرة تقاريرها الدورية للجنة الامتثال حول المواضيع المتعلقة بكافة محاور الاعمال الموضحة ضمن الوحدات التي تندرج ضمن الدائرة هذا وقد تم رفد الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الالية ويتم إدارة المخاطر الامتثال ضمن الأسس التالية :

مخاطر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين والأنظمة :

- يتـم إدارة هـذه المخاطـر مـن خـلال وحـدة الامتثـال كوحـدة مسـتقلة تتبـع لدائـرة الامتثـال وتديـر مخاطـر الامتثـال علـى مسـتوى البنـك وفقـا للأسـس التاليـة :
- اعـداد سياسـة الامتثـال وتطويرهـا واعتمادهـا مـن قبـل مجلـس إدارة البنـك وتعميمهـا علـى كافـة العامليـن فـي البنـك ومراجعتهـا بشـكل دوري .
- تطبيق نظام الي لادارة مخاطر الامتثال .
- تقديـم المشـورة والتوجيـه بشـأن التطبيـق السـليم للتعليمـات والقوانيـن (منهـا القوانيـن والسياسـات الداخليـة) المطبقـة علـى العمـل المصرفـي.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقق من امتثال البنك للتعلميات والقوانين التي تحكم عمل البنك.
- اعـداد برامـج التحقـق مـن الامتثـال بـ compliance monitoring programme لتزويـد الإدارة بتأكيـد معقـول بـأن مخاطـر الامتثـال الرئيسـية تـدار بشـكل ملائـم مـن قبـل الجهـات ذات العلاقـة.
- ايصال التغيرات المرتبطة بالتعليمات لتحقيق الاهداف المشتركة ومشاركتها مع قطاع الأعمال في الوقت المناسب.
- نقطة الاتصال مع الجهات الرقابية ومساعدة الادارة العليا بالحفاظ على اقامة علاقات جيدة مع الجهات الرقابية.
- المساعدة في تعزيز ثقافة الامتثال من خلال العمل بدور النصح والارشاد وتوضيح القوانين.
- توفير التدريب والتوعية للإدارة والموظفين بشأن متطلبات الامتثال.
- التنسيق مع الوظائف الرقابية الأخرى، مثل دائرة التدقيق الداخلي ودوائر المخاطر وتنسيق العمل الذي تقوم به هذه الوظائف.

مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- يتـم إدارة هـذه المخاطـر مـن خـلال وحـدة مكافحـة عمليـات غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، كوحـده مسـتقلة ضمـن دائـرة وتتبـع إداريـاً إلـى دائـرة الامتثـال تتولـى الوحـدة إدارة مخاطـر عمليـات غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب ضمـن الأسـس التاليـة :
- اعـداد سياسـة مكافحـة عمليـات غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب وتطويرهـا واعتمادهـا مـن قبـل مجلـس إدارة البنـك وتعميمهـا علـى كافـة العامليـن فـي البنـك ومراجعتهـا بشـكل دوري .
- اعـداد سياسـة الامتثـال للعقوبـات الاقتصاديـة والدوليـة المتعلقـة بغسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب لمجموعـة بنـك الأردن وفقـا لآخـر المسـتجدات العالميـة بالخصـوص واعتمادهـا مـن قبـل مجلـس الإدارة، و مراجعتهـا بشـكل دوري.
- تطبيق وتطوير نظام آلي لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتحقق من كافة العمليات المالية غير الاعتيادية.
- تصنيف مخاطر العملاء استناداً الى النهج القائم على المخاطر.
- توفيـر القنـوات الخاصـة بالإبـلاغ والاخطـار علـى مسـتوى البنـك لغايـات حمايـة البنـك مـن أي مخاطـر تتعلـق باسـتغلال غاسـلي الأمـوال البنـك لتمريـر أي حـركات مشـبوهة، و اتخـاذ إجـراءات الاخطـار مـن قبـل مديـر الاخطـار بالحـركات التـي ينطبـق عليهـا مؤشـرات الاشـتباه الـى وحـدة التحريـات الماليـة.
- تحديـد وتقييـم مخاطـر غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب التـي قـد تنشـأ فيمـا يتعلـق بتطويـر منتجـات ضمـن خطـوط أعمـال جديـدة، وتلـك التـي قـد تنشـأ عـن اسـتخدام تقنيـات جديـدة ضمـن خطـوط أعمـال جديـدة أو قيـد التطويـر فيمـا يتعلـق بـكل مـن المنتجـات الجديـدة والقائمـة، واتخـاذ تدابيـر مناسـبة لإدارة تلـك المخاطـر وتخفيضهـا،التحقـق الآلـي والـدوري مـن عـدم إدراج أي مـن عمـلاء البنـك الحالييـن او المحتمليـن ضمـن قوائـم الأشـخاص المحظـور التعامـل معهـم دوليـاً.
- توعيـة الموظفيـن بخصـوص واجبهـم بالإخطـار عـن أي عمليـات غيـر اعتياديـة بمراعـاة الحفـاظ علـى سـرية المعلومـات الـواردة فـي نمـوذج الاخطـار وعـدم الافصـاح عنـه لأي جهـة بمـا فـي ذلـك العميـل المشـتبه بـه والتأكـد مـن عـدم اتخـاذ أي اجـراء مـن شـأنه تنبيـه العميـل المشـتبه بـه بالإخطـار الـذي تـم ارسـاله للوحـدة (Tipping Off) وتحـت طائلـة العقوبـات القانونيـة.
- التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك في المواضيع المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مخاطر عدم الامتثال لقانون FATCA ومكافحة ومعالجة حالات الاحتيال:

يتـم إدارة مخاطـر الامتثـال الضريبـي ومخاطـر الاحتيـال مـن خـلال وحـدة مسـتقله تتبـع وحـدة التحقـق المالـي والضريبـي دائـرة الإمتثـال والتـي تضـم كلاً مـن قسـم التحقـق المالـي والـذي يهـدف إلـى مكافحـة ومعالجـة حـالات الإشـتباه والإحتيـال والتزويـر، وقسـم التحقـق الضريبـي الـذي يلبـي متطلبـات الإمتثـال الضريبـي الخاصـة بقانـون الـFATCA وتتبـع هـذه الوحـدة أفضـل الممارسـات العالميـة الكفيلـة بـدرء أيـة مخاطـر متعلقـة بأعمالهـا وفقـا للاسـس التاليـة :

- اعـداد سياسـة مكافحـة الاحتيـال والفسـاد وتطويرهـا واعتمادهـا مـن قبـل مجلـس إدارة البنـك وتعميمهـا علـى كافـة العامليـن فـي البنـك ومراجعتهـا بشـكل دوري .
- إعـداد واعتمـاد برنامـج الإمتثـال لمتطلبـات الـFATCA وسياسـة التعامـل مـع قانـون الـ FATCA واعتمادهـا مـن مجلـس الإدارة ومراجعتهـا بشـكل دوري .
- وضـه هيكل التنظيمي الخاص بالوحدة وتحديد مسؤولية كل موظف فيها
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بعكس جميع متطلبات الـFFI Agreement حيثما كان ذلك مطلوباً (تعديل إجراءات، نماذج العمل، الخ،،،،) .
- تطبيق نظام الي لادارة متطلبات ال FATCA،،
- التأهيـل والتدريـب المسـتمر لكافـة موظفـي البنـك بمـا يلبـي متطلبـات الوحـدة فيمـا يتعلـق بالتعامـل مـع قانـون الـFATCA ومتطلبـات قسـم التحقـق المالـي.

إدارة ومعالجة شكاوى العملاء:

يتـم إدارة ومعالجـة شـكاوي العمـلاء مـن خـلال وحـدة إدارة شـكاوي العمـلاء التـي تـم تأسيسـها بمـا ينسـجم مـع تعليمـات التعامـل مـع العمـلاء بعدالـة وشـفافية رقـم 2012/56 الصـادرة عـن البنـك المركـزي الأردنـي بتاريـخ 2012/10/31 وتتبـع إداريـا لدائـرة الامتثـال وهـذا يتولـى البنـك إدارة ومعالجـة شـكاوي العمـلاء ضمـن الأسـس التاليـة :

- اعـداد سياسـة التعامـل مـع شـكاوي العمـلاء وتطويرهـا واعتمادهـا مـن قبـل مجلـس إدارة البنـك وتعميمهـا علـى كافـة العامليـن فـي البنـك ومراجعتهـا بشـكل دوري .
- اعـداد سياسـة التعامـل مـع العمـلاء بعدالـة وشـفافية وتطويرهـا واعتمادهـا مـن قبـل مجلـس إدارة البنـك وتعميمهـا علـى كافـة العامليـن فـي البنـك ومراجعتهـا بشـكل دوري
- اعداد الية لادارة ومعالجة شكاوي العملاء واعتمادها اصوليا ومراجعتها بشكل دوري .
- يتـم التعامـل مـع الشـكاوي الـواردة مـن عمـلاء البنـك و شـركاته التابعـة و الفـروع الخارجيـة بالوقـوف علـى أسـبابها و معالجتهـا و ضمـان عـدم تكرارهـا وذلـك فـي إطـار زمنـي محـدد باتفاقيـات مسـتوى الخدمـة التشـغيلية المصرفيـة التـي تحـدد الاطـار الزمنـي لمعالجـة الشـكاوي و بمـا يضمـن الاسـتقلالية و الحياديـة.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء على مدى 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع
- تزويد البنك المركزي الاردني بتقارير ربع سنوية تتضمن بيانات احصائية بطبيعة و نوع الشكاوي المقدمة للبنك.

الافصاحات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

أولاً: الإفصاحات الوصفية

بتاريـخ 24 تمـوز 2014 قامـت لجنـة المعاييـر المحاسـبية الدوليـة بإصـدار النسـخة النهائيـة مـن المعيـار الدولـي لإعـداد التقاريـر الماليـة (9) والمتعلـق بـالأدوات الماليـة والمخصصـات وسـيحل هـذا المعيـار محـل معيـار المحاسـبة الدولـي رقـم (39) وسـيكون الزاميـاً فـي التطبيـق الفعلـي اعتبـاراً مـن 1 كانـون الثانـي 2018 ويتضمـن المعيـار مـا يلـي: -

- التصنيف والقياس للأدوات المالية.
- مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- محاسبة التحوط.

هـذا وقـد جـاء المعيـار اسـتجابة لنتائـج الـدروس المأخـوذة مـن الازمـة الماليـة العالميـة، حيـث اتضـح ان أحـد اسـباب امتـداد الازمـة هـو التأخـر فـي الاعتـراف بخسـائر الديـون، إذ كان يتـم الاعتـراف بالخسـائر حيـن تحققهـا، امـا المعيـار الجديـد فإنـه يتطلـب احتسـاب مخصصـات للتسـهيلات الائتمانيـة بنـاء علـى التوقعـات بحـدوث تعثـر او عـدم السـداد مـن قبـل المقتـرض.

يدخـل هـذا المعيـار فـي تعديـلات جذريـة علـى الطـرق المسـتخدمة فـي عمليـات احتسـاب المخصصـات لـدى البنـوك حيـث ان المفهـوم الحالـي لرصـد المخصصـات مبنـي علـى اسـاس رصـد المخصصـات الفعليـة للخسـائر المتحققـة جـراء الديـون المتعثـرة فـي حيـن ان المعيـار الجديـد مبنـي علـى اسـاس رصـد مخصصـات بنـاء علـى التوقعـات المسـتقبلية التعرضـات الائتمانيـة Proactive ويسـمى بخسـائر الائتمـان المتوقعـة ECL- Expected Credit Loss.

قـام بنـك الأردن وبالتعـاون مـع شـركة موديـز Moody's بأعمـال تطبيـق المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم 9، حيـث تـم توظيـف البيانـات التاريخيـة لمجموعـة بنـك الأردن فـي عمليـات قيـاس الخسـارة الائتمانيـة المتوقعـة المرجحـة بأثـر السـيناريوهات الاقتصاديـة.

وتـم مراعـاة الالتـزام بتعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي بالإضافـة إلـى منظومـة أعمال البنـك ودوائـر المخاطـر (منظومـة المخاطـر) والدوائـر الرقابيـة فـي بنـاء منهجيـة بنـك الأردن فـي تطبيـق المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم (9) بحيـث تحاكـي منهجيـة التطبيـق نمـوذج اعمـال مجموعـة بنـك الأردن فـي عمليـات الاحتسـاب ضمـن أفضـل الممارسـات، الطـرق الكميـة والنمـاذج الاحصائيـة للوصـول الـى مكونـات معادلـة احتسـاب الخسـارة الائتمانيـة المتوقعـة والتـي تتلخـص فـي:

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر X الرصيد عند التعثر X الخسارة عند التعثر

نطاق تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

يتـم تطبيـق منهجيـة بنـك الأردن فـي اعمـال تطبيـق المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم (9) علـى مجموعـة بنـك الأردن فـي الأردن والخـارج وبمـا يتوافـق مـع قوانيـن وتعليمـات البلـدان المضيفـة، ويطبـق نمـوذج قيـاس الخسـارة الائتمانيـة المتوقعـة ضمـن الإطـار التالـي:

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) .
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- الكفالات المالية (وفق متطلبات المعيار) .
- المطالبـات الائتمانيـة علـى البنـوك والمؤسسـات (باسـتثناء الأرصـدة الجاريـة التـي ستسـتعمل لتغطيـة عمليـات البنـك مثـل الحـوالات، الكفـالات والاعتمـادات خـلال فتـرة زمنيـة قصيـرة جـدا "أيـام").

وفيما يلي أهم المعلومات والتعريفات المستخدمة من قبل البنك لتطبيق هذا المعيار:
التعثر (Default): يعرف التعثر في حالة التوقف عن الدفع (ظهور مستحقة) لمدة 90 يوم فأكثر مما يشكل إدراك ملموس لعدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالكامل اتجاه البنك.

احتمالية التعثر (Probability of Default): وتمثل مخاطر عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم تحديد احتمالية التعثر من خلال ربط مخرجات نظام تصنيف درجات المخاطر الداخلي (Internal Risk Rating System) الذي يتم استخدامه لعملية تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة علما ان كل درجة مخاطر يقابلها احتمالية تعثر مرجحة بحالات التعثر التاريخية Historical Default Events by Segment على مستوى المحفظة (الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) .

على مستوى محفظة الأفراد: فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على أساس تجميعي لكل منتج, حيث تم احتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) من خلال استخدام النموذج الاحصائي (الانحدار الذاتي Autoregressive Model) في تقييم معدلات التعثر لكل منتج من منتجات محفظة ائتمان الافراد.

التعرض عند التعثر (Exposure at Default): وتمثل الرصيد القائم (مديونية العميل) عند حدوث التعثر وتصنيفه ضمن التسهيلات غير العاملة.

تم احتساب الرصيد عند التعثر آخذين بعين الاعتبار البيانات التاريخية لحركة استغلال التسهيلات وبحسب طبيعتها (مباشرة وغير مباشرة بالإضافة الى دوارة و/او متناقصة) حيث تم وضع أسس لاحتساب الرصيد عند التعثر بناء على طبيعة التسهيل وعمر الائتمان.

الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default): وتمثل خسارة البنك التي يتحملها عند إطفاء التسهيلات الهالكة وبحسب المعادلة (1-) نسبة التغطية (Recovery Ratio) .

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر من خلال استخدام نموذج RiskCalc LGD Moody's وهو نموذج يستخدم في احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default) لعملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة ويعتمد النموذج على مدخلات أساسية وهي احتمالية التعثر للعميل والقطاع الاقتصادي الذي ينتمي له نشاط العميل بالإضافة لطبيعة التسهيل (تسهيل دوار و/او متناقص) كما يأخذ بعين الاعتبار توفر ضمانات (Secured \unsecured) بالإضافة الى نوع الضمانة وقيمتها, ويوفر استخدام نموذج RiskCalc LGD احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر لسنة واحدة (LGD 1 year) بالإضافة الى احتساب نسب الاسترداد الناتجة (Recovery) طول فترة الائتمان وحتى نهاية عمر الائتمان.

على مستوى محفظة الافراد: تم افتراض نسبة الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج بناء على دراسة للمعايير الاقتصادية على مستوى المنطقة و بالتوافق مع المعايير المطبقة في بنك الاردن.

تم افتراض نسبة اخسارة الناتجة عن التعثر كصفر للعملاء الذين يتعاملون مع البنك مقابل تأمينات نقدية 100% (بنفس عملة التسهيلات) والتسهيلات الممنوحة/المكفولة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (بغض النظر عن عملة التسهيلات) .

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للودائع لدى البنوك:
باستخدام نموذج الـ Banks RiskCalc تم الوصول لاحتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر حيث ان من خلال Banks RiskCalc يتم انتاج ما يسمى Expected Default Frequency EDF وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم توظيف احتمالية التعثر في مدخلات نموذج الـ RiskCalc LGD لإنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة دون اجراء أي تعديل على احتمالية التعثر حيث ان من جانب الودائع يمكن اخضاع احتساب احتمالية التعثر لعملية تعديل بناء على المدة.

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات:
الحصة الأكبر لمحفظة السندات هي سندات مكفولة من الحكومة الأردنية ولا تخضع لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة,
تم احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر من خلال نموذجRiskCalc والذي من خلاله تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها ومن خلال النموذج يتم انتاج Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم توظيف احتمالية التعثر من ضمن مدخلات نموذج الـ RiskCalc لإنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة السند, في حالة سندات الشركات يتم انتاج احتمالية التعثر الخاصة فيها من خلال ربط نتيجة درجة المخاطر للشركة المتولدة من نظام التصنيف الداخلي ومن ثم ادخال تلك المعطيات الى نموذج الـ RiskCalc لاحتساب الخسارة الناتجة عن التعثر ومن ثم تطبيق معادلة الخسارة الائتمانية المتوقعة.

نظام تصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلي Internal Credit Risk Rating:
يقوم بنك الأردن بتطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر داخلي Internal Risk Rating System بحيث يتم تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجات قياس من 1-10 وبحيث تعكس كل درجة مخاطر احتمالية التعثر المقابلة لها بالتالي التعرف على احتمالية تعثر العميل من خلال درجة المخاطر الخاصة به.

تشمل عملية تصنيف درجات مخاطر العميل دراسة وتحليل بيانات العملاء الكمية بحيث يتم تقييم الأداء المالي للعميل Financial Analysis (نسب وهوامش الربح, السيولة بالإضافة الى خدمة الدين وهيكل رأسمال النشاط) بالإضافة الى البيانات النوعية والتي تغطي نشاط العميل Business Analysis (الإدارة, وضع النشاط وعلاقته مع البنك بالإضافة الى مخاطر القطاع الاقتصادي) .

يتكون جدول قياس درجات المخاطر من 10 درجات وتعبر كل منها (داخليا) عن درجة المخاطر المرتبطة بالعميل وبحيث كل ما ارتفعت درجة مخاطر العميل انعكس ذلك على احتمالية تعثره بالتالي يترتب على ذلك فرض رقابة اكثر على حساب العميل واتباع اجراءات اشد في إدارة الائتمان الممنوح للعميل علما ان الدرجات من 1-6 تعبر بشكل عام عن مخاطر مقبولة نسبيا (بالتالي يدرج الممنوح للعميل ضمن المرحلة الأولى) في حين تعكس الدرجة 7 حدوث ارتفاع جوهري في درجة مخاطر العميل (بالتالي يدرج ضمن المرحلة الثانية / تحت المراقبة) وأخيرا الدرجات من 8-10 تعكس دخول العميل في حالة التعثر اي ضمن المرحلة الثالثة ويصنف الائتمان الممنوح للعميل ضمن تصنيف غير عامل.

يوضح الجدول ادناه التصنيف الداخلي لدرجات مخاطر العملاء واحتمالية التعثر المقابلة لكل درجة تصنيف:

نظام التصنيف الداخلي	المرحلة الأئتمانية	احتمالية التعثر
6-1	المرحلة الأولى – ديون عاملة	من 0,008% الى 4,2%
7	المرحلة الثانية – تحت المراقبة	من 6,5% الى 15%
10-8	المرحلة الثالثة – غير عاملة	100%

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى تجميعي (Collective Basis):
على مستوى محفظة الأفراد فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على أساس تجميعي لكل منتج, حيث تم احتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) من خلال استخدام النموذج الاحصائي (الانحدار الذاتي Autoregressive Model) في تقييم معدلات التعثر لكل منتج من منتجات محفظة ائتمان الافراد علما انه تم تقسيم منتجات ائتمان الافراد إلى أربعة مجموعات وهي (القروض السكنية , القروض الشخصية, قروض السيارات , القروض الدوارة بما فيها البطاقات الائتمانية) وهي ذات مخاطر ائتمانية متشابهة وتتشارك من حيث نوع المنتج الائتماني, نوعية الضمانات, سعر الفائدة والاستحقاق.

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى افرادي Individual Basis:
على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: من خلال تحديد تصنيف العميل حسب محفظة قطاع الاعمال (Business Segment) سواء شركات او الشركات الصغيرة والمتوسطة من ثم دراسة معدل التعثر التاريخي للمحفظة Historical Default Data (لخمس سنوات سابقة) وعليه يتم إعطاء العميل درجة مخاطر تتناسب ومعدل التعثر التاريخي للمحفظة Segment Level Risk Rating وبالتالي تكون احتمالية التعثر للعميل ترجمة لمعدل التعثر التاريخي للمحفظة.

بعد تحديد احتمالية التعثر للعميل على مستوى المحفظة يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للعميل على أساس افرادي (individual Basis) اي بحسب طبيعة التسهيلات الممنوحة للعميل/عمر الائتمان وتوفر الضمانات (اسوة بما ينطبق على جميع عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) .

حوكمة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):
تشمل منهجية بنك الأردن في تطبيق معيار التقارير المالية الدولي على إجراءات الحوكمة المتبعة في تطبيق المعيار والتي تلخص أدوار اللجان والجهات المعنية في البنك في اعمال تطبيق المعيار والآليات المتبعة في فحص البيانات المستخدمة في تطبيق المعيار.

تشمل إجراءات الحوكمة دور التدقيق وتشمل دور التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني) المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على كل بيانات مالية والمراجعة الدورية والتأكد من صحة ودقة البيانات المتعلقة بتطبيق المعيار بهدف التأكد من تلبية متطلبات السلطات الرقابية ومراقبة وتقييم عملية التطبيق من قبل الدوائر المعنية من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة الذي بدوره يعتمد النتائج وتقع على عاتقه مسؤولية الرقابة الفاعلة من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك لضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة لأعمال الالتزام في تطبيق المعيار.

التغير في مخاطر الائتمان والمحددات التي يتبعها البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة:

اعتماد نظام التصنيف الداخلي لمخاطر العملاء المعتمد من قبل بنك الأردن بالإضافة الى قرارات لجنة الائتمان.
لغايات تحديد حدوث تغيير جوهري في درجة مخاطر العميل يتم مقارنة درجة تصنيف العميل الحالية مع درجة تصنيف العميل في العام السابق (بيانات شهر 12 كأساس من كل عام) حيث يعتبر تراجع تصنيف العميل بمقدار درجتين(two full grades) مؤشر على ارتفاع مخاطر العميل او (ظهور مستحقة) لمدة 30 يوم فأكثر الأمر الذي يتطلب نقل العميل من Stage 1 الى Stage 2

لغاية ضبط عملية الانتقال للمطالبات الائتمانية بين المراحل تم وضع الضوابط التالية:

- اعتماد معيار (فترة وجود مستحقة 30 يوم) منذ بداية التطبيق كمؤشر على وجود ارتفاع في مخاطر الائتمان.
- في حال وجود مستحقة أكثر من 30 يوم ولغاية 59 يوم على مستوى الحساب يتم تصنيف جميع التسهيلات الممنوحة للعميل ضمن المرحلة Stage 2
- العميل المصنف تحت المراقبة تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Stage 2 لحين التزام العميل بسداد (3) أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط واحد نصف سنوي، وفي حال التزام العميل وانتقال تصنيفه إلى منتظم يتم معاملة العميل حسب قاعدة عدد أيام المستحقة فقط.
- العميل المصنف غير عامل تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Sage 3, وفي حال تصويب وضع الحساب يتم انتقال العميل إلى Stage 2 كون تصنيف العميل سيصبح تحت المراقبة محول من غير عامل ويبقى بها حتى تحقق البند رقم 3.

السيناريوهات والمؤشرات الاقتصادية

يتم توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية وترجيح ما نسبته (30% من نتيجة السيناريو السلبي + 30% من نتيجة السيناريو الإيجابي+ 40% من نتيجة السيناريو الأساسي) على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى التسهيل/ الأداة وتكون نتيجة الخسارة الائتمانية المتوقعة اخذا بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق لكل تسهيل والمرحلة التي تم تصنيف العميل ضمنها (Stage 1, Stage2 & Stage3) .

تم اعتماد عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو (أساسي، سلبي، ايجابي) وتلخصت تلك العوامل في اعتماد أثر التغير في الناتج القومي الإجمالي وأداء السوق المالي (لمحفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) والتغير في مؤشر أسعار المستهلكين وأداء السوق المالي (لمحفظة الأفراد) .

توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

محفظة الشركات والتجارية الائتمانية	إن النموذج الذي وجد انه الأنسب احصائيا هو النموذج الذي يضم أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP كمتغيرات مستقلة لها تأثير على نوعية الائتمان (المتغير التابع), كلما تغير واحد من هذه المتغيرات فإن هذا التغير سيؤثر بالتالي على نوعية الائتمان (سلبا او ايجابا). بناء على نتائج الاختبار الاحصائي (t-statistics) تم اعتماد المتغيرات الاقتصادية (أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP) اذ اظهرا انهما الأنسب لتحديد التغير في نوعية الائتمان للعميل.
محفظة الافراد	إن المؤشرات الإقتصادية التي تم إعتمادها في عملية احتساب الخسارة الائتمانية هي مؤشر أسعار المستهلك (CPI – Consumer Price Index) ومؤشر أسعار الأسهم (Stock Prices Proxies): كمؤشر يعكس وضع سوق العمالة. وقد تم اختيار هذه المؤشرات بعد ان تم دراسة مدى ارتباطها مع معدلات التعثر حسب البيانات التاريخية.
السندات	احتمالية التعثر PD والخسارة الناتجة عن التعثر حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث ان تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر EAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL من خلال استخدام نموذج Moody's ImpairmentCalc
شركة الأردن للتأجير التمويلي	يتم احتساب الرصيد عند التعثر لقروض التأجير التمويلي إستناد الى (صافي الاستثمار + الجزء غير المستغل من السقف للعملاء ضمن المرحلة 1+ 2). - يتم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر)LGD) من خلال نظام RiskCalc محتويا على قيمة الضمان/ العقار المأخوذ بعين الاعتبار في جانب محفظة الشركات . - تم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج في جانب محفظة الافراد . - ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خالل فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسناريوهات الاقتصادية وبناء عليه تم انتاج نتائج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل حسب تصنيفه ضمن محفظة الشركات او محفظة الأفراد .
شركة تفوق للاستثمارات المالية	احتساب التعرض عند التعثر EAD بناء على اجمالي السقف على الرغم من ان الاستغلال مربوط بإيداع أسهم (أي لا يوجد حرية لاستغلال دون وجود مساهمة من العميل). احتساب الـ LGD وفقا لقيمة ضمانة الاسهم الواردة من قبل الشركة القيمة السوقية وحسب أنظمة الاحتساب. منح العملاء في المحفظة درجة مخاطر (5). ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه انتاج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل وعلى مستوى المحفظة.
الودائع لدى البنوك	احتساب احتمالية التعثر PD لإنتاج ما يسمى Expected Default Frequency EDF وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها ومن ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب ECL من خلال استخدام نموذج Moody's ImpairmentCalc

نتيجة لجائحة كوفيد 19 والتطورات الناجمة عنها, قام البنك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير منذ بدء الجائحة وخلال العام 2020 ومنها ما يلي:

- هيكلة التسهيلات وتأجيل الأقساط عملاً بتعليمات البنك المركزي الأردني بأخذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة .
- قياس المخاطر المتوقعة للقطاعات الاقتصادية للعملاء كافة على مستوى مجموعة بنك الأردن , حيث تم ذلك من خلال قيام البنك المركزي الأردني باصدار تعليمات تقيس أثر أزمة كورونا على محافظ البنك لتقييم الوضع المتوقع من الأزمة وذلك من خلال تقسيم درجات تأثر العملاء/القطاعات إلى ثلاث درجات وكما يلي :

1) شديد التأثر : العملاء/القطاعات المتوقع تصنيفها ضمن الديون الغير عاملة(المرحلة الثالثة) بعد مضي 2 - 3 شهور.
2) متوسط التأثر : العملاء/القطاعات المتوقع تصنيفها ضمن الديون الغير عاملة(المرحلة الثالثة) بعد مضي 6 شهور .
3) منخفض التأثر : العملاء/القطاعات المتوقع تصنيفها ضمن الديون الغير عاملة(المرحلة الثالثة) بعد مضي 9 شهور.

وعلى ضوء ذلك قامت مراكز الأعمال بدراسة عملائها الشركات والتجارية / الافراد من حيث مجموعة مؤشرات كما هو موضح ادناه:

محفظة الشركات والتجارية:

قامت دوائر الاعمال لكل من الشركات والتجارية بدراسة مجموعة من المؤشرات منها التدفقات النقدية , الوضع المالي للعميل والنشاط الاقتصادي لتزويدنا بدرجات تأثر العملاء , وقامت دائرة مخاطر محافظ الائتمان بادراج تلك الفئة من العملاء ضمن المرحلة الثالثة , ورفع درجة مخاطرها إلى (8) واحتمالية تعثرها إلى (100%) وصولا إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل قطاع / عميل .

محفظة الافراد:

قامت ادارة الخدمات المصرفية للافراد بدراسة العملاء و القطاعات المتأثرة , وقامت دائرة مخاطر محافظ الائتمان بإدراج تلك الفئة من العملاء ضمن المرحلة الثالثة , ورفع احتمالية تعثرها إلى (100%) وصولاً إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل عميل.

كذلك الأمر تم اعادة تقييم أثر الأزمة على العملاء مع نهاية عام 2020 ومقارنتها مع ما تم قياسه عند بدء الجائحة والخروج بحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة و التي تم عكسها على البيانات المالية .

تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ وبالنظر إلى التطور السريع للوضع الحالي, أخذ البنك في الاعتبار تأثير التقلب العالي في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة, وقد انعكس هذا التقلب من خلال التعديل في طرق بناء السيناريوهات , وتحديد العوامل المستقبلية المستخدمة من التوزيع الإحصائي لعوامل مؤشر دورة الائتمان, والتي يمكن أن تستمد من عدد من العوامل التاريخية القابلة للملاحظة مثل عوائد المخاطر ونمو الائتمان والهوامش أو الافتراضات الائتمانية وكذلك النظرة المستقبلية.

هذا وقد قام البنك بتحديث عوامل الاقتصاد الكلي المستخدمة في إحتساب إحتمالية التعثر لتعكس التطور الناتج من جائحة كورونا (كوفيد 19) وذلك بالتنسيق مع شركة موديز (Moody's), والتي تم تحديدها من التوزيعات الإحصائية لعوامل مؤشر دورة الائتمان, و يقوم البنك بإجراء الدراسة والمراجعة الدورية لهذه العوامل والسيناريوهات بشكل مستمر.

اضافة لذلك, أولت إدارة بنك الأردن اهتماما خاصا بتأثير فيروس كورونا (كوفيد - 19) على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات تدني القيمة للمخاطر في القطاعات التي يحتمل تأثرها, وقد أدى ذلك إلى خفض تصنيف بعض التعرضات الائتمانية والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات تدني القيمة على النحو المبين في إيضاحات القوائم المالية الموحدة.

ثانياً : الافصاحات الكمية:

(أ/43) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطـــر الاخرى).	2020 دينار	2019 دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	283,016,956	311,972,465
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,722,330	188,323,327
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,525,567	208,123,765
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل – أدوات الدين بالقيمة العادلة	25,344,463	25,909,988
التسهيلات الائتمانية :	1,466,739,098	1,409,525,437
للافـــــراد	510,934,395	450,266,813
القروض العقارية	247,351,731	230,192,310
الشركات	527,426,549	606,717,530
الشركات الكبرى	319,177,566	393,044,807
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	208,248,983	213,672,723
للحكومة والقطاع العام	181,026,423	122,348,784
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	348,454,969	272,535,799
	2,403,803,383	2,416,390,781
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	104,089,553	105,945,206
اعتمادات	52,215,558	69,045,721
قبولات	18,589,588	19,273,465
سقوف تسهيلات مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة	284,804,671	456,904,663
الاجمالـــــي	**2,863,502,753**	**3,067,559,836**

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي :

- إستيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والاسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الإئتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الإختصاص .
- نظام تصنيف إئتماني لعملاء البنك والإعتماد على التصنيف الإئتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للإئتمان الممنوح أولاً بأول .
- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الإنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.
- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	اجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة(PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)%
		31 كانون الاول 2020					
1	عامل	533,765,553	-	0.015%	Aaa	525,929,770	%0.00
2	عامل	138,603,545	9,251	0.028% - 0.010%	Aa1 - Aa3	139,221,673	%24.27
3	عامل	226,346,688	59,384	0.150% - 0.03%	A1 - A3	214,469,335	%37.96
4	عامل	288,116,609	190,167	1.00% - 0.150%	Baa1 - Baa3	296,655,807	%32.16
5	عامل	431,973,868	875,921	2.50% - 0.50%	Ba1 - Ba3	417,211,164	%27.55
6	عامل	433,022,067	2,571,402	12% - 1.90%	B1 - B3	465,375,729	%20.51
7	عامل	17,311,294	10,062,047	33% - 6.50%	Caa1 - Caa3	17,928,950	%23.19
غير مصنف	عامل	807,285,399	9,834,704	2.65%	-	776,489,125	%31.32
تعرضات غير عاملة							
8	غير عاملة	3,221,118	2,460,301	100%	Default	3,218,653	%75.47
غير مصنفة	غير عاملة	2,386,907	1,322,020	100%	Default	2,573,549	%33.02
9	غير عاملة	16,395,506	16,297,187	100%	Default	16,627,868	%55.60
غير مصنفة	غير عاملة	2,311,056	1,865,358	100%	Default	2,312,113	%21.51
10	غير عاملة	69,367,115	64,661,270	100%	Default	69,368,191	%60.38
غير مصنفة	غير عاملة	44,799,434	41,406,598	100%	Default	44,763,396	%56.46
المجموع		**3,014,906,159**	**151,615,610**			**2,992,145,323**	

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	اجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة(PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)%
		31 كانون الأول 2019					
1	عامل	486,612,699	-	0.008%	Aaa	486,612,699	0.000%
2	عامل	157,953,756	2,811	0.028% - 0.012%	Aa1 - Aa3	140,386,517	30.834%
3	عامل	140,419,604	15,839	0.100% - 0.042%	A1 - A3	136,752,004	24.195%
4	عامل	270,185,762	118,586	0.35% - 0.150%	Baa1 - Baa3	253,721,137	26.178%
5	عامل	335,897,333	445,474	1.30% - 0.51%	Ba1 - Ba3	328,679,368	30.257%
6	عامل	826,745,540	3,371,349	4.20% - 1.90%	B1 - B3	808,944,391	22.229%
7	عامل	153,790,628	12,262,776	15% - 6.50%	Caa1 - Caa3	150,992,585	49.582%
غير مصنف	عامل	701,522,587	6,985,557	0.212%	-	686,168,518	51.015%
تعرضات غير عاملة							
8	غير عاملة	9,883,143	8,013,667	100%	Default	10,532,311	40.300%
غير مصنفة	غير عاملة	5,557,512	2,280,911	100%	Default	5,638,141	31.521%
9	غير عاملة	16,692,175	13,801,521	100%	Default	16,425,662	52.472%
غير مصنفة	غير عاملة	6,721,724	4,104,865	100%	Default	6,729,531	21.572%
10	غير عاملة	46,910,115	41,999,986	100%	Default	46,864,385	41.332%
غير مصنفة	غير عاملة	31,562,652	29,569,323	100%	Default	31,904,850	55.555%
المجموع		3,190,455,230	122,972,665			3,110,352,099	

- تشمل التعرضات الإئتمانية التسهيلات الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات إئتمانية .

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية:

31 كانون الأول 2020

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم دمتداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
ارصدة لدى بنوك مركزية	283,107,444	-	-	-	-	-	-	-	283,107,444	90,488
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,726,236	-	-	-	-	-	-	-	190,726,236	3,906
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,564,000	-	-	-	-	-	-	-	89,564,000	38,433
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوات دين	25,344,463	-	-	-	-	-	-	-	25,344,463	212,204
التسهيلات الائتمانية:								-		
للأفراد	555,554,028	16,580,898	3,210,091	-	28,430,088	46,347,333	-	94,568,410	460,985,618	44,619,633
القروض العقارية	257,439,383	650,309	-	-	218,732,552	14,339,686	-	233,722,547	23,716,836	10,087,652
للشركات								-		
الشركات الكبرى	373,068,710	15,980,636	10,477,275	66,420	46,154,072	2,403,061	-	75,081,464	297,987,246	53,891,144
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME›s)	241,038,022	10,034,324	703,497	2,194	95,385,725	9,694,254	9,500,000	125,319,994	115,718,028	32,789,039
للحكومة و القطاع العام	181,364,510	266,315	-	-	-	-	-	266,315	181,098,195	338,087
سندات و اسناد و أذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	349,154,840	-	-	-	-	-	-	-	349,154,840	699,871
المجموع	**2,546,361,636**	**43,512,481**	**14,390,863**	**68,614**	**388,702,437**	**72,784,334**	**9,500,000**	**528,958,730**	**2,017,402,906**	**142,770,457**
الكفالات المالية	112,042,910	4,393,313	8,500	-	6,723,285	84,162	-	11,209,260	100,833,650	7,953,357
الإعتمادات المستندية والقبولات	70,935,900	933,201	-	-	174,913	-	-	1,108,114	69,827,786	130,754
الإلتزامات الاخرى	285,565,713	9,139	-	-	1,073,643	-	-	1,082,782	284,482,931	761,042
المجموع الكلي	**3,014,906,159**	**48,848,134**	**14,399,363**	**68,614**	**396,674,278**	**72,868,496**	**9,500,000**	**542,358,886**	**2,472,547,273**	**151,615,610**

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية:

31 كانون الأول 2019

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم دمتداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	188,326,285	-	-	-	-	-	-	-	188,326,285	2,958
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	208,249,314	-	-	-	-	-	-	-	208,249,314	125,549
موجودات مالية باقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوات دين	25,909,988	-	-	-	-	-	-	-	25,909,988	77,271
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	486,461,294	19,143,467	-	-	14,168,934	40,483,920	-	73,796,321	412,664,973	36,194,481
القروض العقارية	237,326,584	843,603	-	-	204,715,044	15,628,520	-	221,187,167	16,139,417	7,134,274
للشركات										
الشركات الكبرى	435,440,500	16,432,944	9,765,566	121,500	52,869,867	1,559,311	-	80,749,188	354,691,312	42,395,693
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME›s)	239,710,590	17,292,822	5,071,027	2,194	90,995,568	8,312,921	-	121,674,532	118,036,059	26,037,867
للحكومة و القطاع العام	122,691,256	285,265	-	-	-	-	28,500,000	28,785,265	93,905,991	342,472
سندات و اسناد و أذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	272,734,431	-	-	-	-	-	-	-	272,734,431	198,632
المجموع	**2,529,079,322**	**53,998,101**	**14,836,593**	**123,694**	**362,749,413**	**65,984,672**	**28,500,000**	**526,192,473**	**2,002,886,850**	**112,765,812**
الكفالات المالية	114,413,012	1,969,814	8,500	-	7,028,377	42,014	-	9,048,705	105,364,307	8,467,806
الإعتمادات المستندية والقبولات	88,563,350	2,412,045	-	-	270,371	-	-	2,682,416	85,880,934	244,164
الإلتزامات الاخرى	458,399,546	6,346	-	-	648,746	-	-	655,092	457,744,454	1,494,883
المجموع الكلي	**3,190,455,230**	**58,386,306**	**14,845,093**	**123,694**	**370,696,907**	**66,026,686**	**28,500,000**	**538,578,686**	**2,651,876,545**	**122,972,665**

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

البند	31 كانون الأول 2020								
	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	
التسهيلات الائتمانية:									
للأفراد	38,141,972	60,626	-	-	6,396,094	74,165	-	6,530,885	31,611,087	36,133,430
القروض العقارية	12,353,924	-	-	-	238,220	-	-	238,220	12,115,704	9,164,127
للشركات										
الشركات الكبرى	43,323,231	-	-	66,420	4,389,320	41,245		4,496,985	38,826,246	43,460,344
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME›s)	32,993,395	448,691	3,026	2,194	17,519,434	1,180,787	-	19,154,132	13,839,263	31,624,215
للحكومة و القطاع العام	-	-						-	-	
المجموع	**126,812,522**	**509,317**	**3,026**	**68,614**	**28,543,068**	**1,296,197**	**-**	**30,420,222**	**96,392,300**	**120,382,116**
الكفالات المالية	11,566,466	-	-	-	620			620	11,565,846	7,629,567
المجموع الكلي	**138,378,988**	**509,317**	**3,026**	**68,614**	**28,543,688**	**1,296,197**	**-**	**30,420,842**	**107,958,146**	**128,011,683**

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

البند	31 كانون الأول 2019								
	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	
التسهيلات الائتمانية:									
للأفراد	33,748,322	54,755	-	-	392,811	14,218	-	461,784	33,284,243	30,798,145
القروض العقارية	12,249,742	16,934	-	-	11,499,001	2,456	-	11,518,391	731,350	6,118,823
للشركات										
الشركات الكبرى	30,051,750	-	-	121,500	4,728,903	39,740	-	4,890,143	25,161,607	29,906,211
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME›s)	28,673,445	416,089	956	2,194	9,774,012	312,503	-	10,505,754	18,167,691	25,109,127
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**104,723,259**	**487,778**	**956**	**123,694**	**26,394,727**	**368,917**	**-**	**27,376,072**	**77,344,891**	**91,932,306**
الكفالات المالية	12,542,379	-	-	-	672,830	2,591	-	675,421	11,866,958	7,797,712
اعتمادات مستندية	61,683	-	-	-	-	-		-	61,683	40,257
المجموع الكلي	**117,325,024**	**487,778**	**956**	**123,694**	**27,067,557**	**371,508**	**-**	**28,051,493**	**89,273,532**	**99,770,275**

1. الديون المجدوَلة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطـار التسهيـلات الائتمانية غير العـاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة , وقد بلغ مجموعها 8,069,952 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (7,276,037 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) .

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة .

2. الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بأعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط أو إطالة عمر التسهيـلات الائتمانية أو تأجيل بعض الاقساط أو تمديد فترة السمـاح ,وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة , وقد بلغ مجموعها 74,075,951 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (40,564,788 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) .

3. سندات وأسناد وأذونات :

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية :

نوع التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالتكلفـة المطفـــــأة	الاجمالـــي
				دينـار	دينـار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	A2	-	3,547,795	3,547,795
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	A3	-	7,860,374	7,860,374
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	Aa3	-	724,151	724,151
سندات شركات اجنبية خارجية	Moody›s	Ba3	-	11,045,616	11,045,616
سندات حكومات خارجية	Moody›s	Ba3	18,129,573	2,128,831	20,258,404
سندات حكومة أردنية	Moody›s	B1	-	202,096,620	202,096,620
أذونات حكومة أردنية	Moody›s	B1	-	17,546,472	17,546,472
سندات حكومات خارجية	Moody›s	B1	-	7,405,937	7,405,937
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	B2	7,214,890	7,112,626	14,327,516
سندات حكومات خارجية	Moody›s	B2	-	22,317,679	22,317,679
سندات غير مصنفة			-	67,368,739	67,368,739
الاجمالي			**25,344,463**	**349,154,840**	**374,499,303**

٤. القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة :

أ. القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة بشكل مستمر :

البند	31 كانون الأول 2020				كما في 31 كانون الأول 2019
	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	اجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	212,183,577	70,833,379	-	-	283,016,956
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	14,999,931	29,991,184	12,321,429	2,366,683	190,722,330
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	88,961,572	563,995	-	-	89,525,567
التسهيلات الائتمانية	1,120,129,487	346,609,611	-	-	1,466,739,098
سندات وأسناد وأذونات:					
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	267,512,047	80,942,922	-	-	348,454,969
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	25,344,463	-	-	25,344,463
قيمة العادلة					
الاجمالي / للسنة الحالية	**1,703,786,614**	**554,285,554**	**12,321,429**	**2,366,683**	**2,403,803,383**
الخسائر المالية	76,447,889	11,780,890	5,215,986	10,464,866	104,089,553
الإعتمادات المستندية	20,338,250	31,836,313	-	40,995	52,215,558
قبولات	18,008,214	581,374	-	-	18,589,588
السقوف غير المستغلة	239,182,150	45,622,521	-	-	284,804,671
المجموع الكلي	**2,057,763,117**	**644,106,652**	**17,537,415**	**12,872,544**	**2,863,502,753**

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

البند	31 كانون الاول 2020						كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي			
داخل المملكة	1,307,362,408	655,703,471	76,103,115	8,848,060	9,746,063	2,057,763,117	2,404,827,810
دول الشرق الأوسط الأخرى	501,350,514	131,167,945	9,159,778	1,706,076	722,339	644,106,652	494,533,856
أوروبا	17,537,415	-	-	-	-	17,537,415	24,880,709
أسيا	12,872,544	-	-	-	-	12,872,544	19,471,979
إفريقيا	73,584	-	-	-	-	73,584	15,990,503
أمريكا	131,149,441	-	-	-	-	131,149,441	99,087,144
دول أخرى	-	-	-	-	-	-	8,767,835
المجموع	**1,970,345,906**	**786,871,416**	**85,262,893**	**10,554,136**	**10,468,402**	**2,863,502,753**	**3,067,557,836**

ثانيا: الافصاحات الكمية

5. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

البند	31 كانون الاول 2020									كما في 31 كانون الأول 2019
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	سياحة ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	283,016,956	-	-	-	-	-	-	-	-	283,016,956	311,972,465
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,722,330	-	-	-	-	-	-	-	-	190,722,330	188,323,327
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,525,567	-	-	-	-	-	-	-	-	89,525,567	208,123,765
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	7,214,889	-	-	-	-	-	-	-	18,129,574	25,344,463	25,909,988
التسهيلات الائتمانية	7,370,943	139,608,210	244,532,161	272,906,456	6,052,297	84,358,632	10,712,433	520,171,543	181,026,423	1,466,739,098	1,409,525,437
سندات وأسناد وأذونات:										-	
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	77,926,471	15,567,964	2,832,314	-	-	24,993,900	-	-	227,134,320	348,454,969	272,535,799
الاجمالي / للسنة الحالية	**655,777,156**	**155,176,174**	**247,364,475**	**272,906,456**	**6,052,297**	**109,352,532**	**10,712,433**	**520,171,543**	**426,290,317**	**2,403,803,383**	**2,416,390,781**
الكفالات المالية	20,011,405	6,910,712	37,803,710	22,720,449	199,054	12,768,464	813,167	2,862,592	-	104,089,553	105,945,206
الإعتمادات المستندية	4,004,030	41,154,083	6,166,392	855,674	-	35,379	-	-	-	52,215,558	69,045,721
قبولات	581,372	1,368,111	13,914,685	889,987	1,835,433	-	-	-	-	18,589,588	19,273,465
السقوف غير المستغلة	1,131,464	44,045,285	128,583,663	16,532,468	2,409,494	22,427,383	1,115,458	67,901,052	658,404	284,804,671	456,904,663
المجموع الكلي	**681,505,427**	**248,654,365**	**433,832,925**	**313,905,034**	**10,496,278**	**144,583,758**	**12,641,058**	**590,935,187**	**426,948,721**	**2,863,502,753**	**3,067,559,836**

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

البند	31 كانون الاول 2020 — المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	كما في 31 كانون الأول 2019
	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي			المجموع
مالي	680,874,624	-	482,985	-	147,818	681,505,427	816,976,795
صناعي	242,028,014	8,394	6,082,430	-	535,527	248,654,365	343,494,814
تجارة	372,031,339	10,253	58,883,904	-	2,907,429	433,832,925	547,149,793
عقارات	78,888,088	212,931,736	11,337,241	6,723,086	4,024,883	313,905,034	321,621,900
زراعة	9,440,453	-	1,036,060	-	19,765	10,496,278	8,578,987
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	136,480,797	22,190	7,386,268	-	694,503	144,583,758	141,460,581
أسهم	12,641,058	-	-	-	-	12,641,058	11,882,806
أفراد	11,012,812	573,898,843	54,005	3,831,050	2,138,477	590,935,187	516,627,313
حكومة وقطاع عام	426,948,721	-	-	-	-	426,948,721	359,766,847
المجموع	**1,970,345,906**	**786,871,416**	**85,262,893**	**10,554,136**	**10,468,402**	**2,863,502,753**	**3,067,559,836**

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :

البند	31 كانون الاول 2020 — المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة			
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	%0.00
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	(101,581)	102,148	102,851	1,270	%1.24
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.00
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	%0.00
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	83,425,043	(45,414,165)	137,962,291	29,361,425	(16,052,740)	%-7.25
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	%0.00
المجموع	**83,425,043**	**(45,515,746)**	**138,064,439**	**29,464,276**	**(16,051,470)**	**%-7.25**
الكفالات المالية	3,575,630	(3,644,115)	11,566,466	208,863	(3,435,252)	%-22.69
الاعتمادات المستندية	69,575	(3,446,433)	-	-	(3,446,433)	%-4953.55
القبولات	972,805	(804,014)	-	-	(804,014)	%-82.65
السقوف غير المستغلة	23,761,460	2,546,809	-	-	2,546,809	%10.72
المجموع الكلي	**111,804,513**	**(50,863,499)**	**149,630,905**	**29,673,139**	**(21,190,360)**	**%-8.11**

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:	31 كانون الاول 2020						
	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
				المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
البند	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي	المجموع
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(431)	1,754	1,323	-	-	1,051	-	1,051
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-		-	-	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-		-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	(328,857)	27,480,570	27,151,713	10,368,829	5,452,368	120,382,114	-	136,203,311
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**(329,288)**	**27,482,324**	**27,153,036**	**10,368,829**	**5,452,368**	**120,383,165**	**-**	**136,204,362**
الكفالات المالية	(64,033)	123,997	59,964	50,199	-	7,629,567	-	7,679,766
الإعتمادات المستندية	(40,390)	-	(40,390)	139	-	-	-	139
القبولات	(5,735)	-	(5,735)	4,232	-	-	-	4,232
الإلتزامات الأخرى	(866)	-	(866)	104,166	5,617	-	-	109,783
المجموع الكلي	**(440,312)**	**27,606,321**	**27,166,009**	**10,527,565**	**5,457,985**	**128,012,732**	**-**	**143,998,282**

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :	31 كانون الاول 2019					
	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة			
البند	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	%0.00
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.00
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.00
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	%0.00
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	133,756,482	62,201,023	114,630,680	31,993,839	94,194,862	%37.92
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	%0.00
المجموع	**133,756,482**	**62,201,023**	**114,630,680**	**31,993,839**	**94,194,862**	**%37.92**
الكفالات المالية	7,164,465	5,154,180	12,542,379	2,581,053	7,735,233	%39.25
الاعتمادات المستندية	3,949,511	(2,725,532)	61,683	61,683	(2,663,849)	%-66.41
القبولات	8,651,156	5,430,604	-	-	5,430,604	%62.77
السقوف غير المستغلة	33,905,611	(2,542,133)	-	-	(2,542,133)	%-7.50
المجموع الكلي	**187,427,225**	**67,518,142**	**127,234,742**	**34,636,575**	**102,154,717**	**%32.46**

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:	31 كانون الأول 2019							
	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
البند				مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي	
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	229,505	21,696,076	21,925,581	11,796,862	984,202	91,932,306	-	104,713,370
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**229,505**	**21,696,076**	**21,925,581**	**11,796,862**	**984,202**	**91,932,306**	**-**	**104,713,370**
الكفالات المالية	80,873	1,643,177	1,724,050	116,005	-	7,797,712	-	7,913,717
الإعتمادات المستندية	6,604	40,257	46,861	45,283	-	40,257	-	85,540
القبولات	7,208	-	7,208	35,688	-	-	-	35,688
الإلتزامات الأخرى	(369,328)	-	(369,328)	268,507	7,912	-	-	276,419
المجموع الكلي	**(45,138)**	**23,379,510**	**23,334,372**	**12,262,345**	**992,114**	**99,770,275**	**-**	**113,024,734**

43. /ب مخاطر السـوق :

الافصاحات الوصفية :

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، وتتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعتمدة. وتتضمن كل من المخاطر التالية :

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر أسعار الأسهم.
- مخاطر التغير في أسعار السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلبات الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناتجة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الأستثمار سواء لغرض الإتجار أو المتداول .

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والإقتصادية في الأسواق .
- تقلبات أسعار الفائدة .
- تقلبات أسعار الأدوات المالية المتداولة بيعاً وشراءً .
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية .
- الفجوات في إستحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير .
- حيازة المراكز غير المتعطلة .

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تواؤم أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب التحال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتوافقها لجنة الموجودات والمطلوبات، وتتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة .

مخاطر العملات الأجنبية:

تنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الرئيسية .

وتتضمن السياسة الستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لأي عملة .
- يتعين على كل متعامل إغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه الى الحد الأقصى المسموح به .
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءاً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك :		
نـــــوع العملـــــــــة	2020	2019
	دينار	دينار
دولار أمريكي	9,602,601	14,157,575
جنيه إسترليني	(463,644)	123,954
يورو	953,644	71,089
ين ياباني	4,417	3,282
عملات أخرى	(36,530,118)	(40,647,534)
	(26,433,100)	**(26,291,634)**

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم, يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية, معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية وإستثمارية لادارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهنالك لجنة لادارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر واجراء التوزيع الاستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها , وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الالية يُناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التالية:

- اعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.
- اعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- تطبيق نظام (Reuters) لمراقبة مخاطر الاستمرارية في أسواق رأس المالي العالمية والأسواق النقدية وتبادل العملات,
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
  - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
  - تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
  - اختبار الأوضاع الضاغطة . (Stress Testing)
  - تقارير وقف سقف الخسارة ((Stop Loss Limit.
  - تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي,والقطاع الاقتصادي, العملة,الأداة.
  - مراقبة السقوف الاستثمارية.
  - مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة, الأسهم المحلية والعالمية و السندات المحلية والعالمية).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار, ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

الافصاحات الكمية :

1. مخاطر أسعار الفائدة :	31كانـــــــــــــــــــــون الاول 2020		
العملـــــــــــة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	192,052	-
جنيه استرليني	%2	(9,273)	-
يورو	%2	19,073	-
ين ياباني	%2	88	-
عملات أخرى	%2	(730,602)	-
العملـــــــــــة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	2%	(192,052)	-
جنيه استرليني	2%	9,273	-
يورو	2%	(19,073)	-
ين ياباني	2%	(88)	-
عملات أخرى	2%	730,602	-

	31كانـــــــــــــــــــــون الاول 2019		
العملـــــــــــة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	283,152	-
جنيه استرليني	%2	2,479	-
يورو	%2	1,422	-
ين ياباني	%2	66	-
عملات أخرى	%2	(812,951)	-
العملـــــــــــة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(283,152)	-
جنيه استرليني	%2	(2,479)	-
يورو	%2	(1,422)	-
ين ياباني	%2	(66)	-
عملات أخرى	%2	812,951	-

2. مخاطر العمـــلات :

العمـــلـــــة	31 كانـــــــــــــون الأول 2020		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	480,130	-
جنيه استرليني	%5	(23,182)	-
يورو	%5	47,682	-
ين ياباني	%5	221	-
عملات أخرى	%5	(1,826,506)	-

العمـــلـــــة	31 كانـــــــــــــون الأول 2019		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	707,879	-
جنيه استرليني	%5	6,198	-
يورو	%5	3,554	-
ين ياباني	%5	164	-
عملات أخرى	%5	(2,032,377)	-

3. مخاطر التغير بأسعار الاسهم:

المؤشـــــــر	31 كانـــــــــــــون الأول 2020		
	التغير في المؤشر	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	%5	1,644	229,381
بورصة فلسطين	%5	-	270,589

المؤشـــــــر	31 كانـــــــــــــون الأول 2019		
	التغير في المؤشر	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	%5	25,636	2,260,706
بورصة فلسطين	%5	-	279,004

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

البنـــــــــد	31 كانـــــــــــــون الأول 2020							
	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو	ين ياباني	عملات أخرى	إجمالي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
موجودات :								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	65,276,656	953,272	28,572,052	137	42,550,333	137,352,450		
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	141,603,856	9,330,508	1,674,059	35,640	23,604,060	176,248,123		
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	27,615,278	-	-	-	48,130	27,663,408		
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	220,549,675	669,152	13,953,486	-	160,610,059	395,782,372		
موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة)	118,014,184	-	4,083,910	-	689,266	122,787,360		
موجودات أخرى	4,007,714	1,645	232,793	45	8,917,246	13,159,443		
إجمالي الموجودات	577,067,363	10,954,577	48,516,300	35,822	236,419,094	872,993,156		
مطلوبات :								
ودائع العملاء	442,626,642	11,319,543	44,699,595	31,405	206,876,398	705,553,583		
تأمينات نقدية	26,183,512	74,365	2,257,700	-	8,114,823	36,630,400		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	4,402,362	199	598,828	-	-	8,652,265		
مطلوبات أخرى	94,252,246	24,114	6,533	-	54,307,115	148,590,008		
إجمالي المطلوبات	567,464,762	11,418,221	47,562,656	31,405	272,949,212	899,426,256		
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2020	9,602,601	(463,644)	953,644	4,417	(36,530,118)	(26,433,100)		
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2020	75,607,462	-	8,335,657	420,719	5,746,200	90,110,038		

البنـــــــــد	31 كانـــــــــــــون الأول 2019							
	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو	ين ياباني	عملات أخرى	إجمالي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
موجودات :								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	641,617,925	7,891,752	23,379,821	71,714	210,668,560	883,629,772		
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	94,252,246	24,114	6,533	-	54,307,115	148,590,008		
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	627,460,350	7,767,798	23,308,732	68,432	251,316,094	909,921,406		
إجمالي الموجودات	14,157,575	123,954	71,089	3,282	(40,647,534)	(26,291,634)		
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2019	94,463,700	192,385	9,086,043	2,529,925	6,857,695	113,129,748		
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2019								

ـ فجوة إعادة تسعير الفائدة							
يتم التصنيف على أساس فترات اعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق للسنـــــــة 2020	أقل من شهر	من شهر لغاية (3) شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من (3) سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
الموجـــــــــودات	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	100,265,558	-	-	-	-	10,635,000	238,637,431	349,537,989
أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	139,744,988	563,995	563,995	-	88,961,572	-	50,413,347	280,247,897
مشتقات ادوات مالية	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	-	25,344,463	74,338,989	99,683,452
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	423,187,119	516,930,208	137,511,282	205,163,287	73,284,858	110,662,344	-	1,466,739,098
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	6,000,639	18,063,915	20,602,842	15,567,964	247,002,070	41,217,539	-	348,454,969
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	53,993,594	53,993,594
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	6,872,445	6,872,445
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	21,808,399	21,808,399
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	-	85,076,144	85,076,144
مجموع الموجودات	669,198,304	535,558,118	158,678,119	220,731,251	409,248,500	187,859,346	531,140,349	2,712,413,987
المطلوبـــــــات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	6,918,000	2,961,000	-	-	50,937,867	-	9,945,487	70,762,354
ودائع عملاء	303,055,876	40,190,006	112,824,430	192,256,976	235,253,131	323,158,508	702,448,649	1,909,187,576
تأمينات نقدية	61,656,526	255,084	512,671	8,377,630	687,354	1,012,313	47,317,731	119,819,309
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,302,150	5,302,150
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	19,881,866	19,881,866
أموال مقترضة	231,458	7,603,003	863,554	4,151,929	29,251,954	9,351,843	33,128,585	84,582,326
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	48,946	48,946
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	40,422,412	40,422,412
مجموع المطلوبات	371,861,860	51,009,093	114,200,655	204,786,535	316,130,306	333,522,664	858,495,826	2,250,006,939
فجوة إعادة تسعير الفائدة	297,336,444	484,549,025	44,477,464	15,944,716	93,118,194	(145,663,318)	(327,355,477)	462,407,048
للسنـــــــة 2019								
إجمالي الموجودات	442,617,582	172,257,188	222,764,502	160,961,902	714,295,130	544,648,834	450,556,388	2,708,101,526
إجمالي المطلوبات	310,312,586	101,997,292	224,354,441	209,548,681	121,027,593	250,765,238	1,069,987,670	2,287,994,501
فجوة إعادة تسعير الفائدة	132,304,996	70,259,896	(1,589,939)	(48,586,779)	593,267,537	293,883,596	(619,431,282)	420,107,025

مخاطر السيولة							
أولاً : ويلخص الجدول أدناه توزيع المـطلوبات (غير مخصومه) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:	لغاية شهر	أكثر من شهر ولغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	اكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجمـوع
31 كانـــــــون الأول 2020	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	6,918,000	2,961,000	-	-	50,937,867	-	9,945,487	70,762,354
ودائع عملاء	334,696,745	197,249,930	136,346,351	304,065,201	244,690,809	642,583,156	49,555,384	1,909,187,576
تأمينات نقدية	108,968,324	255,647	514,331	8,381,339	1,677,147	22,521	-	119,819,309
أموال مقترضة	231,458	10,222,954	4,263,560	11,991,390	54,152,423	3,720,541	-	84,582,326
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,302,150	5,302,150
مخصص ضريبة الدخل	3,531,792	1,470,000	11,970,796	1,155,637	-	-	1,753,641	19,881,866
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	48,946	48,946
مطلوبات أخرى	3,412,002	2,294,150	2,117,974	2,896,248	707,820	1,858,807	27,135,411	40,422,412
مجموع المطلوبات	**457,758,321**	**214,453,681**	**155,213,012**	**328,489,815**	**352,166,066**	**648,185,025**	**93,741,019**	**2,250,006,939**
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	**807,298,966**	**166,114,399**	**188,319,570**	**146,722,910**	**669,046,986**	**552,553,266**	**182,357,890**	**2,712,413,987**
31 كانـــــــون الأول 2019	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	20,306,711	-	10,000,000	-	120,937,867	-	-	151,244,578
ودائع عملاء	352,780,645	124,428,738	252,420,828	319,483,705	406,493,207	463,490,984	-	1,919,098,107
تأمينات نقدية	44,709,014	2,113,211	5,026,313	12,314,141	23,704,355	32,726,887	-	120,593,921
أموال مقترضة	225,545	451,265	644,054	3,772,367	9,729,129	8,845,561	-	23,667,921
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,011,211	5,011,211
مخصص ضريبة الدخل	9,521,557	-	4,760,780	9,521,558	-	-	-	23,803,895
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-		-	3,081,065	3,081,065
مطلوبات أخرى	2,641,003	2,827,191	2,224,209	1,938,795	759,804	-	31,102,801	41,493,803
مجموع المطلوبات	**430,184,475**	**129,820,405**	**275,076,184**	**347,030,566**	**561,624,362**	**505,063,432**	**39,195,077**	**2,287,994,501**
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	**674,859,622**	**174,701,403**	**231,048,305**	**167,404,923**	**787,009,461**	**466,850,693**	**206,277,119**	**2,708,151,526**

ثانياً : يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية الموحدة:
- المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

المشتقات للمتاجرة	31 كانـــــــــــون الأول 2020			31 كانـــــــــــون الأول 2019		
	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالـــي	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالـــي
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
مشتقات العملات:						
تدفق خارج	(15,056,025)	(1,001,190)	(16,057,213)	(3,704,431)	(2,215,154)	(5,919,585)
تدفق داخل	14,809,032	1,009,927	15,818,959	3,729,732	2,228,114	5,957,846
المجمـــوع	**(246,993)**	**8,737**	**(238,254)**	**25,301**	**12,960**	**38,261**

بنـــود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :	31 كانـــــــــــون الأول 2020			
	لغاية سنة	من سنـــــة لغاية (5) سنوات	أكثـــر مـــن (5) سنـــوات	المجمـــوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الاعتمادات والقبولات	70,935,900	-	-	70,935,900
السقوف غير المستغلة	285,565,713	-	-	285,565,713
الكفالات	111,150,378	892,532	-	112,042,910
عقود إيجار تشغيلية	2,081,138	7,652,316	5,789,969	15,523,423
التزامات رأسمالية	1,125,912	-	-	1,125,912
المجمـــوع	**470,859,041**	**8,544,848**	**5,789,969**	**485,193,858**

	31 كانـــــــــــون الأول 2019		
	دينـار	دينـار	دينـار
الاعتمادات والقبولات	88,563,350	-	88,563,350
السقوف غير المستغلة	458,399,546	-	458,399,546
الكفالات	114,370,472	42,540	114,413,012
عقود إيجار تشغيلية	2,535,281	7,393,887	14,744,380
التزامات رأسمالية	3,417,296	-	3,417,296
المجمـــوع	**667,285,945**	**7,436,428**	**679,537,584**

44. التحليل القطاعـــي

1. معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:
- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك.
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الاسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وادارة الاصدارات الأولية.

- فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة :

	الأفـــراد	المؤسســات	الخزينـــة	أخـــرى	الوساطة المالية	المجمـــوع 2020	المجمـــوع 2019
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	54,530,231	59,859,748	37,716,437	1,068,494	307,650	153,482,560	149,404,551
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(10,003,135)	(21,323,808)	(560,214)	-	18,244	(31,868,913)	(18,629,356)
نتائج أعمال القطاع	44,527,096	38,535,940	37,156,223	1,068,494	325,894	121,613,647	130,775,195
المصاريف الأخرى	(40,642,721)	(20,362,549)	(3,479,995)	(4,868,335)	(186,469)	(69,540,069)	(69,645,034)
الربح قبل الضرائب	3,884,375	18,173,391	33,676,228	(3,799,841)	139,425	52,073,578	61,130,161
ضريبة الدخل	(688,316)	(9,751,343)	(6,050,482)	(93,524)	(22,851)	(16,606,516)	(20,752,116)
صافي ربح السنة	**3,196,059**	**8,422,048**	**27,625,746**	**(3,893,365)**	**116,574**	**35,467,062**	**40,378,045**
معلومات أخرى							
مصاريف رأسمالية	2,564,437	265,276	13,029	3,940,634	93,717	6,877,093	7,036,457
استهلاكات واطفاءات	5,659,627	229,925	6,844	3,332,790	25,752	9,254,938	8,726,851
إجمالي الموجودات	729,680,734	770,382,881	1,070,626,898	140,719,959	1,003,515	2,712,413,987	2,708,101,526
إجمالي المطلوبات	**1,636,191,669**	**429,411,384**	**134,628,767**	**49,612,158**	**162,961**	**2,250,006,939**	**2,287,994,501**

2. معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك, يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركات التابعة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	149,665,584	160,434,820	33,711,656	33,009,552	183,377,240	193,444,372
مجموع الموجودات	1,874,618,417	1,963,880,915	837,795,570	744,220,611	2,712,413,987	2,708,101,526
المصروفات الرأسمالية	**5,779,323**	**5,896,220**	**1,097,770**	**1,140,237**	**6,877,093**	**7,036,457**

45. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :

	31 كانون الأول 2020		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	338,902,989	10,635,000	349,537,989
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,722,330	-	190,722,330
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	563,995	88,961,572	89,525,567
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة	15,157,042	-	15,157,042
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	84,526,410	84,526,410
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	706,401,800	760,337,298	1,466,739,098
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	60,235,360	288,219,609	348,454,969
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	53,993,594	53,993,594
موجودات غير ملموسة	-	6,872,445	6,872,445
موجودات ضريبية مؤجلة	-	21,808,399	21,808,399
موجودات أخرى	11,629,371	73,446,773	85,076,144
مجموع الموجودات	1,323,612,887	1,388,801,100	2,712,413,987
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	9,879,000	60,883,354	70,762,354
ودائع عملاء	972,358,227	936,829,349	1,909,187,576
تأمينات نقدية	118,119,641	1,699,668	119,819,309
مخصصات متنوعة	-	5,302,150	5,302,150
مخصص ضريبة الدخل	18,128,225	1,753,641	19,881,866
أموال مقترضة	26,709,362	57,872,964	84,582,326
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	48,946	48,946
مطلوبات أخرى	10,720,374	29,702,038	40,422,412
مجموع المطلوبات	1,155,914,829	1,094,092,110	2,250,006,939
الصافـــــي	**167,698,058**	**294,708,990**	**462,407,048**

تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :

	31 كانون الأول 2019		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :	دينار	دينار	دينار
الموجودات :			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	384,396,176	-	384,396,176
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	188,323,327	-	188,323,327
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	38,056,946	170,066,819	208,123,765
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة	628,716	-	628,716
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	80,865,636	80,865,636
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	572,966,810	836,558,627	1,409,525,437
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	56,968,956	215,566,843	272,535,799
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	52,802,587	52,802,587
موجودات غير ملموسة	-	5,986,282	5,986,282
موجودات ضريبية مؤجلة	-	22,804,298	22,804,298
موجودات أخرى	7,340,299	74,769,204	82,109,503
مجموع الموجودات	1,248,681,230	1,459,420,296	2,708,101,526
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	30,306,711	120,937,867	151,244,578
ودائع عملاء	1,049,113,916	869,984,191	1,919,098,107
تأمينات نقدية	64,162,679	56,431,242	120,593,921
مشتقات أدوات مالية	-	-	-
مخصصات متنوعة	-	5,011,211	5,011,211
مخصص ضريبة الدخل	23,803,895	-	23,803,895
أموال مقترضة	5,093,231	18,574,690	23,667,921
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	3,081,065	3,081,065
مطلوبات أخرى	9,631,198	31,862,605	41,493,803
مجموع المطلوبات	1,182,111,630	1,105,882,871	2,287,994,501
الصافـــــي	**66,569,600**	**353,537,425**	**420,107,025**

46. مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية , والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	32,883	512,720	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	124,158	115,996	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات		
حق استلام بالقيمة العادلة	15,000,000	-	المستوى الأول	السعر المحدد	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	15,157,042	-				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	9,999,393	50,794,195	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	49,182,554	4,161,453	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات او مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها		
المجموع	59,181,947	54,955,648				
سندات مالية متوفر لها اسعار سوقية	25,344,463	25,909,988	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	25,344,463	25,909,988				
عقود آجلة عملات أجنبية	-	38,261	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	99,683,452	81,532,613				
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة:						
عقود آجلة عملات أجنبية	238,254	-	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	238,254	-				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام 2020 .

ب- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة المرحلية الموجزة للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	31 كانون الاول 2020		31 كانون الاول 2019		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	283,107,444	283,121,142	312,229,080	312,241,852	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,726,236	190,748,749	188,326,285	188,476,380	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,564,000	90,818,151	208,249,314	213,803,299	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	1,465,186,407	1,469,103,909	1,364,163,670	1,367,341,050	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	349,154,840	353,782,663	272,734,431	276,726,076	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,377,738,927	2,387,574,614	2,345,702,780	2,358,588,657	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	70,762,354	70,906,640	151,244,578	152,150,581	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,909,187,576	1,914,526,143	1,919,098,107	1,928,585,706	المستوى الثاني
تامينات نقدية	119,819,309	119,821,325	120,593,921	120,598,195	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	**2,099,769,239**	**2,105,254,108**	**2,190,936,606**	**2,201,334,482**	

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

ج- الموجودات والمطلوبات غير المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة والتي تكشف عنها القيمة العادلة في القوائم المالية:

موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	31 كانون الاول 2020		31 كانون الاول 2019		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات أخرى	68,067,305	114,485,914	64,202,177	110,857,621	المستوى الثاني
	68,067,305	**114,485,914**	**64,202,177**	**110,857,621**	

توضح البنود أعلاه القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي يتم تحديدها على أساس أسعار أدوات مالية مشابهة في سوق غير نشط.

47. إدارة رأس المـال

مكونات رأس المال:

- رأس المال المدفوع :

يتكـون رأس مـال بنـك الأردن مـن أسـهم عاديـة تتكـون مـن (200/1) مليـون سـهم بقيمـة إسـمية دينـار للسـهم الواحـد , ويحتفـظ بـرأس المـال والإحتياطيـات القانونيـة والأربـاح المـدورة لمواجهـة النمـو فـي عمليـات البنـك , وتلبيـة متطلبـات التفـرع المحلـي والإقليمـي .

- رأس المال التنظيمي :

يعتبـر رأس المـال التنظيمـي أداة رقابيـة بموجـب متطلبـات السـلطات الرقابيـة وكذلـك متطلبـات بـازل (III) لأغـراض تحقيـق الرقابـة علـى كفايـة رأس المـال ومـدى نسـبة رأس المـال التنظيمـي للموجـودات الخطـرة والمرجحـة ومخاطـر السـوق , ويتكـون رأس المـال التنظيمـي حسـب متطلبـات بـازل (III) :

- الأسـهم العاديـة ,الأربـاح المـدورة , بنـود الدخـل الشـامل المتراكـم , الاحتياطيـات المعلنـة , حقـوق الأقليـة والارباـح المرحليـة بعـد طـرح الضريبـة والتوزيعـات المتوقعـة وتطـرح التعديـلات الرقابيـة.

متطلبات الجهات الرقابية :

تلـزم تعليمـات السـلطات الرقابيـة بـأن يكـون الحـد الأدنـى لـرأس المـال (100) مليـون دينـار وكذلـك نسـبة كفايـة رأس المـال أن لا تقـل عـن 14.5% حسـب تعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي أمـا نسـبة الرافعـة الماليـة يجـب أن لا تقـل عـن 4%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهـدف إدارة البنـك إلـى تحقيـق أهـداف إدارة رأس المـال مـن خـلال تنميـة أعمـال البنـك وتحقيـق فائـض فـي الأربـاح التشـغيلية والإيـرادات والتشـغيل الأمثـل لمصـادر الأمـوال المتاحـة بمـا يحقـق النمـو المسـتهدف فـي حقـوق المسـاهمين وذلـك مـن خـلال النمـو الأربـاح والـذي ينعكـس علـى الاحتياطيـات والأربـاح المـدورة .

إن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري هي كما يلي:	بآلاف الدنانيـــر 2020 دينار	بآلاف الدنانيـــر 2019 دينار
بنود رأس المال الاساسي لحملة الأسهم العادية (CET1):		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000	200,000
الإحتياطي القانوني	99,191	94,066
الإحتياطي الإختياري	47	134
إحتياطيات أخرى	5,850	5,850
احتياطي القيمة العادلة	(6,092)	24,954
الأرباح المدورة	140,561	95,285
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	3,236	3,432
يطرح : التعديلات الرقابية على رأس المال	(41,536)	(41,059)
مجموع رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1)	401,257	382,662
بنود رأس المال الإضافي		
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى (stage 1) بما لا يزيد عن 1,25% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	7,405	9,870
إحتياطي المخاطر المصرفية	2,804	2,196
مجموع رأس المال الإضافي	**10,209**	**12,066**
مجموع رأس المال التنظيمي	**411,466**	**394,728**
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,156,718	2,155,969
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)	19,08%	18,31%
نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) (%)	18,60%	17,75%
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى (%)	18,60%	17,75%

48. ارتباطات والتزامات محتملة

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية :	2020	2019
	دينار	دينار
اعتمادات مستندية:	52,308,450	69,214,211
قبولات	18,627,450	19,349,139
كفالات:		
- دفع	35,257,524	36,787,251
- حسن تنفيذ	46,805,604	51,317,006
- أخرى	29,979,782	26,308,755
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة وغير مباشرة غير مستغلة	285,565,713	458,399,546
المجمـــــوع	**468,544,523**	**661,375,908**

- بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البنود خارج قائمة المركز المالي (الغير ممولة) مبلغ 8,845,153 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (مبلغ 10,206,853 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) .

ب- التزامات تعاقدية :	2020	2019
	دينار	دينار
عقود شراء ممتلكات ومعدات*	1,125,912	3,417,296
عقود ايجار تشغيلية ورأسمالية**	15,523,423	14,744,380
المجمـــوع	**16,649,335**	**18,161,676**

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة ,

** تستحق هذه الإلتزامات في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات.

ج - القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات , ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 7,910,297 دينار كما في 31 كانون الاول 2020 (19,113,597 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الادارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 832,435 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (مقابل 863,478 دينار كما في نهاية السنة السابقة) , علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها .

49. أرقام المقارنة

لقد تم اعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع تصنيف السنة الحالية, هذا ولم يكن لهذا التعديل اي أثر على قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل للسنة المنتهية وكما في 31 كانون الأول 2019.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2020

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2020

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة, قبول الودائع بكافة أنواعها, الطلب والتوفير ولأجل, إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات, إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة, إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة, وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

1. ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين والبحرين 80 فرعاً و3 مكاتب للصرافة في الأردن و 16 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين وفرعاً واحداً في البحرين, وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,851 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	868	فرع الشونة الشمالية	7	فرع سيتي مول	14	فرع الحرية مول	10
الإدارة الإقليمية	154	فرع الصويفية	10	فرع ش. الثلاثين/ إربد	8	فرع ضاحية النخيل	5
فرع أبو علندا	8	فرع الطرة	5	فرع شارع الحرية/ المقابلين	8	فرع ش. الإذاعة والتلفزيون	6
فرع أبو نصير	6	فرع العقبة	11	فرع شارع الحصن	7	فرع ش. المدينة الطبية	9
فرع إربد	13	فرع الفحيص	7	فرع ش. المدينة المنورة	7	فرع حي الزيتونة	8
فرع الأزرق الشمالي	6	فرع القويسمة	12	فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي	8	فرع ضاحية الأمير راشد	4
فرع البيادر	7	فرع الكرك	7	فرع ش. اليرموك/ النصر	8	فرع ضاحية الرشيد	8
فرع الجاردنز	18	فرع المحطة	7	فرع ش. إيدون/ إربد	6	فرع الخليل	18
فرع الجامعة الأردنية	5	فرع المدينة الرياضية	7	فرع ش. حكما/ إربد	8	فرع الإرسال	8
فرع الجبل الشمالي	7	فرع المطار	4	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	9	فرع الرام/ رام الله	8
فرع الجبيهة	9	فرع المنطقة الحرة - المطار	5	فرع ش. مكة	13	فرع العيزرية/ القدس	7
فرع الجيزة	6	فرع المفرق	10	فرع صويلح	7	فرع النصر	11
فرع الخالدي	4	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	6	فرع ضاحية الياسمين	8	فرع بيت لحم	9
فرع الدوار الأول	10	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	6	فرع طارق	6	فرع جنين	20
فرع الدوار الثالث	4	فرع النزهة	7	فرع عبدون	9	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	8
فرع الرابية	6	فرع الهاشمي الشمالي	7	فرع عجلون	7	فرع رام الله	26
فرع الرصيفة	6	فرع تاج مول	9	فرع الوحدات	8	فرع رفيديا	7
فرع الرمثا	7	فرع جبل الحسين	11	فرع كفرنجة	4	فرع طولكرم	9
فرع الروبق	9	فرع جبل اللويبدة	9	فرع مدينة الحسن الصناعية	7	فرع غزة	16
فرع الزرقاء	8	فرع جرش	7	فرع السوق التجاري	6	فرع قباطية	7
فرع الزرقاء الجديدة	6	فرع خلدا	8	فرع ماركا	12	فرع نابلس	23
فرع السلط	8	فرع أم أذينة	9	فرع مرج الحمام	8	فرع حي البريد	7
فرع العبدلي مول	11	فرع مأدبا	7	فرع معان	7	فرع الطيرة	8
فرع درة خلدا	11	فرع دير أبي سعيد	6	فرع وادي السير	4	فرع البحرين	8
فرع الشميساني	18	فرع سحاب	6	فرع عمان	7		

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي 9,001,765 دينار في نهاية عام 2020 مقارنة بمبلغ 9,022,954 دينار في نهاية عام 2019.

2. الشركات التابعة للبنك

أ. بنك الأردن- سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سورية	49%
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص.ب. 8058 دمشق- سورية هاتف: 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2317267
عدد الموظفين	208 موظفاً
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	العنوان	هاتف	فاكس	ص.ب.	عدد موظفي الفرع
فرع ش. بغداد	دمشق - ساحة السبع بحرات	00963-11-22900100	00963-11-2317730	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	8
فرع أبو رمانة	دمشق- أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية	00963-11-3354500	00963-11-3354506	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	9
فرع العباسيين	دمشق – ساحة العباسيين	00963-11-4438261	00963-11-4438267	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع جرمانا	ريف دمشق – جرمانا - ساحة السيد الرئيس	00963-11-5662273	00963-11-5659377	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع حرستا (مغلق مؤقتاً)	ريف دمشق – حرستا - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة	00963-11-5376711	00963-11-5376717	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	لا يوجد
فرع صحنايا	ريف دمشق – أوتستراد درعا – مقابل كازية المدينة المنورة	00963-11-22911300	00963-11-22911311	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	5
فرع ش. الفيصل/ حلب	حلب – ش. الملك فيصل	00963-21-2228071	00963-21-2228071	ص.ب. 8058 حلب – سورية	7
فرع العزيزية/ حلب	حلب – منطقة العزيزية – ش. سينما الزهراء	00963-21-2122697	00963-21-2125672	ص.ب. 8058 حلب - سورية	6
فرع الحمدانية / حلب (مغلق مؤقتاً)	حلب – الحمدانية – فندق المارتيني	00963-21-5120152	00963-21-5120156	ص.ب. 8058 حلب - سورية	لايوجد
فرع حمص	حمص- دوار 94 – ش. أبو تمام	00963-31-2220603	00963-31-2222305	ص.ب. 3058 حمص – سورية	4
فرع اللاذقية	اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي	00963-41-2557623	00963-41-2556768	ص.ب. 58 اللاذقية – سورية	11
فرع طرطوس	طرطوس – ش. الثورة	00963-43-2313733	00963-43-2313793	ص.ب. 8058 دمشق - سورية	6
فرع السويداء	السويداء – طريق القنوات	00963-16-324188	00963-16-324288	ص.ب. 88 السويداء – سورية	8

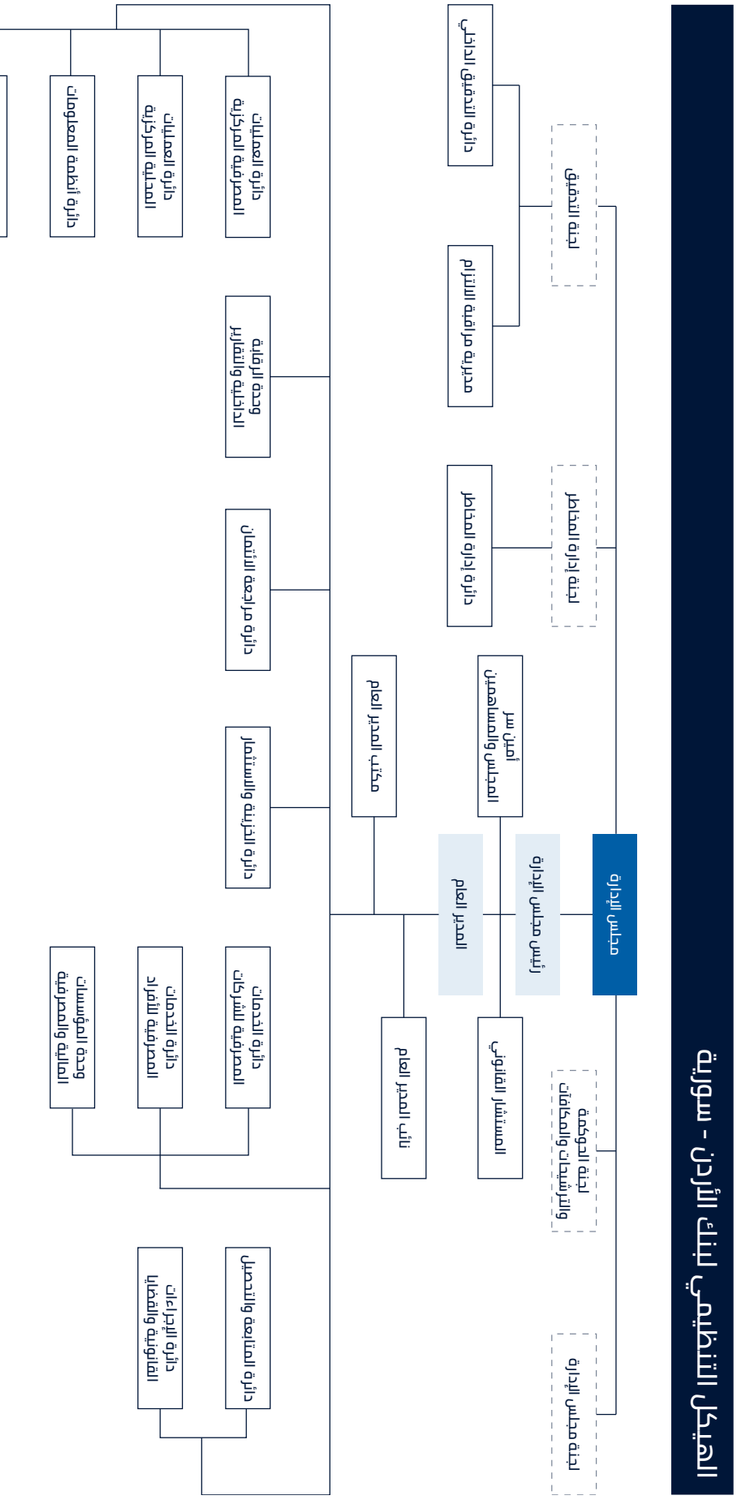

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542697 6 962+ فاكس: 5542698 6 962+
عدد الموظفين	4 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة الأردن للتأجير التمويلي

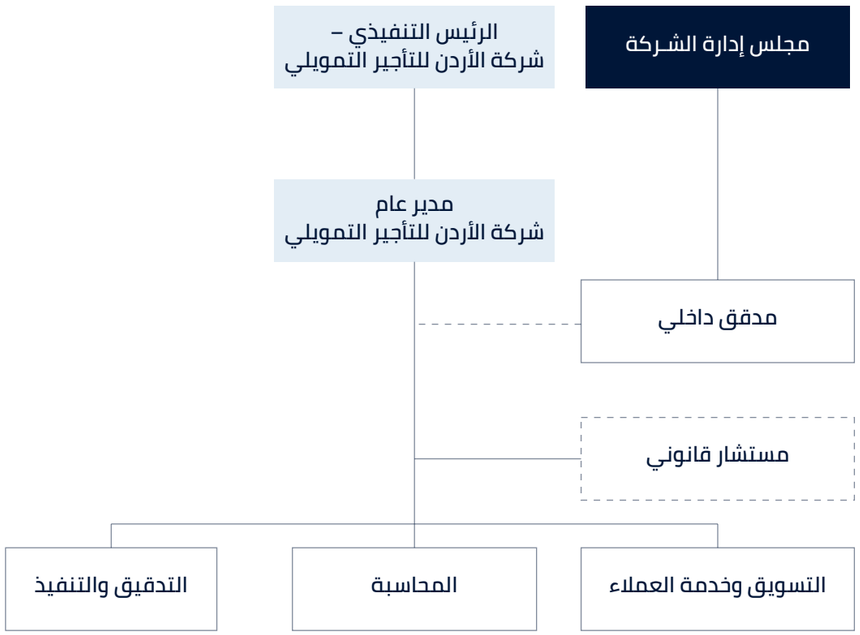

ج. شركة تفوَّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوَّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص. ب. 942453 - عمان 11194 - الأردن هاتف: 5519309 6 962+ 5516809 6 962+ فاكس: 5519567 6 962+
عدد الموظفين	7 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة تفوَّق للاستثمارات المالية

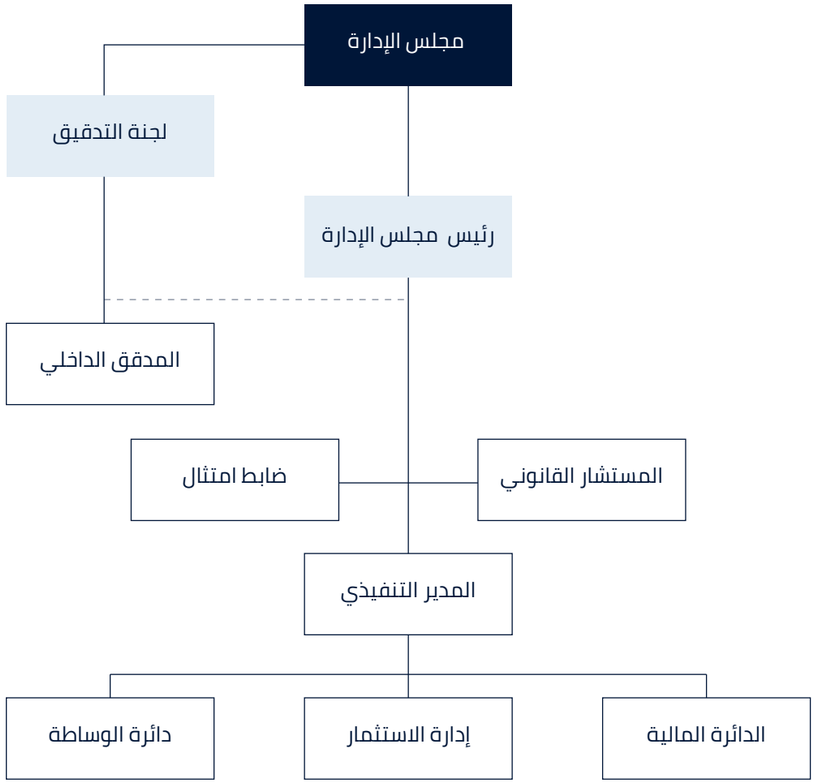

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً
ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 تاريخ العضوية: 2001/6/14
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافالو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية منذ 2 تموز 2015 ولغاية 3 آب 2019.
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 - كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوَّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن

تاريخ الميلاد: 1972/2/12 تاريخ العضوية: 2017/4/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University/ لندن.
- بكالوريوس Marketing Science سنة 1992 من جامعة Western International University/ لندن.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن منذ 2005/02/17 ولغاية 2015/06/14.
- رئيس مجلس إدارة شركة Petroerpuoa / إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس تنفيذي شركة JABA Inversiones Inmobiliarias / إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية 2016/04.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار منذ سنة 2009 ولغاية 2017/08.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوَّق للاستثمارات المالية منذ 2006/03/23 ولغاية 2014/10/15 ومنذ 2014/11/19 ولغاية 2016/04/18.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية/ جدة اعتباراً من 2009/9/6 ولسنة 2013.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 ولغاية 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 ولغاية 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 ولغاية أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 ولغاية نيسان 1999.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الدخان والسجائر الدولية.
- شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- شركة الثقة للنقل الدولي.
- شركة النقليات السياحية (جت).
- شركة اليرموك للتأمين.
- شركة الاتحاد العربي للتأمين.
- بنك الإنماء الصناعي.
- شركة الإقبال للطباعة والتغليف.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة 17 سنةً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية, منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13 تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/ مصر.

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6 تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 – 2019/10/31.
- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية من أيلول 2020.
- رئيس مجلس إدارة الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية منذ تموز 2019.
- عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ نيسان 2017.
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز منذ تشرين الأول 2016 ولغاية 2018.
- عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة منذ 2009 ولغاية 2018.
- عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014 ولغاية تشرين أول 2017.
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 - آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013.
- عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1960/5/1 تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه.
- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية آذار 2018.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية أيلول 2017.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 - 1997.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 - 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي- فلسطين.
- شركة الصقر للتأمين.
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنة في الأردن, الخليج والولايات المتحدة الأمريكية, وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:
- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السيد محمد أنور مفلح حمدان
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1949/12/5 تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة USA / Thunderbird University.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 ولغاية 2012/6/30.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 –كانون الثاني 2007.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994.
- مديراً لدائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990.
- مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985.
- محللاً مالياً في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978.
- محللاً مالياً في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.

خبرات عملية أخرى:
- عضو في لجنة استثمار صندوق الجامعة الأردنية.

السيد حسام راشد رشاد مناع
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1963/9/6
تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة, منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه.
- الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 - أيلول 2017.
- المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV), من أيار 2011 - أيار 2013.
- عضو لجنة التدقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM), منذ أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية / دائرة الاستثمار, من آذار 2002 – نيسان 2004.
- مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية, من أيلول 2000 – شباط 2002.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية, من تموز 1994 - أيار 2000.
- ضابط ائتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي - فرع المحطة / دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994.
- مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life - سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا, الولايات المتحدة الأمريكية, من حزيران 1989 - حزيران 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- عضو هيئة مديرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.

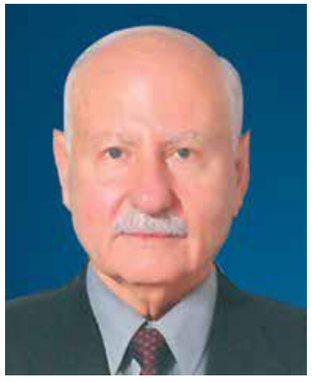

السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1944/03/30
تاريخ العضوية: 2017/4/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003.
- المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992.
- مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990.
- مساعد مدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986.
- مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 الى شباط 1983.
- مساعد رئيس قسم في البنك العربي / فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976.
- محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969.
- شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.

خبرات أخرى:
- خبرة إدارية متنوعة ومثمرة ضمن مؤسسات مالية رائدة شملت:
  - تصميم وتطوير إجراءات العمل والرقابة بما يواكب متطلبات الكفاءة والفعالية في العمل.
  - الإشراف على تطوير وتطبيق الأنظمة البنكية الآلية.
  - خبرة واسعة في التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية

السيد وليد محمد جميل الجمل
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1971/4/9
تاريخ العضوية: 2017/1/12
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافلو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة الأردن ديكابولس للأملاك منذ أيلول 2014 ولغاية تاريخه.
- مدير الدائرة المالية والإدارية لشركة الأردن الأولى للاستثمار خلال السنوات 2011 - 2013.
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لشركة مقاولات MGC / المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2007 - 2011.
- المراقب المالي ومدير دائرة الموارد البشرية لمجموعة دار الدواء خلال السنوات 2001 – 2007.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للأملاك لتطوير الأراضي.
- رئيس مجلس إدارة شركة عين الأردن للمنتجعات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للمنتجعات السياحية المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أمان الأردن ديكابولس للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تطوير جنوب البحر الميت للمنتجعات المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء عمان للاستثمارات الفندقية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات العقارية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات المتخصصة.
- رئيس هيئة المديرين لمجموعة النسر الدولية للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك.
- رئيس هيئة المديرين لشركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الرشاد للاستثمارات الصناعية.
- عضو هيئة مديرين / شركة الضمان المميزة للاستثمارات السياحية.
- عضو هيئة مديرين / شركة منتجع ماعين الأردنية.

السيد وسام ربيع صعب
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1981 /8/1
تاريخ العضوية: 2017/4/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس كمبيوتر (فرعي رياضيات) سنة 2005 من الجامعة اللبنانية الأمريكية/ لبنان.

الخبرات العملية:
- مدير مالي المجموعة في مجموعة زهران الرياض/ المملكة العربية السعودية/ دائرة إدارة المالية والاستثمار, من كانون الثاني 2019 حتى تاريخه.
- مدير استثمار في مجموعة زهران, الرياض/ المملكة العربية السعودية /دائرة إدارة الاستثمار, من كانون الثاني 2012 إلى كانون الأول 2018.
- مستشار استثمار في DARFIN CAPITAL, الرياض/ المملكة العربية السعودية/ الأسواق العالمية / دائرة إدارة الأصول, من حزيران 2009 إلى كانون الأول 2011.
- مستشار استثمار في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من كانون الثاني 2008 إلى تشرين الأول 2008.
- مدير علاقات رئيسي في بنك أبو ظبي التجاري / دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من نيسان 2007 إلى كانون الأول 2007.
- مدير علاقات في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من آذار 2005 إلى آذار 2007.
- مندوب مبيعات في الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (ALICO), لبنان, من تموز 1999 إلى كانون الثاني 2005.
- وسيط تأمين في .Fidelity General Insurance Co/ بيروت/ لبنان, من كانون الثاني 2001 إلى كانون الأول 2003.
- وكيل استثمار, في شركة Investa وكلاء لشركة زيورخ للخدمات المالية /بيروت/ لبنان, من تموز 2001 إلى كانون الأول 2001.
- محلل بيانات, الجامعة اللبنانية الأمريكية / بيروت/ لبنان, من تشرين الأول 1999 إلى حزيران 2000.

السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله
عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18

تاريخ الميلاد: 1953/2/16 تاريخ العضوية: 2020/10/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة وإنجليزي سنة 1977 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة جار الله انتربرايز للاستشارات الإدارية/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2016/1 لغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي لإدارة التسهيلات المتعثرة/ بنك الخليج الأول/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2011/8 ولغاية 2015/12.
- نائب الرئيس الأول ومدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2006/9 ولغاية 2011/7.
- مدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2002/7 ولغاية 2006/9.
- مدير فرع في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 1999/9 ولغاية 2002/7.
- شغل عدة مناصب في سيتي بنك/ الإمارات العربية المتحدة, البحرين, الأردن من شهر 1976/10 ولغاية 1999/9.
- حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في العمل المصرفي يذكر منها:
  - الدورة التدريبية المتخصصة في المفاوضات وإعادة الجدولة للتسهيلات المتعثرة لدىLondon Business School of Economy سنة 2012.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك عُمان العربي.
- عضو مجلس إدارة AB Capital/ الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية للخدمات المشتركة/ الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج العربي للتكنولوجيا/ الإمارات العربية المتحدة.

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة لغاية 2020/3/4 (وافته المنية)

تاريخ الميلاد: 1955/7/6 تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن/ المملكة المتحدة.
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة/ المملكة المتحدة.
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.

الخبرات العملية:
- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
- طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول, الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 – 2000 على فترات.
- رئيس لجمعية اختصاصي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري) منذ حزيران 2007 حتى كانون الثاني 2016.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد صالح رجب عليان حماد
المدير العام

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 تاريخ التعيين: 2015/7/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام لبنك الأردن منذ 22 آذار 2018 لغاية تاريخه.
- المدير العام بالوكالة منذ 13 كانون الثاني 2017 لغاية 21 آذار 2018.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2015/7/27 لغاية 2017/1/12.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن من 2014/12/15 لغاية 2015/5/28.
- المدير التنفيذي/ إدارة الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2009/1/1 لغاية 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1 لغاية 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية: CCO وCORE.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.
- عضو مجلس إدارة شركة يونايتد براندز أوف شيشا بدكو ليمتد.

الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي
مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات

تاريخ الميلاد: 1962/4/25 تاريخ التعيين: 2014/4/9

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير أنظمة هندسة واقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت/ الكويت.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ دائرة الأسواق العالمية في بنك الأردن من 2014/4/9 – 2014/12/14.
- مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.
- مساعد مدير عام/ عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.
- مساعد مدير عام/ أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.
- شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988– 2004.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة تفوُّق للاستثمارات المالية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار. م.ع.م.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 — تاريخ التعيين كمستشار قانوني: 2015/4/28

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- مستشار قانوني لبنك الأردن منذ 2015/4/28 ولغاية تاريخه.
- مستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 - 2015/4/27.
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة اكزانتيا - الإمارات العربيه المتحدة.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الدوليّة للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبيّة, حيث تتبع هذه العضوية للشركة المالكة للشركة الدولية (شركة أكزانتيا الإماراتية).

السيد نادر محمد خليل سرحان
المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر
أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1967/10/7 — تاريخ التعيين : 2017/4/2

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر في بنك الأردن منذ 2019/9/26 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي /إدارة قطاع الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 2017/4/24 ولغاية 2019/9/25.
- حاصل على شهادة Board of Directors certified program سنة 2018 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer - FATCA منذ تموز 2017 ولغاية 2020/11/30.
- أمين سر مجلس الإدارة منذ 2017/4/18 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2017/4/2 ولغاية 2017/4/23.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 12/15/ 2014 ولغاية 2017/1/28.
- مدير دائرة الائتمان (شركات, تجارية, فروع خارجية) في بنك الأردن منذ 2013/4/21 ولغاية 12/14/ 2014.
- مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن منذ 2009/4/27 لغاية 2013/4/20.
- مدير دائرة مخاطر ائتمان الشركات في بنك الأردن منذ 2007/10/28 لغاية 2009/4/26.
- مدير التمويل المتخصص في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من 9/7/ 2003 لغاية 10/28/ 2007.
- مدير حسابات الشركات في بنك الأردن والخليج (البنك التجاري حالياً) منذ 2002/10/13 لغاية 2003/9/6.
- ضابط ائتمان تجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 5/28/ 1998 لغاية 10/12/ 2002.
- ضابط قروض تسهيلات في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 5/3/ 1992 لغاية 5/27/ 1998.

السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد
المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

تاريخ الميلاد: 1970/2/23 — تاريخ التعيين: 2015/12/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال سنة 2011 من جامعة الزيتونة/ الأردن.
- بكالوريوس إدارة مالية سنة 1994 من جامعة عمّان الأهلية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن منذ 2015/12/1 لغاية تاريخه.
- مدير الخدمات المصرفية في البنك العربي من سنة 2012 لغاية سنة 2015.
- مدير منطقة في البنك العربي من سنة 2010 لغاية سنة 2012.
- مدير/ موظف في عدة مناصب في البنك العربي من سنة 1994 لغاية سنة 2010.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقال.
- شركة MEPS فلسطين

السيد نادر عيسى فريد الخواجا
المدير التنفيذي/ إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع اعتباراً من 2020/10/25

تاريخ الميلاد: 1982/8/14 — تاريخ التعيين: 2020/10/25

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة صناعية سنة 2005 من الجامعة الهاشمية – الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع في بنك الأردن اعتباراً من 2020/10/25 ولغاية تاريخه.
- مساعد المدير العام - إدارة التحول المؤسسي في البنك السعودي للاستثمار/ السعودية من سنة 2017 ولغاية 2020/9/30.
- مساعد المدير العام – إدارة الخدمات المصرفية الشخصية في البنك السعودي للاستثمار/ السعودية من سنة 2014 لغاية سنة 2018.
- مدير إدارة التحول - المصرفية الشخصية في البنك السعودي للاستثمار/ السعودية من سنة 2011 لغاية سنة 2015.
- مدير مشروع رئيسي – دائرة التخطيط الاستراتيجي والتحول وإعادة الهيكلة منتدب من قبل البنك العربي لدى مصرف الوحدة/ ليبيا من شهر 2010/6 لغاية شهر 2011/11.
- شغل عدة مناصب في البنك العربي من شهر 2005/9 لغاية شهر 2010/6.

السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء
المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1965/5/4 — تاريخ التعيين: 1992/1/28

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت / فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن منذ 2015/1/14 ولغاية تاريخه.
- المدير الإقليمي بالوكالة / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 – 2015/1/13.
- مساعد مدير إقليمي / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/4 – 2014/3/12.
- مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/13 – 2012/7/4.
- مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/2 – 2010/8/12.
- مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/1 – 2001/9/1.
- مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/27 – 1999/5/1.
- موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 – 1996/10/26.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور
المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 تاريخ التعيين : 1994/11/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
  - المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2012/1/1 ولغاية تاريخه.
  - مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2009/1/11 – 2011/12/31.
  - مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2007/12/23 - 2009/1/10.
  - مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 - 2007/12/22.
  - مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 - 2006/4/24.
  - مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/7/1 - 1994/11/25.
- خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات حيث عمل:
  - مدقق حسابات في شركة شاعر وشركاه من 1985/12/21 – 1987/6/30.
  - مدقق في مكتب محمد فارس صالح من 1984/1/1 – 1985/4/15.
  - رئيس قسم في شركة المخابز الوطنية من 1980/5/27 – 1983/3/25.
  - رئيس قسم في شركة تصنيع الفولاذ من 1977/5/1 – 1980/5/20.
- محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
- حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

السيد عمر أحمد خميس مصطفى
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات

تاريخ الميلاد: 1969/5/18 تاريخ التعيين: 2011/7/24

الشهادات العلمية:
- ماجستير تجارة دولية سنة 2003 من المعهد الدبلوماسي الأردني/ الجامعة الأردنية/ الأردن.
- بكالوريوس علوم إدارية سنة 1990 من جامعة مؤتة/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2011/7/24 لغاية تاريخه.
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2008/11/2 لغاية 2009/5/3.
- شغل عدة مناصب إدارية في البنك العربي في مجال إدارة الائتمان من سنة 1992 لغاية تشرين الثاني 2008.
- خبرة طويلة في مجال Trade Finance والائتمان في البنك العربي.
- المشاركة في العديد من الدورات المتخصصة في مجال العمل المصرفي.
- حاصل على شهادة CLBB سنة 2005 من Institute of Certified Bankers/ الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

السيد سلام سلامة يوسف قموه
الرئيس التنفيذي - فرع البحرين

تاريخ الميلاد: 1965/4/5 تاريخ التعيين: 2014/4/27

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال تخصص مالية سنة 1993 من جامعة Louisiana Tech University / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1991 من جامعة Louisiana Tech University/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- الرئيس التنفيذي - فرع البحرين في بنك الأردن منذ كانون الثاني 2018 ولغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي – الفروع الخارجية في بنك الأردن منذ شهر 2014/4 ولغاية شهر 2017/12.
- نائب الرئيس الأول، مدير إدارة علاقات العملاء الدوليين والإقليميين في البنك العربي - الأردن منذ شهر 2007/8 ولغاية شهر 2011/6.
- نائب الرئيس، مدير تمويل المقاولين والتمويل العقاري في البنك العربي، الوحدة المصرفية الخارجية - البحرين ومناصب أخرى في دائرة تطوير الأعمال منذ شهر 1997/9 لغاية شهر 2007/8.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية، منذ شهر 1993/7 ولغاية شهر 1997/8.

خبرات عملية أخرى:
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة والمتخصصة بتطوير الأعمال البنكية الدولية وإدارة الائتمان والمخاطر مع مؤسسات تعليمية مرموقة، منها:
  IIR Middle East, Euro Money Training & Citibank School of Banking.

السيد رامي جمال محمد محمود
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية

تاريخ الميلاد: 1977/12/20 تاريخ التعيين: 2019/11/21

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال باختصاص إدارة استراتيجية سنة 2017 من جامعة يورك – كندا
- ماجستير إدارة مالية سنة 2001 من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1999 من الجامعة الهاشمية – الأردن

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن اعتباراً من 2019/11/21 ولغاية تاريخه.
- مدير الخدمات المالية التجارية في رويال بنك – كندا من 2017/5/29 ولغاية 2019/11/01.
- مدير تنفيذي - رئيس الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2011 -2015.
- نائب رئيس الخدمات المصرفية للشركات في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2006-2011.
- مدير علاقة شركات رئيسي في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2003-2005.
- رئيس قسم / دائرة التسهيلات في بنك الأردن من1999/5/1 – 2003/11/24.
- محلل ائتمان / دائرة التسهيلات في بنك الأردن من 1998/10/25-1999/4/30.
- حاصل على شهادة مهنية - مقرض معتمد للخدمات المالية لقطاع الأعمال سنة 2005 من جمعية البنوك الأمريكية.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.

السيد سامر خليل أحمد مرعي
المدير التنفيذي - فرع العراق (تحت التأسيس)

تاريخ الميلاد: 1979/3/15 تاريخ التعيين: 2019/8/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة وعلوم مالية ومصرفية سنة 2002 من جامعة بيرمنجهام/ بريطانيا.
- بكالوريوس محاسبة سنة 2001 من الجامعة الهاشمية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي في بنك الأردن - فرع العراق (تحت التأسيس), منذ 2019/10/14 ولغاية تاريخه.
- مدير مشروع في بنك الأردن - فرع العراق, منذ 2019/8/1 ولغاية 2019/10/13.
- مدير دائرة تسهيلات الشركات التجارية في بنك ستاندرد تشارترد منذ 2009/9/1 ولغاية 2018/12/7.
- مدير تسهيلات الشركات المتوسطة في بنك HSBC منذ 2009/6/1 ولغاية 2009/8/27.
- مدير علاقات وحدة الأعمال المصرفية في بنك HSBC منذ 2006/1/1 ولغاية 2009/5/31.
- محلل مالي في بنك HSBC منذ 2005/5/11 ولغاية 2005/12/31.
- ممثل الخدمات المصرفية الشخصية في بنك HSBC منذ 2003/6/1 ولغاية 2005/1/24.

السيد ياسر "محمد سهيل" عبد المعطي طهبوب
المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية
اعتباراً من 2020/5/28

تاريخ الميلاد: 1975/1/28 تاريخ التعيين: 2019/11/4

الشهادات العلمية:
- دبلوم عالي في المصارف العالمية والدراسات المالية سنة 2001, من جامعة Heriot Watt, المملكة المتحدة.
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1995, من جامعة عمان الأهلية, الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي – دائرة المعاملات البنكية في بنك الأردن اعتباراً من 2020/5/28 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة المعاملات البنكية في بنك الأردن منذ 2019/11/4 لغاية 2020/5/27.
- نائب رئيس – إدارة النقد والتمويل التجاري في البنك العربي – البحرين ودائرة الأعمال المصرفية الخارجية (OBU) من 2016/8 ولغاية 2018/3.
- مدير تنفيذي – إدارة المعاملات المصرفية في بنك ستاندرد تشارترد البحرين, عمان, الأردن ولبنان من 2013/6 ولغاية 2016/4.
- مدير إدارة المعاملات المصرفية في بنك ستاندرد تشارترد – الأردن من 2009/8 ولغاية 2013/6.
- مدير أول - خدمات الشركات والمؤسسات المالية في بنك ستاندرد تشارترد – الأردن من 2006/10 ولغاية 2009/7.
- مدير دائرة الائتمان في بنك الكويت الوطني – الأردن من 2003/10 ولغاية 2006/10.
- موظف رئيسي في دائرة خدمات الشركات والمؤسسات المالية في البنك الأردني الكويتي من 1999/10 ولغاية 2003/9.

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي
المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال
اعتباراً من 2020/9/1

تاريخ الميلاد: 1980/7/30 تاريخ التعيين: 2015/11/29

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال في بنك الأردن اعتباراً من 2020/9/1 ولغاية تاريخه.
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer - FATCA في بنك الأردن منذ 2020/12/1 لغاية تاريخه.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية 2020/8/31.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/1/1 ولغاية 2015/9/26.
- ضابط ارتباط الحوكمة في بنك الأردن.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن من 2014/6/1 –2014/12.
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من 2011/1/16 – 2014/6/1.
- ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من سنة 2006 – 2011.
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2006.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Money Laundering Specialist (CAMS)، شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Corruption Manager (CACM)، شهادة خبير معتمد في مكافحة الفساد.
- حاصلة على شهادة International Compliance Association (ICA) الشهادة الدولية المتقدمة في الامتثال.
- حاصلة على شهادة Board of Directors Certified Program، برنامج عضو مجلس الإدارة المعتمد بالحوكمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

السيد موسى يوسف سليمان موسى
مدير دائرة الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1980/2/13 تاريخ التعيين: 2016/3/31

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2016/3/31 ولغاية تاريخه .
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2014/3/1 - 2016/1/30 .
- كبير المتداولين في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن من سنة 2009 – 2014.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2007 – 2009.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2006.

السيد هاني حسن محمود منسي
مدير إدارة الرقابة المالية

تاريخ الميلاد: 1981/6/30 تاريخ التعيين : 2015/2/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير إدارة الرقابة المالية في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الرقابة المالية بالوكالة في بنك الأردن منذ 2015/2/1 ولغاية 2016/2/29.
- مدير تدقيق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2012 – 2014.
- مساعد مدير / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2011 – أيار 2012.
- مشرف / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2010 – تشرين الثاني 2011.
- مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2010 – تشرين الثاني 2010.
- مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2009 – أيار 2010.
- مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2008 – أيار 2009.
- مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2007 – أيار 2008.
- مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2005 – أيار 2007.

خبرات عملية أخرى:
- مستشار مالي - شركة بن لادن القابضة – جدة / السعودية من 2014 – 2015.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد
مدير إدارة العمليات المركزية

تاريخ الميلاد: 1980/1/15 تاريخ التعيين: 2015/10/4

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2004 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة بيت لحم - فلسطين.

الخبرات العملية:
- مدير إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2019/11/24 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2015/10/4 – 2019/11/23.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2013/3/10 – 2015/7/27.
- مدير وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2009/1/1 – 2013/3/9.
- مسؤول وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/7/24 – 2008/12/31.
- موظف ودائع/ خدمة عملاء في بنك الأردن من 2004/5/9 – 2005/7/23.
- موظف محاسبة في بنك الأردن من 2003/3/5-2004/5/8.

السيدة سحر شفيق فضيان الزيادات
المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)

تاريخ الميلاد: 1984/9/26 تاريخ التعيين: 2017/12/18

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة صناعية سنة 2007, من الجامعة الأردنية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي/ دائرة الموارد البشرية بالتكليف في بنك الأردن من تاريخ 2019/03/19 ولغاية تاريخه.
- مدير شراكة الأعمال/ دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن من تاريخ 2017/12/18 ولغاية 2019/03/18.
- مدير تطوير الموارد البشرية والشؤون الإدارية/ مجموعة المطار الدولي من 2010/6/20 ولغاية 2017/10/12.
- محلل أعمال رئيسي/ شركة الرؤية النافذة لاستشارات الأعمال من 2007/2/11 ولغاية 2010/06/03.

السيد رائف يوسف جميل أبو داهود
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية
لغاية 2020/3/8

تاريخ الميلاد: 1968/12/8 تاريخ التعيين: 2016/6/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من جامعة اليرموك.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن اعتباراً من 2016/6/27 ولغاية 2020/3/8.
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن من تاريخ 2008/9/21 لغاية 2016/4/27.
- مدير دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك الاتحاد من سنة 2001 لغاية 2008.
- مدير تسهيلات فرع الشميساني في بنك الاتحاد من سنة 1999 لغاية 2001.
- مفتش في دائرة التدقيق/ الإدارة العامة في بنك الاتحاد من تشرين الأول 1997 لغاية تشرين الأول 1999.
- مسؤول قسم الكمبيالات/ فرع الرمثا في بنك الاتحاد من أيلول 1994 لغاية تشرين الأول 1997.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

السيد محمد حكمت محمد السوالقة
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات
لغاية 2020/3/31

تاريخ الميلاد: 1971/3/9 تاريخ التعيين : 2015/3/22

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس اقتصاد سنة 1994 من جامعة اليرموك/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي - دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2015/3/22 ولغاية 2020/3/31.
- مساعد نائب رئيس قطاع الشركات في البنك العربي المتحد/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2010/6 لغاية شهر 2015/2.
- رئيس فريق تسهيلات الشركات الكبرى في بنك المؤسسة العربية المصرفية من شهر 2009/6 لغاية شهر 2010/5.
- مدير مركز قطاع الشركات التجارية في بنك دبي التجاري من شهر 2004/10 لغاية شهر 2008/10.
- نائب مدير فرع/ مدير تسهيلات فرع في البنك التجاري الدولي من شهر 1998/10 لغاية شهر 2004/10.
- موظف فرع في بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن من شهر 1995/6 لغاية شهر 1998/10.

4. مساهمات كبار المساهمين الذين يملكون أسهماً بنسبة 1% أو أكثر لسنة 2020 والمقارنة مع السنة السابقة 2019 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2020	النسبة 2020	عدد الأسهم 2019	النسبة 2019	المستفيد النهائي من الأسهم 2020	عدد الاسهم المرهونة 2020	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة 2020	جهة الرهن 2020
السيدة مها نصري خليل ناصر	الأردنية	0	0	3,000,000	%1.500	-	لا يوجد	-	-
السيد ميشيل فايق ابراهيم الصايغ	الأردنية	3,528,054	% 1.746	398,825	%0.199	نفسه	3,062,785	% 86.81	البنك التجاري الأردني/ الفرع الرئيسي
السيد حسني جلال حسني الكردي	الأردنية	3,914,653	% 1.957	3,914,653	%1.957	نفسه	لا يوجد	-	-
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	الأردنية	5,391,490	% 2.695	5,391,490	%2.695	نفسه	لا يوجد	-	-
السيدة عواطف محمد ذيب المصري	الأردنية	5,603,838	% 2.802	5,603,838	%2.802	نفسها	لا يوجد	-	-
السيد غرم الله بن رداد بن سعيد الزهراني	السعودية	8,033,561	% 4.016	8,033,561	%4.016	نفسه	لا يوجد	-	-
السادة المصرف الليبي الخارجي	الليبية	9,090,909	% 4.545	9,090,909	%4.545	نفسه (رأس المال مملوك بالكامل للمصرف الليبي المركزي)	لا يوجد	-	-
ALARRAKKA FOR GENERAL INVESTMENTS	جزر كايمان	12,231,424	%6.115	12,231,424	%6.115	توفيق شاكر خضر فاخوري (توفي بتاريخ 2020/11/26)	لا يوجد	-	-
AL EQBAL FOR GENERAL INVESTMENTS	جزر كايمان	16,000,000	%8	16,000,000	%8	توفيق شاكر خضر فاخوري (توفي بتاريخ 2020/11/26)	لا يوجد	-	-
ALYAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS	جزر كايمان	17,371,178	%8.685	17,371,178	%8.685	توفيق شاكر خضر فاخوري (توفي بتاريخ 2020/11/26)	لا يوجد	-	-
AL LOLOUA FOR GENERAL INVESTMENTS	جزر كايمان	18,000,000	% 9	18,000,000	%9	توفيق شاكر خضر فاخوري (توفي بتاريخ 2020/11/26)	12,150,000	% 67.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
ARAB GULF FOR GENERAL INVESTMENTS	جزر كايمان	18,000,000	% 9	18,000,000	%9	توفيق شاكر خضر فاخوري (توفي بتاريخ 2020/11/26)	12,150,000	% 67.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
السادة شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	الأردنية	19,765,863	%9.882	19,765,863	%9.882	ديما بنت غيث بن رشاد فرعون هالة بنت عبدالرحمن بن فرعون وائل بن غيث بن رشاد فرعون	1,251,153	% 6.329	البنك التجاري الأردني/ الفرع الرئيسي

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:
وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2020 (صفحة 23).

6. لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات.

7. لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز لصالح البنك عليها.

8. لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:
- ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 280).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) (صفحة 205).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 206).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تنفّق للاستثمارات المالية) (صفحة 207).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن- سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تنفّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	5	1	-	-
ماجستير	97	8	1	1
دبلوم عالي	5	1	-	-
بكالوريوس	1,405	150	2	5
دبلوم	210	26	-	-
ثانوية عامة	57	10	-	-
دون الثانوية	72	12	1	1
المجموع	**1,851**	**208**	**4**	**7**

ج- برامج التدريب لسنة 2020 على مستوى مجموعة بنك الأردن وتفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التعلم والتطور في البنك)	40	6,589
الدورات الخارجية	110	209
المجموع	**150**	**6,798**

مجالات الدورات التدريبية على مستوى مجموعة بنك الأردن وتفاصيلها كما يلي:

البيان	العدد	المستفيدون
برنامج الموظفين الجدد	10	1,598
ائتمانية	19	126
بنكية/ مصرفية	35	1,636
حاسوبية	9	44
إدارة المخاطر والامتثال	29	3,208
إدارية	19	67
التسويق ومهارات البيع	6	84
شهادات مهنية	2	3
تدقيق ومالية	14	20
قانونية	1	2
أخرى	6	10
المجموع	150	6,798

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 244)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

مخاطر الائتمان:
تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك .

مخاطـر التشغيـل:
وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية .

مخاطر السيولة:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر, وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

مخاطر السوق:
وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية) .
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة:
تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى, يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

مخاطر العملات الأجنبية:
وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية .

مخاطر أسعار الأسهم:
تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

مخاطر أمن وحماية المعلومات:
وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability .

مخاطـر الامتثـال:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين التشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2020:
وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 21), مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2020.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2020 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2016 - 2020:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2016-2020)									المبلغ بآلاف الدنانير	
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		الأرباح المقترح توزيعها		توزيعات الأسهم المجانية	سعر اغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة		
2016	405,447	6,989	62,315	36,000	%18	36,000	%18	-	2.88
2017	433,665	5,491	67,583	36,000	%18	36,000	%18	-	3.00
2018	411,891	5,566	62,959	36,000	%18	36,000	%18	-	2.45
*2019	414,333	5,774	61,130	-	-	36,000	%18	-	2.10
**2020	454,758	7,649	52,074	-	-	24,000	%12	-	1.93

* وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4693/1/1 بتاريخ 2020/4/9 فقد تقرر تأجيل توزيع الأرباح عن عام 2019, وجاء تعميم البنك المركزي رقم 1228/3/10 بتاريخ 2021/1/20 ليضيف محددات جديدة على توزيع الأرباح.
** وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 1228/3/10 بتاريخ 2021/1/20 تم تحديد حد أعلى لتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين بما لا يتجاوز 12% من رأس المال المدفوع للبنك.

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2020:
أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 32), وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2020	2019
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%8.24	%9.72
2	العائد على رأس المال	%17.7	%20.2
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.31	%1.52
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	17,134 دينار	18,886 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.04	%6.00
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%0.71	%1.63
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%2.66	%4.37
8	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%7.80	%6.90

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:
التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2021 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 41).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	135,233
بنك الأردن – سورية	5,640
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	4,640
شركة الأردن للتأجير التمويلي	4,495
المجموع	**150,008**

كما بلغت أتعاب الاستشارات الضريبية لمدققي الحسابات (15,660) دينار لسنة 2020 والاستشارات الأخرى (32,250.007) دينار.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك
أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2020	عدد الأسهم 2019
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5000	5000
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس إدارة/ متفرغاً/ ممثل الشركة	أردنية	5,391,490	5,391,490
السيدة سهى فيصل محمد سرور	الزوجة	أردنية	105,350	105,350
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	16,396	10,218
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,018	10,018
تمارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,018	10,018
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	352,000	352,000
شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	156,517	156,517
السيدة شذى عبدالمجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	368	368
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	51,332	51,332
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	27,570	27,570
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	24,679	24,679
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	6,447	6,447
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	927,796	844,890
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	12,393	5,908
شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس الإدارة	أردنية	12,131	12,131
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	59,898	59,898
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة	أردنية	6,447	6,447
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة	أردنية	6,447	6,447
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	-	-
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	أردنية	15,000	10,000
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة	لبنانية	5,000	5,000
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18	أردنية	5,000	5,000
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس الإدارة لغاية 2020/3/4	أردنية	10,569	10,569
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة لغاية 2020/3/4 (وافته المنية)	أردنية	138,039	138,039
الدكتورة فريهان فخري حسين برغوثي	الزوجة	أردنية	51,579	51,579

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2020	عدد الأسهم 2019
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	أردنية	42,079	42,079
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات	أردنية	18,000	18,000
السيدة شيرين يوسف عبدالرحيم خريشي	الزوجة	أردنية	31,113	----
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	188,379	188,379
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	128,971	128,971
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر/ أمين سر مجلس الإدارة	أردنية	35,500	35,500
السيدة نداء حسن محمد أبوزهرة	الزوجة	أردنية	650	650
شاكر نادر محمد سرحان	الأبناء	أردنية	5,000	5,000
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	أردنية	-	-
السيد نادر عيسى فريد الخواجا	المدير التنفيذي/ إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع اعتباراً من 2020/10/25	أردنية	-	-
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين	فلسطينية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	114,000	105,000
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات	أردنية	37,000	37,000
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي/ فرع البحرين	أردنية	-	-
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية	أردنية	-	-
السيد سامر خليل أحمد مرعي	المدير التنفيذي/ فرع العراق (تحت التأسيس)	أردنية	-	-
السيد ياسر "محمد سهيل" عبدالمعطي طهبوب	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية اعتباراً من 2020/5/28	أردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال اعتباراً من 2020/9/1	أردنية	-	-
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	أردنية	-	-
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية	أردنية	-	-
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	مدير إدارة العمليات المركزية	أردنية	-	-
السيدة مي عبدالرحمن عبدالمعطي جعيتم	الزوجة	أردنية	273	273
السيدة سحر شفيق فضيان الزيادات	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)	أردنية	-	-
السيد رائف يوسف جميل أبو داهوود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية لغاية 2020/3/8	أردنية	-	-
السيد محمد حكمت محمد السوالقة	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات لغاية 2020/3/31	أردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2020 و2019:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2020	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2019
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً	شركة شاكر فاخوري وشركاه	-	-
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	شركة أبولو للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	7,360	7,360
		شركة الاتجاهات للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية	-	-
		الشركة الأردنية اللوجستية للمرافق النفطية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة سكري وشركاه / محامون	-	-

▪ لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18.المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2020:

الاسم	المنصب	بدل التنقلات السنوية وحضور اللجان	بدل عضوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	47,640	43,749.6	5,000	-	96,389.6
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	8,100	24,999.6	5,000	-	38,099.6
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	35,100	24,999.6	5,000	-	65,099.6
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	24,840	24,999.6	5,000	-	54,839.6
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	34,530	24,999.6	5,000	745	65,274.6
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة	18,000	24,999.6	5,000	-	47,999.6
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة	42,510	24,999.6	5,000	-	72,509.6
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	8,100	24,999.6	5,000	-	38,099.6
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	21,420	24,999.6	5,000	-	51,419.6
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة	10,590	24,999.6	5,000	927	41,516.6
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18	8,400	4,166.6	-	-	12,566.6
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة لغاية 2020/3/4 (وافته المنية)	7,050	4,166.6	-	-	11,216.6
المجموع		**266,280**	**277,079**	**50,000**	**1,672**	**595,031.2**

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2020:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية	المكافآت السنوية	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس	مزايا أخرى (بدل سكن، تعليم، هاتف)	إجمالي المزايا السنوية
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	263,836	230,000	-	-	493,836
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات	178,770	100,000	-	-	278,770
السيد أسامة سميح أمين السكري	المستشار القانوني	232,478	75,000	-	-	307,478
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر/ أمين سر مجلس الإدارة	119,132	-	18,000	-	137,132
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	134,580	42,488	-	-	177,068
السيد نادر عيسى فريد الخواجا	المدير التنفيذي/ إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع اعتباراً من 2020/10/25	22,270	-	-	-	22,270
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين	127,046	25,144	9,000	-	161,190
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي	88,540	-	-	-	88,540
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات	103,792	-	-	-	103,792
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي/ فرع البحرين	191,931	-	9,032	32,117	233,080
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية	80,880	-	-	-	80,880
السيد ياسر "محمد سهيل" عبدالمعطي طهبوب	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية اعتباراً من 2020/5/28	83,678	-	-	-	83,678
السيد سامر خليل أحمد مرعي	المدير التنفيذي/ فرع العراق (تحت التأسيس)	96,000	-	-	-	96,000
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال اعتباراً من 2020/9/1	63,812	-	-	-	63,812
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	69,903	2,112	-	-	72,015
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية	61,678	-	-	-	61,678
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	مدير إدارة العمليات المركزية	57,756	14,324	-	-	72,080
السيدة سحر شفيق فضيان الزيادات	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)	35,412	5,990	-	-	41,402
السيد رائف يوسف جميل أبو داهود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية لغاية 2020/3/8	23,258	-	-	-	23,258
السيد محمد حكمت محمد السوالقه	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات لغاية 2020/3/31	57,760	-	-	-	57,760
المجموع		**2,092,512**	**495,058**	**36,032**	**32,117**	**2,655,719**

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع
بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 1.6 مليون دينار، وتفاصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
دعم صندوق همة وطن في الأردن	1,000,000
دعم صندوق وقفة عز في فلسطين	151,560.5
دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	123,199
منحة طالبين في King's Academy	70,900
دعم متحف الأطفال الأردن	51,400
تبرع لصالح مؤسسة التعاون	17,725
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	93,710.7
دعم التعليم	10,804
دعم الأنشطة الثقافية	3,625
دعم الأنشطة البيئية	6,000
دعم الأنشطة الرياضية	5,000
دعم الأنشطة الطبية	36,680
دعم جهات أخرى	32,000
الإجمالي	**1,602,604.2**

*تم التبرع بجهاز حاسوب للنادي الأردني للصم بقيمة اسمية 253 دينار وقيمة دفترية دينار واحد فقط.

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:
لا توجد أي عقود تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (42) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:
أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:
حرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين للأنشطة البيئية، قام البنك بدعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال زراعة 360 شجرة ضمن برنامج القافلة الخضراء والذي يهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مورد دخل للأسر العفيفة، بالإضافة إلى مشروع إقامة حديقة لمدرسة الإناث الإعدادية في مخيم غزة/ جرش التابعة لمدارس وكالة الغوث (حديقة ألوان).

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:
إيماناً من رؤية بنك الأردن وتوجهاته لدعم المؤسسات الوطنية والمساهمة في تطوير وتقدم المجتمع في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية، فقد واصل البنك تقديم دعمه للعديد من المبادرات التي تُعنى بتنمية المجتمع المحلي وازدهاره من خلال تقديم الدعم للجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية. ولأهمية قطاع التعليم ودوره الرئيسي في تمكين المجتمعات المحلية، فقد قام البنك بتجديد الاتفاقية مع جمعية مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية من خلال دعم مبادرة "متحفنا للكل" في متحف الأطفال.

كما قدم البنك دعمه لمركز دراسات القدس وللمعهد الملكي للدراسات الدينية. وقد حرص البنك على استمرارية تنفيذ المنح الدراسية لطالبين في مدارس King's Academy. كما وتم تقديم الدعم لمؤسسة إنجاز من خلال تقديم الرعاية الذهبية لبرنامج "تبني المدارس"، إضافة إلى تقديم الدعم اللازم لاستكمال تنفيذ مراحل المشروع الوطني لنشر الثقافة المالية الذي أطلقه البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز. هذا وقد قام البنك مؤخراً بتجديد الشراكة الاستراتيجية مع جمعية مؤسسة إيليا نقل والتي سيتم بموجبها تقديم الدعم المادي لطالبين ولمدة 4 سنوات أكاديمية. وفي فلسطين، فقد حرص بنك الأردن على مدار ستة أعوام على تجديد عضويته لدى مؤسسة التعاون دعماً للبرامج التي تنفذها خلال العام.

كما استمر البنك في تبني العديد من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية، حيث قام البنك بتقديم الدعم المادي لصندوق "همة وطن" والذي أنشئ لدعم الجهود الرسمية لمكافحة وباء فيروس كورونا ولحماية صحة وسلامة المواطنين في الأردن. وفي ذات السياق، قدم البنك دعمه لصندوق "وقفة عز" لدعم جهود مكافحة فيروس كورونا في فلسطين. وقام البنك أيضاً بدعم تكية أم علي من خلال كفالة 15 عائلة لمدة سنة ببرنامج الطرود الغذائية الشهرية. وفي ذات السياق، فقد قدم البنك دعمه لجمعية النجاة الخيرية ومحافظة رام الله والبيرة بهدف توزيع الطرود الغذائية والأضاحي على العائلات العفيفة في فلسطين خلال شهر رمضان وعيد الأضحى المباركين. إضافةً إلى تقديم الدعم للعديد من الجمعيات والمؤسسات المدنية خلال عام 2020، نذكر منها (الملتقى الوطني للتوعية والتطوير، مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب.
وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 28).

جـ. البيانات المالية السنوية 2020:
البيانات المالية السنوية 2020 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) والمقارنة مع السنة السابقة 2019، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 44).

د. تقرير مدققي حسابات البنك:
تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2020 (صفحة 45).

هـ. الإقرارات:
عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية:
1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2021.
2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2020 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	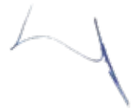
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس إدارة	
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18	

3. يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى لسنة 2020 غير تلك المفصح عنها في البند رقم 18/ أ.
4. يقر سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة والسيد المدير العام والسيد مدير إدارة الرقابة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2020.

سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة
شاكر توفيق شاكر فاخوري

السيد المدير العام
صالح رجب عليان حماد

السيد مدير إدارة الرقابة المالية
هاني حسن محمود منسي

الحاكمية المؤسسية

تقرير الحوكمة:

انطلاقاً من إيمان بنك الأردن بأن الممارسات السليمة للحاكمية المؤسسية هي الأساس لتحقيق العدالة والشفافية في التعامل مع كافة الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصالح، وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، يولي البنك كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني، وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، هذا ويقوم البنك بنشر تقرير الحوكمة على موقعه الإلكتروني bankofjordan.com بما يمكّن الجمهور من الاطلاع عليه.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

ينتخب مجلس الإدارة رئيساً من بين أعضائه، بحيث يراعى في هذا الاختيار الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، وأن لا يكون رئيس مجلس الإدارة مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة حتى من الدرجة الرابعة.

- مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية، إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة. وقد تم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية مدار البحث، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق، فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2020 سبع مرات. يكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب	طبيعة العضوية	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة (متفرغ) ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	1,212,011
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق إنفستمنت هاوس – الأردن	غير تنفيذي/ غير مستقل	6	3
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة وافته المنية بتاريخ 2020/3/4	غير تنفيذي/ غير مستقل	1	-
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	-
السيد" شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	22,312
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	73,339
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	7	76
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	7	18,873
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	غير تنفيذي/ غير مستقل	6	49,480
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	7	4,887
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	7	3,123
السيد "محمد سائد" إسحاق جار الله	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18	غير تنفيذي/ مستقل	2	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي إدارة قطاع المخاطر أمين سر المجلس	-	7	لا ينطبق

عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري نائب رئيس مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	لا يوجد
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير عضو مجلس الإدارة (وافته المنية بتاريخ 2020/3/4) ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	لا يوجد
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	لا يوجد
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي عضو مجلس الإدارة ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	لا يوجد
السيد محمد أنور مفلح حمدان عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد حسام راشد رشاد مناع عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد وليد محمد جميل الجمل عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد وسام ربيع صعب عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد "محمد سائد" إسحاق جارالله عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18	لا يوجد

اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك
ضابط ارتباط الحوكمة في البنك/ الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي/ المدير التنفيذي لدائرة الامتثال.

- لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية سبع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته, وهي (لجنة التدقيق, لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية, لجنة الترشيحات والمكافآت, لجنة إدارة المخاطر, اللجنة التنفيذية, لجنة الامتثال ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات).

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس وبحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين, علماً بأن جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

أسماء أعضاء لجنة التدقيق ومؤهلاتهم وخبراتهم المالية والمحاسبية:

تتألف لجنة التدقيق من السادة:	عدد مرات الحضور	المؤهلات	الخبرات
السيد محمد أنور مفلح حمدان رئيساً للجنة (مستقل)	5	▪ ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة Thunderbird University / USA ▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1973من الجامعة الأردنية	▪ نائب المدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 لغاية 2012/6/30. ▪ مساعد المدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 لغاية كانون الثاني2007. ▪ مساعد المدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من كانون الثاني 1990 لغاية تشرين الثاني 1994. ▪ مدير دائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990. ▪ مساعد مدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 لغاية آب 1985. ▪ محلل مالي في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 لغاية أيار 1978. ▪ محلل مالي في البنك المركزي الأردني من آب 1973 لغاية أيار 1976.
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي عضو اللجنة (غير مستقل) لغاية 2020/8/4	3	▪ ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية ▪ بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية/الولايات المتحدة الأمريكية	▪ المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 لغاية 31 تشرين الأول 2019. ▪ المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 29 تموز 2010 لغاية 22 أيار 2014. ▪ المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون الثاني 2010 لغاية تموز 2010. ▪ مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 لغاية كانون الأول 2009. ▪ مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون الثاني 2004 لغاية شباط 2007. ▪ مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 لغاية كانون الأول 2003. ▪ الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 لغاية أيلول 2002. ▪ المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 لغاية أيلول 2000. ▪ المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 لغاية تشرين الثاني 2003. ▪ خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات من 1985 لغاية 1996.
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو اللجنة (مستقل)	5	▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية/ جمهورية مصر العربية	▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005. ▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003. ▪ المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001. ▪ مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن - المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992. ▪ مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990. ▪ مساعد مدير رئيسي – دائرة التحقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986. ▪ مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 إلى شباط 1983. ▪ مساعد رئيس قسم في البنك العربي/ فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976. ▪ محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969. ▪ شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.
السيد وسام ربيع صعب عضو اللجنة (مستقل) اعتباراً من 2020/8/5	2	▪ بكالوريوس كمبيوتر (فرعي رياضيات) سنة 2005 من الجامعة اللبنانية الأمريكية/ لبنان	▪ مدير مالي المجموعة في مجموعة زهران الرياض/ المملكة العربية السعودية - دائرة إدارة المالية والاستثمار من كانون الثاني 2019 حتى تاريخه. ▪ مدير استثمار في مجموعة زهران, الرياض/ المملكة العربية السعودية/ دائرة إدارة الاستثمار من كانون الثاني 2012 إلى كانون الأول 2018. ▪ مستشار استثمار في DARFIN CAPITAL, الرياض/ المملكة العربية السعودية, الأسواق العالمية – دائرة إدارة الأصول من حزيران 2009 إلى كانون الأول 2011. ▪ مستشار استثمار في بنك أبو ظبي التجاري – دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات من كانون الثاني 2008 إلى تشرين الأول 2008. ▪ مدير علاقات رئيسي في بنك أبو ظبي التجاري – دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات من نيسان 2007 إلى كانون الأول 2007. ▪ مدير علاقات في بنك أبو ظبي التجاري – دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات من آذار 2005 إلى آذار 2007. ▪ مندوب مبيعات في الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة ALICO لبنان من تموز 1999 إلى كانون الثاني 2005. ▪ وسيط تأمين في Fidelity General Insurance Co, بيروت – لبنان من كانون الثاني 2001 إلى كانون الأول 2003. ▪ وكيل استثمار في شركة INVESTA وكلاء لشركة زيورخ للخدمات المالية بيروت – لبنان من تموز 2001 إلى كانون الأول 2001. ▪ محلل بيانات, الجامعة اللبنانية الأمريكية – بيروت/ لبنان من تشرين الأول 1999 إلى حزيران 2000.
السيد تركي يوسف ابراهيم الجبور المدير التنفيذي دائرة التدقيق الداخلي ومقرر اللجنة	5	-	-
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي إدارة قطاع المخاطر أمين سر المجلس حضور جميع الاجتماعات بصفته أمين سر مجلس الإدارة	5	-	-

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (5) مرات.
وبشكل عام, فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تعني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.
هذا وقد اجتمعت لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2020 (4) مرات.
(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 625 تاريخ 2020/8/5 وتعيين السيد وسام ربيع صعب عضواً للجنة)

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس مجلس الإدارة واثنين من الأعضاء المستقلين. تتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة (غير مستقل) لغاية 2020/8/4 عضواً (غير مستقل) اعتباراً من 2020/8/5	3
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (مستقل) لغاية 2020/8/4 رئيساً للجنة اعتباراً من 2020/8/5	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	3
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	3

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (3) مرات.
(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 625 تاريخ 2020/8/5 وتعيين السيد حسام راشد رشاد مناع/ رئيساً للجنة)

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة بحيث يكون من بينهم عضو مستقل وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك, علماً بأنه يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	رئيساً للجنة (غير مستقل) (وافته المنية بتاريخ 2020/3/4)	-
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل) لغاية 2020/8/4 رئيساً للجنة اعتباراً من 2020/8/5	3
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً (مستقل)	3
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام المجالي	عضواً (غير مستقل) اعتباراً من 2020/8/5	1
السيد صالح رجب عليان حماد	عضواً	3
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	عضواً	3
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	عضواً / أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	3

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (3) مرات.
(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 625 تاريخ 2020/8/5 وتعيين السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري/ رئيساً للجنة وتعيين السيد شادي رمزي عبد السلام عطاالله المجالي/ عضواً للجنة).

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة كما يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة (غير مستقل)	48
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً (غير مستقل) (وافته المنية بتاريخ 2020/3/4)	9
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضواً (غير مستقل)	45
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً (غير مستقل)	44
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (مستقل)	48
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً (غير مستقل) اعتباراً من 2020/8/5	21
السيد "محمد سائد" إسحاق جارالله	عضواً (مستقل) اعتباراً من 2020/10/28	10
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		48

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (48) مرة.
(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 625 تاريخ 2020/8/5 وتعيين السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي/ عضواً للجنة).
(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 625 تاريخ 2020/10/28 وتعيين السيد "محمد سائد" إسحاق جار الله/ عضواً للجنة).

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	رئيساً للجنة (مستقل)	7
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	7
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً (مستقل)	7
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	7

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (7) مرات.

- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تم انتخاب لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وهي تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تتألف لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً للجنة (غير مستقل)	1
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	1
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (مستقل)	1
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	1
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	1

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 مرة واحدة.

-لجنة الامتثال:
تم تشكيل لجنة الامتثال من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تتألف لجنة الامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد حسام راشد رشاد مناع	رئيساً للجنة (مستقل)	5
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	5
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	5
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	5

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (5) مرات.

- أمانة سر المجلس
تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتّخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك, وبناءً عليه, ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس, فقد تم تعيين السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- الإدارة التنفيذية العليا
يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمن فيهم المدير العام بالبنك متطلبات ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك, وفيما يلي أسماء الإدارة التنفيذية العليا مع مناصبها:

الاسم	المنصب
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر أمين سر مجلس الإدارة
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد نادر عيسى فريد الخواجا	المدير التنفيذي/ إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع اعتباراً من 2020/10/25
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي/ فرع البحرين
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية
السيد سامر خليل احمد مرعي	المدير التنفيذي – فرع العراق (تحت التأسيس)
السيد ياسر "محمد سهيل" عبدالمعطي طهبوب	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية اعتباراً من 2020/5/28
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال اعتباراً من 2020/9/1
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	مدير إدارة العمليات المركزية
السيدة سحر شفيق فضيان زيادات	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)
السيد رائف يوسف جميل أبو داهود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية لغاية 2020/3/8
السيد محمد حكمت محمد السوالقة	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات لغاية 2020/3/31

- تعارض المصالح
أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته, وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص, والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكّنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:
يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة, تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:
- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي ((Internal Audit Charter واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.
- تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق, وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية, وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
- تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات, وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام, معالجة, والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي, الضبط والرقابة الداخلية, عمليات التدقيق ورفع تقارير دورية بها.
- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق, ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص, بشكل منظم وآمن, وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي :
أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية, وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر :
لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل III وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر, وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها, ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان, تشغيل, سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات, دائرة ائتمانSME , دائرة ائتمان الأفراد, دائرة ائتمان فروع فلسطين (ودائرة مخاطر مَحافظ الائتمان, بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها, هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Revalues System) .

أما بخصوص مخاطر التشغيل, يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE web لإدارة المخاطر التشغيلية, وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة, هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية. أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

1. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري, أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
2. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
   - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
   - تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
   - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
   - التوصية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بسقوف المخاطر والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
   - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك, ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
   - اعتماد الوسائل التي تساعد على إدارة المخاطر ومنها:
     - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
     - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
     - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
3. تقوم لجان البنك, مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
4. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
5. إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة, وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة إدارة المخاطر.
6. التقييم الداخلي لكفاية رأس المال, وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك, وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
7. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثـــال (Compliance)

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات الجهات الرقابية, تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية. وعلى صعيد إدارة الامتثال, فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك, وتثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية, كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23.

كما تم تأسيس وحدة مستقلة تعنى بالتحقق المالي والضريبي(Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير, وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA), ويتم التعامل مع شكاوى العملاء ضمن وحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال وتُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

أ. إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري) مرة بالسنة كحد أدنى (وكلما دعت الحاجة لذلك.
ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
ج. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة.
د. رفع التقارير الدورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة الامتثال / مجلس الإدارة.
هـ. إعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من:
- مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- التحقق المالي (Financial Crime).
- تلبية متطلبات الـ FATCA.
- إدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

5- التقارير المالية :

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك, بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم, وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية, إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع. وتعزيزاً لهذه العلاقة, يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم, كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقيّة كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته, وكذلك يحرص المجلس على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع, والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر, خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه, فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية, بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم(2012/56) تاريخ 2010/10/31, تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

الموضـــوع	الصفحـــة
أولاً : المقدمـــــــــة	250
التعريفـــــــــات	250
الرؤية والرسالة	251
قيمنا الجوهرية	252
منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية	252
نطاق الحاكمية المؤسسية	253
ثانياً : المحور الأول (مجلس الإدارة ولجانه)	254
مبادئ وأحكام عامة	254
شروط عضوية مجلس الإدارة	254
تشكيلة مجلس الإدارة	255
رئيس مجلس الإدارة	255
مسؤوليات مجلس الإدارة	256
مجموعة بنك الأردن	258
لجان مجلس الإدارة:	258
لجنة التدقيق	259
لجنة الترشيحات والمكافآت	260
لجنة إدارة المخاطر	261
لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية	262
اللجنة التنفيذية	263
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	263
لجنة الامتثال	264
اجتماعات مجلس الإدارة	264
أمانة سر مجلس الإدارة	264
تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	265
ثالثاً : المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)	265
شروط ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	265
متطلبات تعيين المدير العام للبنك	266
مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	266
رابعاً : المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)	267
خامساً : المحور الرابع (البيئة الرقابية)	267
التدقيق الداخلي	268
التدقيق الخارجي	268
إدارة المخاطر	269
الامتثال	269
التقارير المالية	269
السلوك المهني	270
سادساً : المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)	270
سابعاً : المحور السادس (الشفافية والإفصاح)	271
ثامناً : المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)	272

المقدمـــــــة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوَّق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبنى الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آلينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم, نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك, من مساهمين ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك, وكافة السلطات الرقابية, ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن, قد أخذ على نفسه التزاماً, أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفز, نعظم قيمة العمل المؤسسي, ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته, والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية, فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك, وسيقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر, وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

1. التعريفـــــــات:

الحاكمية المؤسسية	النظام الذي يوجَّه ويُدار به البنك, والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها وإدارة عمليات البنك بشكل آمن, وحماية مصالح المودعين, والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين, والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
المجلس	مجلس إدارة البنك
أصحاب المصالح	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي	عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

عضو مستقل	عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحدّ من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك, والذي تتوفر فيه الشروط التالية: **تنفيذاً لحكم المادة رقم 2 / ز "التعريفات" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. **تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د " تشكيلة المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. **تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د "تشكيلة المجلس/ متطلبات استقلالية العضو" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس, وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى. - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي, أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك. - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة. - أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به, وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة. - أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال, بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
المصلحة المؤثرة	السيطرة على ما لا يقل عن (10%) من رأسمال شخص اعتباري.
السيطرة	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعّال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2. الرؤية والرسالة

2.1 الرؤية
أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة, ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

2.2 الرسالة
بناء علاقات حميمة مع عملائنا, وتعظيم العوائد للمساهمين, والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة, وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

3. قيمنا الجوهرية

3.1. النزاهة
تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2. الشفافية
الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3. الابتكار
السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة, والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4. العمل الجماعي
العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5. الانتماء
الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6. الريادة
العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة, تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7. خدمة المجتمع
تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4. منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويقرّ بأهمية التحكم المؤسسي, حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية), علاوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يمكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك, وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة, ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.1. مفهوم الحاكمية
تُعرَّف الحاكمية على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات وتتضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها, كما أنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية مراقبة تحقيقها, وبالتالي فإن الحاكمية الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الأفضل, وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون, إضافة لذلك فإن الحاكمية أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2. المبادئ الأساسية
ترتكز الحاكمية المؤسسية على المبادئ الأساسية التالية:

4.2.1. العدالة
العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين, المودعين, المتعاملين وموظفي البنك بالإضافة إلى السلطات الرقابية وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

4.2.2. الشفافية
الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يمَكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي, مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3. المسؤولية
تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين إذ إن مجلس الإدارة وصيّ على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة, وضمان تلبية البنك لالتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4. المساءلة
إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين, فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة إذ إن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5. الرقابة
وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعّال لتحقيق أهداف البنك, من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده, وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6. المحيط الأخلاقي
بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية, ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5. نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1. التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناظمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:

أ. قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ب. قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
ج. قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
د. قانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
هـ. تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) الصادرة عن البنك المركزي الأردني متضمنة التعديلات الواردة بتعميم رقم 12186/2/10 تاريخ 2016/9/25.
و. قانون التجارة الأردني.
ز. ملاحظات التدقيق الخارجي.

5.2. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

هذا وسيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله.

وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحـور الأول (مجلـس الإدارة ولجانه)

1- مبادئ وأحكام عامة:

- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل, ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحاكمية المؤسسية كاملة, بما في ذلك توجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.
- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية, والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف, وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية, كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية, ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية, والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.
- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر مجلس الإدارة لتسهيل القيام بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة.
- في حال كان أحد أعضاء مجلس الإدارة ممثلاً للحكومة أو لمؤسسة رسمية عامة أو لشخصية اعتبارية عامة وتعذر حضور العضو لأسباب خارجة عن إرادته كأن يكون مريضاً أو لتواجده خارج المملكة, فإنه يمكن للجهة التي يمثلها العضوان أن تنتدب ممثلاً بديلاً لها, شريطة إعلام البنك المركزي بفترة كافية من خلال التنسيق مع أمانة سر المجلس حتى يتسنى الحصول على عدم ممانعة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
- نؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- للبنك المركزي الحق فيما يلي:
  - تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية البنك وعلى نفقة البنك.
  - دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
  - استدعاء أي مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين كما يحق له استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه في الحالات التي يراها ضرورية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 /ح "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
- اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.
- الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أياً من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

2- شروط العضوية (الملاءمة) الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا أن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.

- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة الآف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.
- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلّة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور, أو بأية جريمة أخرى مخلّة بالأدب والأخلاق العامة, أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية, أو بالإفلاس ما لم يُرَدّ له اعتباره.
- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة, ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة, بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.
- ان يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
- الحصول على عدم ممانعة مسبقة من البنك المركزي على ترشيح أي من أعضاء مجلس الإدارة أو تسمية ممثل لعضو اعتباري في مجلس الإدارة.

3- تشكيلــة مجلـس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

3.1- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

3.2- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

3.3- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

3.4- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.

3.5- يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هـذا ويمكـن للمجلـس طـرح موضـوع زيـادة أعضـاء المجلـس علـى الهيئـة العامـة للمسـاهمين إذا كانـت هنالـك مبـررات وظـروف تسـتدعي ذلـك.

4- رئيـس مجلـس الإدارة:

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي:

4.1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

4.2- أن لا يكون رئيس المجلس مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة من الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 /هـ "حدود للمسؤولية والمساءلة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

4.3- أن تكـون المهـام والمسـؤوليات المناطـة برئيـس مجلـس الإدارة بموجـب تعليمـات كتابيـة مُقَّـرة مـن مجلـس الإدارة وأن لا تتعـارض مـع القوانيـن والتعليمـات الناظمـة لأعمـال البنك.

4.4- مهام رئيس مجلس الإدارة:

- تلبيـة احتياجـات أعضـاء المجلـس فيمـا يتعلـق بتطويـر خبراتهـم وتعلمهـم المسـتمر، وأن يتيـح للعضـو الجديـد حضـور برنامـج توجيـه (Orientation Program)، بحيـث تراعـى الخلفيـة المصرفيـة للعضـو علـى أن يحتـوي هـذا البرنامـج وكحـد أدنـى المواضيـع التاليـة:
  - البنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
  - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
  - الأوضاع المالية للبنك.
  - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
- توجيـه دعـوة للبنـك المركـزي لحضـور اجتماعـات الهيئـة العامـة وذلـك قبـل فتـرة كافيـة (لا تقـل عـن 10 أيـام) ليصـار إلـى تسـمية مـن يمثلـه.
- تزويـد البنـك المركـزي بمحاضـر اجتماعـات الهيئـة العامـة وذلـك خـلال مـدة لا تتجـاوز خمسـة أيـام مـن تاريـخ مصادقـة مراقـب عـام الشـركات أو مـن يمثلـه علـى محضـر الإجتمـاع.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس.
- أية مهام أخرى يكلَّف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
- إقامة علاقة بنّاءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك .
- خلـق ثقافـة- خـلال اجتماعـات المجلـس- تشـجع علـى النقـد البنّـاء حـول القضايـا التـي يوجـد حولهـا تبايـن فـي وجهـات النظـر بيـن الأعضـاء، كمـا تشـجع علـى النقاشـات والتصويـت علـى تلـك القضايـا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
- التاكـد مـن اسـتلام جميـع أعضـاء المجلـس لمحاضـر الاجتماعـات السـابقة وتوقيعهـا واسـتلامهم جـدول أعمـال أي اجتمـاع قبـل انعقـاده بمـدة كافيـة علـى أن يتضمـن الجـدول معلومـات مكتوبـة كافيـة عـن المواضيـع التـي سـتتم مناقشـتها فـي الاجتمـاع ويكـون التسـليم بواسـطة أميـن سـر المجلـس.
- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- تزويـد كل عضـو مـن أعضـاء المجلـس عنـد انتخابـه بنصـوص القوانيـن ذات العلاقـة لعمـل البنـك وتعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي ذات العلاقـة بعمـل المجلـس وبكتيّـب يوضـح حقـوق العضـو ومسـؤولياته وواجباتـه ومهـام وواجبـات أميـن سـر المجلـس.
- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين عند الطلب.
- التـداول مـع أي عضـو جديـد بمسـاعدة المستشـار القانونـي للبنـك حـول مهـام ومسـؤوليات المجلـس وخاصـة مـا يتعلـق بالمتطلبـات القانونيـة والتنظيميـة لتوضيـح المهـام والصلاحيـات والأمـور الأخـرى الخاصـة بالعضويـة ومنهـا فتـرة العضويـة، ومواعيـد الاجتماعـات، ومهـام اللجـان، وقيمـة المكافـآت وإمكانيـة الحصـول علـى المشـورة الفنيـة المتخصصـة المسـتقلة عنـد الضـرورة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

5.1- الإشـراف علـى الإدارة التنفيذيـة العليـا ومتابعـة أدائهـا، والتأكـد مـن سـلامة الأوضـاع الماليـة للبنـك ومـن ملاءتـه واعتمـاد سياسـات وإجـراءات مناسـبة للإشـراف والرقابـة علـى أداء البنـك .

5.2- تحديـد الأهـداف الاسـتراتيجية للبنـك، وتوجيـه الإدارة التنفيذيـة العليـا لإعـداد وتحقيـق هـذه الأهـداف واعتمـاد خطـط عمـل تتماشـى مـع هـذه الاسـتراتيجية.

5.3- اعتمـاد سياسـة مراقبـة ومراجعـة لأداء الإدارة التنفيذيـة العليـا عـن طريـق وضـع مؤشـرات أداء رئيسـية KPIs لتحديـد وقيـاس ورصـد الأداء والتقـدم نحـو تحقيـق الأهـداف المؤسسـية.

5.4- التأكـد مـن توفـر سياسـات وخطـط وإجـراءات عمـل لـدى البنـك شـاملة لكافـة أنشـطته وتتماشـى مـع التشـريعات ذات العلاقـة، وأنـه قـد تـم تعميمهـا علـى كافـة المسـتويات الإداريـة وأنـه يتـم مراجعتهـا بانتظـام.

5.5- تحديـد القيـم المؤسسـية للبنـك، ورسـم خطـوط واضحـة للمسـؤولية والمسـاءلة لكافـة أنشـطة البنـك وترسـيخ ثقافـة عاليـة للمعاييـر الأخلاقيـة والنزاهـة والسـلوك المهنـي لإداريـي البنـك.

5.6- يتحمـل المجلـس مسـؤولية سـلامة كافـة عمليـات البنـك بمـا فيهـا أوضاعـه الماليـة ومسـؤولية تنفيـذ متطلبـات البنـك المركـزي، وكذلـك متطلبـات الجهـات الرقابيـة والتنظيميـة الأخـرى المتعلقـة بعملـه ومراعـاة أصحـاب المصالـح، وأن البنـك يـدار ضمـن إطـار التشـريعات والسياسـات الداخليـة للبنـك، وأن الرقابـة الفعالـة متوفـرة باسـتمرار علـى أنشـطة البنـك بمـا فـي ذلـك أنشـطة البنـك المسـندة لجهـات خارجيـة.

5.7- تعييـن كل مـن المديـر العـام ومديـر التدقيـق ومديـر إدارة المخاطـر ومسـؤول الامتثـال وقبـول اسـتقالاتهم وإنهـاء خدماتهـم بنـاءً علـى توصيـة اللجنـة المختصـة، وللبنـك المركـزي الحـق باسـتدعاء أي إداري فـي البنـك للتحقـق مـن أسـباب الاسـتقالة أو إنهـاء الخدمات.

5.8- اضطلاع كل عضو من أعضاء المجلس بما يلي:

- الإلمـام بالتشـريعات والمبـادئ المتعلقـة بالعمـل المصرفـي والبيئـة التشـغيلية للبنـك ومواكبـة التطـورات التـي تحصل فيـه، وكذلك المسـتجدات الخارجيـة التـي لهـا علاقـة بأعمالـه بمـا فـي ذلـك متطلبـات التعييـن فـي وظائـف الإدارة التنفيذيـة العليـا فـي البنك.
- حضور اجتماعات المجلس واجتماعات لجانه حسب المقتضي واجتماعات الهيئة العامة.
- عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- تغليـب مصلحـة البنـك فـي كل المعامـلات التـي تتـم مـع أي شـركة أخـرى لـه مصلحـة شـخصية فيهـا، وعـدم أخـذ فـرص العمـل التجـاري الخاصـة بالبنـك لمصلحتـه الخاصـة، وأن يتجنـب تعـارض المصالـح، وعليـه الإفصـاح للمجلـس بشـكل تفصيلـي عـن أي تعـارض فـي المصالـح فـي حالـة وجـوده مـع الالتـزام بعـدم الحضـور أو المشـاركة بالقـرار المتخـذ فـي الاجتمـاع الـذي يتـم فيـه تـداول مثـل هـذا الموضـوع، وأن يـدون هـذا الإفصـاح فـي محضـر اجتمـاع المجلـس.
- تخصيـص الوقـت الكافـي للاضطـلاع بمهامـه كعضـو مجلـس إدارة. هـذا وعلـى لجنـة الترشـيحات والمكافـآت إيجـاد منهجيـة واضحـة للتحقـق مـن ذلـك بمـا فيهـا (علـى سـبيل المثـال) مـدى تعـدد ارتبـاط العضـو بعضويـات مجالـس إدارة أخـرى/ هيئـات/ منتديـات ... الـخ.

5.9- علـى المجلـس تحديـد العمليـات المصرفيـة التـي تتطلـب موافقتـه، علـى أن يراعـي عـدم التوسـع فـي ذلـك بمـا يخـلّ بالـدور الرقابـي للمجلـس وأن لا يمنـح صلاحيـات تنفيذيـة بمـا فيهـا صلاحيـات منـح ائتمـان لعضـو مـن أعضـاء المجلـس منفـرداً بمـا فـي ذلـك رئيـس المجلـس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.10- اعتمـاد أنظمـة ضبـط ورقابـة داخليـة للبنـك ومراجعتهـا سـنوياً والتأكـد مـن قيـام المدقـق الداخلـي والمدقـق الخارجـي بمراجعـة هيـكل هـذه الأنظمـة مـرة واحـدة علـى الأقـل سـنوياً، وعلـى المجلـس تضميـن التقريـر السـنوي للبنـك بمـا يؤكـد كفايـة هـذه الأنظمـة.

5.11- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

5.12- اعتمـاد اسـتراتيجية لإدارة المخاطـر ومراقبـة تنفيذهـا، بحيـث تتضمـن مسـتوى المخاطـر المقبولـة وضمـان عـدم تعريـض البنـك لمخاطـر مرتفعـة، وأن يكـون المجلـس ملمـاً ببيئـة العمـل التشـغيلية للبنـك والمخاطـر المرتبطـة بهـا، وأن يتأكـد مـن وجـود أدوات وبنيـة تحتيـة لإدارة المخاطـر فـي البنـك قـادرة علـى تحديـد وقيـاس وضبـط ومراقبـة كافـة أنـواع المخاطـر التـي قـد يتعـرض لهـا البنـك.

5.13- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك .

5.14- التحقـق مـن أن السياسـة الائتمانيـة للبنـك تتضمـن تقييـم نوعيـة الحاكميـة المؤسسـية لعملائـه مـن الشـركات وخاصـة الشـركات المسـاهمة العامـة، بحيـث يتـم تقييـم المخاطـر للعمـلاء بنقـاط الضعـف والقـوة تبعـاً لممارسـاتهم فـي مجـال الحاكميـة.

5.15- التأكـد مـن أن البنـك يتبنـى مبـادرات اجتماعيـة مناسـبة فـي مجـال حمايـة البيئـة والصحـة والتعليـم ومراعـاة تقديـم التمويـل للشـركات الصغيـرة ومتوسـطة الحجـم بأسـعار وآجـال مناسـبة.

5.16- اتخـاذ الإجـراءات الكفيلـة بإيجـاد فصـل واضـح بيـن سـلطات المسـاهمين الذيـن يمتلكـون مصلحـة مؤثـرة مـن جهـة والإدارة التنفيذيـة مـن جهـة أخـرى بهـدف تعزيـز الحاكميـة المؤسسـية السـليمة، وعليـه إيجـاد آليـات مناسـبة للحـد مـن تأثيـرات المسـاهمين الذيـن يمتلكـون مصلحـة مؤثـرة وذلـك مـن خـلال الآتـي علـى سـبيل المثـال لا الحصـر:

- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك .
- أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

5.17- اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

5.18- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلي :

- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها, واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات, مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن على البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.
- الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحاكمية المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال, وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

5.19- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.

5.20- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة, على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:

- مجلس الإدارة.
- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمالاً تنفيذية يومية.
- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).

5.21- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين وأنها تنشىء بنية إدارية فعّالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

5.22- اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكّن المجلس من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

5.23- التأكد من عدم تضارب المصالح سواءً من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.

5.24- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتعميمه داخل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 17 /ج "التدقيق الداخلي" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.25- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.

5.26- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك, وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5.27- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.

5.28- التاكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5.29- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعّالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي قد يواجهها.

5.30- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5.31- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5.32- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك.

5.33- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5.34- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة ومراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5.35- اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ عندما يكون البنك جزءاً من مجموعة بنكية والإفصاح عن أي تعارض للمصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث يشمل تعريف الأطراف آخذاً بعين الاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 16 /ب/ج "تعارض المصالح" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.36- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في العضو المرشح والمعين, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة معتمدة من مجلس الإدارة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12 " ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.37- -اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها بشكل سنوي, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 " ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.38- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

5.39- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

5.40- اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يشتمل النظام على ما يلي كحد أدنى:

- إعطاء وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- إجمالي الدخل أو الربح ليسا العنصر الوحيد لقياس الأداء, ويؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضى العميل وغيرها.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/د "تقييم أداء الإداريين" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.41- على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقرّه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 15/أ "المكافآت المالية للإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.42- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
- متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

5.43- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

5.44- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

5.45- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار وفق نموذج رقم 1 من التعليمات يحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12/ب "ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

6- مجموعة بنك الأردن

يتولى مجلس إدارة بنك الأردن مسؤولية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حاكمية كافية للمجموعة, وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حاكمية مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلاءم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحاكمية المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناظمة لأعمال الشركة, وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الأردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة:

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق, المخاطر, ... الخ بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس و رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحية اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص, ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1. تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين, ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك, وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب/ 1 "اللجان" المنبثقة عن مجلس الإدارة"من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويقرّ المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2. مهام اللجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
7.1.2.4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
7.1.2.5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.
7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية.
7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
7.1.2.8- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها, إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة, أو المقترح اعتبارها هالكة).

تنفيذاً لحكم المادة رقم 32 من قانون البنوك رقم (28 لسنة 2000)

7.1.2.10- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.
7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة, إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
7.1.2.17- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين, إنهاء عمل, مكافآت وتقييم موضوعية المدقق الخارجي بالإضافة إلى استقلاليته, آخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
7.1.2.20- التحقق من توفر الموارد البشرية الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
7.1.2.21- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعملية التدقيق .
7.1.2.22- التأكد من مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
7.1.2.23- التأكد من مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
7.1.2.24- التأكد من مراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
7.1.2.25- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.

7.1.2.26- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.
7.1.2.27- الاطلاع على تقييم أداء موظفي إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.1.2.28- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بالمدققين الداخليين وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.1.2.29- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكّن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، ووجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
7.1.2.30- التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
7.1.2.31- مراجعه جميع تعاملات ذوي العلاقة مع البنك ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
7.1.2.32- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه, ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب /8 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة التدقيق "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ج/1 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة الترشيح والمكافآت "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2. مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

7.2.2.1- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي.
7.2.2.2- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك, بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:

- أن لا يكون قد شغل عضواً تنفيذياً في المجلس, خلال السنوات الثلاثة السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو أي من الشركات التابعة له, خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس, وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك, أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي, أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك, أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
- أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به, وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "والمادة رقم 12/ ب " ملاءمة أعضاء المجلس " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.3- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.4- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية العليا لمجلس الإدارة.

7.2.2.5- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال أعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى:
- وضع أهداف محددة.
- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة.
- مقارنة أداء العضو بأداء الأعضاء الآخرين.
- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

7.2.2.6- وضع نظام لتقييم أداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسة على أن تتضمن كلاً من الأداء المالي والإداري للبنك ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل.

7.2.2.7- تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي الأردني بنتيجة تقييم المدير العام.

7.2.2.8- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.

7.2.2.9- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.

7.2.2.10- تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

7.2.2.11- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.12- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

7.2.2.13- التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك تتصف بالموضوعية والشفافية ومراجعتها بصورة دورية وتطبيقها، واعتمادها من مجلس الإدارة وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.

7.2.2.14- التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.15- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

7.2.2.16- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.

7.2.2.17- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لإداريي البنك.

7.2.2.18- إقرار أسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائجه لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.19- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.

7.2.2.20- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.

7.2.2.21- إيجاد منهجية واضحة للتحقق من مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات منتديات .... الخ.

7.2.2.22- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل ولجانه ولأعضائه وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/ب "تقييم أداء الإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.23- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13/ج "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.24- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.3- لجنة إدارة المخاطر

7.3.1. تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل , ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من مجلس الإدارة التنفيذية العليا وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/د "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغره بالاشتراك مع أعضاء الإدارة التنفيذية وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2. مهام اللجنة:

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.3.2.1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها, ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر التشغيل, مخاطر السيولة, مخاطر التركزات الائتمانية, مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وكذلك سياسة الامتثال وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

7.3.2.3- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

7.3.2.4- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمدة والتنسيب لمجلس الإدارة لإقرارها.

7.3.2.5- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي.

7.3.2.6- إقرار وثيقة المخاطر المقبولة للبنك والتنسيب لمجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.7- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2.8- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.9- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

7.3.2.10- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.

7.3.2.11- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسأله تدخل ضمن مهامها.

7.3.2.14- التحقق من تلبية متطلبات الـ FATCA.

7.3.2.15- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسيب لمجلس الإدارة باعتمادها.

7.3.2.16- إعداد تقييم سنوي لمدراء المخاطر والامتثال.

7.3.2.17- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دوائر المخاطر والامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.3.2.18- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دوائر المخاطر والامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.3.2.19- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة, ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

7.3.2.20- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ أ "اللجان المنبثقة عن المجلس /لجنة الحاكمية المؤسسية "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.4.2. مهام اللجنة :

تتولى اللجنة القيام بالمهام التاليـــة:

- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية ومراقبة تطبيقه.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفعالية.
- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
- إقرار دراسة جدوى عملية التفرع الداخلية والخارجية والتنسيب لمجلس الإدارة.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان (التدقيق /الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية / المخاطر / الترشيحات والمكافآت) كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 "اللجان المنبثقة عن المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5- اللجنة التنفيذية

7.5.1. تشكيل اللجنة

- أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء للنظر في الصلاحيات التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العليا, ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم.
- أن يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن يحضر أعضاء اللجنة اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً, وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف, وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5.2. مهام اللجنة

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
- أن ترفع إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.6- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

7.6.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات, وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع مجلس الإدارة بغرض تعويض النقص في هذا المجال من جهة وتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى, وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيون بالتدقيق الخارجي.

7.6.2. مهام اللجنة:

7.6.2.1- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة.
7.6.2.2- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.3- اعتماد مصفوفة الأهداف الرئيسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
7.6.2.4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات.
7.6.2.5- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة لمخاطر.
7.6.2.6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7.6.2.7- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.9- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 7 / أ "لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات "تعليمات الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم 2016/65 تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويلتزم البنك بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها, ويقوم بنشره على الموقع الإلكتروني للبنك على الرابط التالي: www.bankofjordan/governance-manual-pdf

7.7- لجنة الامتثال

7.7.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة تكون أغلبية أعضائها مستقلين, وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 4 / ب "من تعليمات التعامل مع البنوك ذات أهمية نظامية رقم 2017/2 " الصادرة عن البنك المركزي الأردني تاريخ 2017/6/12.

7.7.2. مهام اللجنة

7.7.2.1- مراجعة سياسات الامتثال قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها (سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ سياسة التعامل مع متطلبات الـ FATCA/ سياسة مكافحة الاحتيال والتزوير /سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية/ ميثاق السلوك المهني/ سياسة تعارض المصالح).
7.7.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف مخاطر الامتثال بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
7.7.2.3- مراجعه الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية.
7.7.2.4- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
7.7.2.5- مراقبة وتقييم درجة الكفاءة والفعالية التي يدير البنك مخاطر الامتثال من خلالها.
7.7.2.6- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا من البنك حول هيكل دائرة الامتثال وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أية تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7.7.2.7- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
7.7.2.8- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دائرة الامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.7.2.9- إعداد تقييم سنوي لمدير دائرة الامتثال.
7.7.2.10- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دائرة الامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.7.2.11- الدعم المعنوي لدائرة الامتثال, وذلك بتعزيز الاتجاه والموقف الإيجابي لمبادئ الامتثال لدى البنك.
7.7.2.12- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع, فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلّمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد, وفقاً للمعطيات التالية:

- على الأعضاء حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
- يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس, وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيّد في سجل البنك ويدوّن فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعه.
- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.
- على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كاف تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال المجلس وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

9- أمانة سر مجلس الإدارة:

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك, وللمساهمين, وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قِبله ومن قِبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه. وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.
- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.
- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.
- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقرّة من المجلس.
- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها للبت فيها.
- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- التحضير لاجتماع الهيئة العامة بالتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات داخل المملكة وخارجها بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي الأردني بأسباب استقالة أو إنهاء خدمات كل من مسؤولي التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر وذلك قبل اتخاذ قرار قبول الاستقالة أو إنهاء الخدمات لأي منهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "احكام عامة وانتقالية "والمادة 8 / ز " مهام مجلس الإدارة " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.

- على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.
- على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.

المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك. وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي:

1- الموافقة على تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا استناداً إلى ترشيح لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لما يلي:

1.1- شروط ملاءمة العضوية:

- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

1.2- المتطلبات الأخرى:

- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.
- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية، وتزويد البنك المركزي بنسخة من الإقرار رقم 2 مرفقاً به السيرة الذاتية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 / ز "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا.

2- تعيين المدير العام للبنك وفقاً لما يلي:

- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.
- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.
- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 / هـ "حدود المسؤولية والمساءلة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- على المدير العام العمل على ما يلي:
  - تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
  - تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك والتاكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.
  - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
  - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
  - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
  - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
  - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
  - إدارة العمليات اليومية للبنك.
  - تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.
- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً لنظام مُعَدّ من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

3- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا :

3.1- إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.

3.2- إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.

3.3- إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.

3.4- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الإدارة.

3.5- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.

3.6- وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

3.7- تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.

3.8- تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.

3.9- وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

3.10- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

3.11- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

3.12- صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك، بحيث يتضمن الحد الادنى:
  - عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
  - قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
  - الحالات التي ينشأ عنها تعارض مصالح.

3.13- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.

3.14- إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

3.15- إعداد سياسة منح المكافآت المالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية واعتمادها من مجلس الإدارة على أن يتوفر فيها العناصر التالية كحد أدنى:
- أن تكون معدّة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
- أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
- أن تعبر عن أهداف البنك وقيّمه واستراتيجيته.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التاجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

3.16- أية مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)

1. التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

1.1- التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.
1.2- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
1.3- تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
1.4- التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
1.5- التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.
1.6- الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2. السياسات

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك، الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

المحور الرابع (البيئة الرقابية):

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

1- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
2- يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
3- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
4- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
5- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.

6- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
- مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
- إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
- تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي مواطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري).

7- يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

1.1- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
1.2- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.
1.3- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
1.4- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
1.5- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
1.6- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.
1.7- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
1.8- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
1.9- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
1.10- إخضاع أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعمليات التدقيق.
1.11- تدقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.12- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
1.13- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
1.14- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
1.15- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.16- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2- التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:
- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عيّن من أجلها.

- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.
- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الاشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب.
- تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (joint) مع المكتب القديم.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

3- إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد, لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد, أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

3.1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

3.2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر, والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
- يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

3.3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

3.4- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

3.5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال تتبع مباشرة للجنة الامتثال المنبثقة عن المجلس, والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافأتها بشكل كاف, هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

4.1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

4.2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

4.3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة, وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.

4.4- رفع التقارير الدورية (ربع سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة الامتثال مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

4.5- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

5.1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

5.2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية .

5.3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

5.4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

6.1- تبنّى البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به من قبل كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وتضمن الميثاق المواضيع التالية :(قواعد عامة, واجبات ومسؤوليات الموظفين, التعامل مع العملاء, التوثيق ودقة السجلات, وسائل الإعلام, سلوكيات محظورة, تعارض المصالح, آلية التبليغات والتحقيقات, أمن المعلومات).

6.2- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:

- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.
- القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.
- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الناظمة لأعمال البنك.
- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله,وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.
- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:
  - أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.
  - أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).
- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)

سوف يعمل مجلس الإدارة على استخدام أكثر الطرق فعالية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد, كما وسيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحاكمية المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم وبعد إعطاء مهلة كافية الحق في طلب معلومات عن البنك ولن يتم رفض الطلب مالم يكن هناك ما يعرض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديداً الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

1- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.

2- تزويد المساهمين بما يلي:
- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

3- يحرص المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

4- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.

5- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

6- انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

7- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

8- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.
9- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.
10-توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
11-بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة، يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمون حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحور السادس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية، والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغاية من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
  - قانون الشركات.
  - قانون هيئة الأوراق المالية.
  - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
  - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

1- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ , علاوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
2- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
3- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
4- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي ,أصحاب المصالح، المساهمين، اجتماعات الهيئة العامة، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
- توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.
- التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
- تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.
- الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية، وبشكل خاص رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي (CFO).
- توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.

5- تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
6- مراعاة الإدارة التنفيذية وبإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.
7- يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:
- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ما جاء بالدليل.
- معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أم غير مستقل، عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك، مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينيه وسواء أكانت له شخصياً أم لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
- عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.
8- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها, وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
9- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
10- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
11- على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح.
12- على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
13- على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / د "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

14-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (1/3, 2/3, 3,3) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / هـ "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

15-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (1/4, 2/4, 3,4) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:
1- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
2- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات, تعليمات جديده من السلطات الرقابية...الخ).
3- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
4- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين، العملاء، أعضاء مجلس الإدارة , الإدارة التنفيذية العليا... الخ.

الإفصاح والشفافية

الإفصاح والشفافية

يؤمن بنك الأردن أن شكاوى العملاء قد تكون أداة هامة جداً لرصد أي تجاوزات في سياسات وإجراءات البنك العامة ووسيلة لرفع مستوى جودة الخدمة المقدمة للعميل, هذا وتدار وتعالج هذه الشكاوى من خلال وحدة تم تأسيسها استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31.

هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وسياسة التعامل مع شكاوى العملاء لمجموعة بنك الأردن معتمدة في مجلس الإدارة.
- إجراءات إدارة ومعالجة شكاوى العملاء معتمدة ومعممة على كافة موظفي البنك.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
  - الاتصال المباشر على الرقم 0096265692572 أو الرقم المجاني 080022335 متاح على مدار (24/7).
  - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo
  - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك .
  - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
  - الفاكس 0096265600918.

- اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2020 عبر مختلف القنوات موزعة حسب طبيعة ونوع الشكوى استناداً إلى تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (1/ 2017) بتاريخ 2017/8/28.

بطاقات الدفع	العقود وشروط التعامل	أسعار الفوائد/ العوائد	تسويق الخدمات والمنتجات	الحوالات	بيئة العمل	العمولات والرسوم	الخدمات الإلكترونية	سلوك التعامل المهني	الاستعلام الائتماني	الضمانات/ الكفلاء	أخرى	المجموع
25	22	30	17	4	69	37	17	206	1	1	29	**458**

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلـي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل, المنتجات, مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

شبكة فروع
بنك الأردن

شبكة فروع بنك الأردن
فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمّان/ الشميساني/ ش. الشريف عبدالحميد شرف/ بناية رقم 15
bankofjordan.com
هاتف: 5609200 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة عمّان

الفرع الرئيسي/ الشميساني
ش. الشريف عبدالحميد شرف/ رقم البناية: 15
هاتف: 5609200 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عمّان/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 35
هاتف: 4624340 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79
هاتف: 4617005 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبداللّـه الأول/ رقم البناية: 68
هاتف: 4616212 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر/ ش. اليرموك/ رقم البناية: 71
هاتف: 5600926 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2
هاتف: 4653205 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239
هاتف: 4614748 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52
هاتف: 4680026 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182
هاتف: 4655808 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98
هاتف: 5696810 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200
هاتف: 5514864 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163
هاتف: 4646981 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. الشهيد/ مجمع البركة التجاري بجانب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ رقم البناية 46
هاتف: 5061758 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبداللّـه الأول/ رقم البناية: 394
هاتف: 4891980 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. الحارث بن عوف/ رقم البناية: 335
هاتف: 4765237 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77
هاتف: 4166385 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 48
هاتف: 5812780 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101
هاتف: 5852969 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين
هاتف: 5356895 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الحجاز/ رقم البناية: 70
هاتف: 4720833 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هدية – حي البسالة
هاتف: 5235573 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري/ رقم البناية: 32
هاتف: 4649026 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. سليمان المشاقبة/ رقم البناية: 15
هاتف: 5856045 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات
هاتف: 4387574 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد بن محمد/ رقم البناية: 88
هاتف: 5712825 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22
هاتف: 5866714 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ قرية الطيبات ش. المثنى بن حارثة (صحابي) / رقم البناية: 16
هاتف: 4735717 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. مكة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 164
هاتف: 5542609 فاكس: 5542389 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65
هاتف: 5534706 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبداللّـه/ رقم البناية: 292
هاتف: 5347937 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ ش. الملكة رانيا العبداللّـه/ داخل حرم الجامعة الأردنية
هاتف: 5355971 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين
هاتف: 5829970 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبداللّـه بن رواحة / رقم البناية: 14
هاتف: 5520746 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي/ رقم البناية: 15
هاتف: 5929871 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني/ رقم البناية: 6
هاتف: 5829216 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية
هاتف: 4203289 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش/ (ش. يحيى بن الأكثم) رقم البناية: 10
هاتف: 5159271 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط
هاتف: 5930485 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100
هاتف: 5051591 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 324
هاتف: 5510948 فاكس: 5511416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 251
هاتف: 5513129 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سحاب/ المدينة الصناعية/ سحاب/ رقم البناية: 21
هاتف: 4025704 فاكس: 4025693 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العبدلي مول/ العبدلي مول/ ش. سليمان النابلسي
هاتف: 0796888561/50800 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أم أذينة/ ش. سعد بن أبي وقاص/ رقم البناية: 37
هاتف: 5543950 فاكس: 5560258 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الحرية مول/ ش. الحرية
هاتف: 5609220 فاكس: 4202104 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية النخيل/ ش. الأمير حمزة بن الحسين/ رقم البناية 9
هاتف: 4791112 فاكس: 5737128 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الإذاعة والتلفزيون/ ش. الصخرة المشرفة/ رقم البناية 168
هاتف: 5600904 فاكس: 4380683 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة الطبية/ ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين
هاتف: 5600910 فاكس: 5412471 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع حي الزيتونة/ ش. ياجوز رقم البناية 57
هاتف: 5600907 فاكس: 5349825 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الأمير راشد / ش. الأميرة ثروت
هاتف: 5600925 فاكس 5825726 ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الرشيد/ ش. عاكف الفايز
هاتف: 5600917 فاكس 5162557 ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك
هاتف: 05/3554925 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين (ش. السعادة)/ رقم البناية: 92
هاتف: 05/3935740 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 2
هاتف: 05/3932481 فاكس: 05/3936728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 142
هاتف: 05/3862582 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين
هاتف: 05/3826192 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 160
هاتف: 05/3746912 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة - المطار / مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 5600915 فاكس: 5600920 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ الشارع الصحراوي
هاتف: 4460180 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبداللّـه الأول
هاتف: 05/3245080 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. الملك عبدالله الثاني/ رقم البناية: 220
هاتف: 05/3744043 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834310 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)/ رقم البناية: 30
هاتف: 02/7279704 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبداللّـه بن الحسين
هاتف: 02/7270495 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد/ ش. شفيق ارشيدات
هاتف: 02/7258707 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ ش. عمر المختار
هاتف: 02/7260120 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. فضل الدلقموني
هاتف: 02/7408039 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/5621619 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مدينة الحسن الصناعية/ إربد/ مدينة الحسن الصناعية / ش. فيصل الثاني / رقم البناية: 5
هاتف: 02/7395396 فاكس: 02/7395445 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ الطريق الدولي – خط الشام – مدخل مدينة الرمثا
هاتف: 02/7382535 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل
هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420842 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الملك عبدالله
هاتف: 02/6454350 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبداللّـه/ رقم البناية: 34
هاتف: 02/6352034 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 18
هاتف: 02/6230390 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587588 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك/ ش. النزهة (ش. البنوك)
هاتف: 03/2354107 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع معان/ طريق معان الشوبك/ ش. معان الجديد
هاتف: 03/2131590 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد
هاتف: 03/2016542 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3581099 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ المغادرين العرب
هاتف: 05/5609200 فرعي 59900 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/ فلسطين/ رام اللّه/ ش. المعارف/ عمارة بحور
هاتف: 0097022411466 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام اللّـه/ ش. المعارف
هاتف: 0097022411475 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1328

فرع نابلس/ وسط المدينة/ الدوار الرئيسي/ ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: 0097092381120 فاكس: 0097092381129 ص. ب. 1328

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 1328

مكتب بلدية جنين/ ش. السكة/ مبنى بلدية جنين
هاتف: 0097042505234 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 1328

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 1328

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 1328

فرع النصر/ غزة/ ش. النصر
هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 1328

فرع الخليل/ ش. عين خير الدين - دوار ابن راشد
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 1328

فرع الرام/ القدس/ الرام/ ش. عمر بن الخطاب
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 1328

فرع المنطقة الصناعية/ رام اللّه/ ش. طوكيو/ عمارة أبراج هاوس
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1328

فرع طولكرم/ ش. الشهيد ياسـر عرفات
هاتف: 0097092687881 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 1328

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749940 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 1328

فرع رفيديا/ ش. الشهيد ياسـر عرفات
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 1328

فرع الإرسال/ ش. الإرسال/ رام اللّـه
هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

فرع ضاحية البريد/ القدس/ ضاحية البريد/ ش. الياسمين
هاتف: 0097022347482 فاكس: 0097022347484 ص. ب. 1328

فرع الطيرة/ رام اللّه/ ش. الطيرة
هاتف: 0097022956211 فاكس: 0097022956232 ص. ب. 1328

فرع بنك الأردن في مملكة البحرين

مملكة البحرين/المنامة/ مرفأ البحرين المالي/ البرج الغربي/الطابق 42
هاتف: 0097316676767 فاكس: 0097316676768
ص.ب.60676 المنامة-البحرين